

2024

سيناريوهات واستراتيجيات لتطوير الأمن الفكري في الجامعات

الجامعات اليمنية أنموذجاً



سيناريوهات واستراتيجيات لتطوير الأمن الفكري في الجامعات "الجامعات اليمنية نموذجاً"

تأليف

د. يوسف سلمان أحمد الريمي – مركز البحوث والتطوير التربوي - اليمن

أ. د. أحمد علي الحاج محمد – كلية التربية- جامعة صنعاء - اليمن

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

1445 هـ - 2024 م

الطبعة الأولى

اسم الكتاب: سيناريوهات واستراتيجيات لتطوير الأمن الفكري في الجامعات "الجامعات اليمنية
أنموذجًا"

د. يوسف سلمان أحمد الريمي - أ.د. أحمد علي الحاج محمد

مقاس الكتاب: 10 * 7"

عدد الصفحات: 209

المدقق اللغوي: د. صالح النهاري

التنسيق الفني: عدنان قلعه جي

رقم التسجيل الدولي ISBN :



arid.my | info@arid.my

رعاة الكتاب



المحفل العلمي الدولي
www.almahfal.org



منصة أريد العلمية
www.arid.my



جامعة أريد الدولية
university.arid.my



أكاديمية أريد لعلوم الفضاء والفلك
falak.arid.my



وقف الذكاء الاصطناعي
www.waqf.ai



القرية العلمية
sci-village.com



أبصر فايزر للمخيمات الافتراضية
www.abservisor.com



منصة الفاتحة
www.fatiha.id



منصة أبناء العلماء
sos.arid.my



منصة قادرة
www.qadirah.com



أبصر للتعليم الإلكتروني
www.abser.org



بوابة فلسبي للدفع الإلكتروني
www.filspay.com

الفهرس

4	الفهرس
9	المقدمة:
16	الفصل الأول
16	أساسيات الأمن الفكري
17	أولاً: نشأة الأمن الفكري وتطوره:
19	ثانياً: مفهوم الأمن الفكري وأهميته وأهدافه:
29	ثالثاً: آثار تحقيق الأمن الفكري على الشخص والمجتمع:
31	رابعاً: خصائص الأمن الفكري وأبعاده:
35	خامساً: مبادئ حقوق الإنسان في الأمن الفكري:
38	سادساً: متطلبات الأمن الفكري:
41	سابعاً: دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها:
47	ثامناً: مراحل تحقيق الأمن الفكري:
49	تاسعاً: مهددات الأمن الفكري وآثاره:
56	الفصل الثاني
56	الأمن الفكري في الجامعات اليمنية
57	أولاً: أهداف التعليم الجامعي في اليمن:
59	ثانياً: واقع التعليم الجامعي في اليمن:
66	ثالثاً: واقع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:
67	رابعاً: مشكلات التعليم الجامعي والأمن الفكري في الجامعات اليمنية:
70	الفصل الثالث
70	أبرز الاتجاهات المعاصر في تطوير الأمن الفكري وتفعيله في التعليم الجامعي
71	تمهيد:

- 72..... أولاً: التحديات التي تواجه الأمن الفكري في التعليم الجامعي:
- 86..... ثانيًا: اتجاهات تطوير الأمن الفكري وتفعيله في التعليم الجامعي:
- 97..... ثالثًا: المهارات الأساسية اللازمة للأمن الفكري والسلوكيات التي يحتاجها طلبة التعليم الجامعي:
- 99..... رابعًا: أهم تجارب تفعيل الأمن الفكري في التعليم. ونماذجه:
- 114..... الفصل الرابع.....
- 114..... سيناريوهات مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.....
- 115..... تمهيد:.....
- 116..... أولاً: أسس استشراف مستقبل الأمن الفكري:.....
- 120..... ثانيًا: مفهوم السيناريوهات وأهدافها:.....
- 122..... ثالثًا: معايير جودة السيناريوهات/ المشاهد الاستهدافية للأمن الفكري في الجامعات:.....
- 124..... خامسًا: خطوات بناء السيناريوهات.....
- 126..... سادسًا: منهجية استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:.....
- 128..... سابعًا: سيناريوهات استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:.....
- 128..... السيناريو الأول: استمرار الأوضاع الحالية (السيناريو المتشائم):.....
- السيناريو الثاني: إحداث الجامعات اليمنية تجديدات في الأمن الفكري يغلب عليه الشكل (سيناريو الإصلاح):.....
- 130.....
- 131..... السيناريو الثالث: سيناريو التغيير الجذري للأمن الفكري في الجامعات اليمنية (السيناريو المتفائل):.....
- 132..... الفصل الخامس.....
- 132..... خطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.....
- 133..... تمهيد:.....
- 135..... أولاً: مدخل مفاهيمي:.....
- 138..... ثانيًا: مفهوم الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية:.....
- 139..... ثالثًا: مبررات وضع خطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:.....

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

- رابعاً: المبادئ التي تحكم الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية:.....142
- خامساً: مستويات الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية:.....143
- سادساً: مراحل الخطة الاستراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:.....144
- المصادر والمراجع.....194
- المراجع العربية:.....194
- المراجع الأجنبية:.....199
- المراجع المأخوذة من مواقع على الشبكة العالمية (الإنترنت):.....199

تقديم منصة أريد العلمية

الحمد لله الذي أنزل كتابه، ولم يجعل له عوجًا، وجعل السماء سقفاً وبروجاً، والصلاة والسلام على رسوله الذي أرسله للعالم بشيراً ونذيراً وسراجاً، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أمّا بعد:

فاز هذا الكتاب في "تحدي التأليف السريع خلال 24 ساعة" والذي نظّمته منصة أريد العلمية للفترة من 1 إلى 3 تموز 2023م، وتم الإعلان عن النتائج ضمن فعاليات حفل ختام المحفل العلمي الدولي الثالث عشر يوم 3 نوفمبر 2023م.

يتناول هذا الكتاب المهم "سيناريوهات واستراتيجيات لتطوير الأمن الفكري في الجامعات: الجامعات اليمنية أنموذجاً" مجموعة من المحاور الأساسية التي تسلط الضوء على مفهوم الأمن الفكري وأهميته في المجتمع الجامعي. يبدأ الكتاب بتقديم تعريف شامل للأمن الفكري، موضحاً نشأته وتطوره، ثم يستعرض أهميته وأهدافه، وآثاره الإيجابية على الفرد والمجتمع.

كما يتناول الكتاب دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري بين طلابها، مع التركيز على متطلبات تحقيق هذا الأمن وخصائصه الأساسية. ويستعرض أيضاً التحديات والمهددات التي تواجه الأمن الفكري، وكيفية التعامل معها بفعالية.

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

في فصلٍ آخر، يتعمق الكتاب في واقع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، مشيرًا إلى المشكلات الحالية في نظام التعليم الجامعي وكيفية تأثيرها على الأمن الفكري. كما يقدم استعراضًا لأبرز الاتجاهات المعاصرة في تطوير وتفعيل الأمن الفكري في التعليم الجامعي، ويطرح نماذج وتجارب ناجحة من مختلف أنحاء العالم.

يتناول الكتاب أيضًا استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية من خلال سيناريوهات متعددة، تتراوح بين السيناريو المتشائم الذي يفترض استمرار الأوضاع الحالية، وسيناريو الإصلاح الذي يقترح تجديدات تدريجية، وصولًا إلى السيناريو المتفائل الذي يتوقع تغييرًا جذريًا وشاملاً.

ختامًا، يقدم الكتاب خطة استراتيجية متكاملة لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، مع التركيز على المبادئ التي تحكم هذه الخطة، والمراحل المختلفة لتنفيذها، والمهارات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

نسأل الله -تعالى- أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به؛ ليكون منارةً هاديًا يضيء للآخرين مسالك العمل التطوعي، وممراتٍ للإبداع والابتكار فيه، وأن يُوفِّقنا إلى ما يحبّ ويرضى، وما توفيقنا إلا بالله العليّ العظيم.

د. سيف السويدي

رئيس منصة أريد العلمية

المقدمة:

يحتل الأمن موقعًا بارزًا من اهتمامات الناس والمجتمعات؛ لاتصاله المباشر بالحياة اليومية، بما يوفره من هدوء وطمأنينة في النفوس، وسلامة في النظر والتصور، وصدق في التعامل، بدليل أن الأمم والشعوب سعت عبر العصور التاريخية وراء البحث عن أمنها وطمأنينتها، فكان الأمن ملازمًا لحياتها، وتعمل ما بوسعها إلى تحقيقه، بعكس الدول العسكرية التي لا تكون في مأمن إلا ما دامت في الحرب، ولكنها سرعان ما تفشل زمن السلم، فهي تصبح مثل النصل غير المستخدم الذي يفقد بريقه زمن السلم. وتطبيقًا لهذه الحقيقة، اختارت "اليونسكو" شعارًا لها وهو: "طلما أن الحرب تبدأ في عقول الناس، فإن حماية السلام تكون بسيطرة السلام على هذه العقول"⁽¹⁾. وهنا تأتي التربية لبناء حصون السلام في عقول البشر، وعلى مقدار تمكنها من ذلك، استقرت حياة الناس، واطمأنوا على أنفسهم، وأبدعوا في أساليب حياتهم.

ولا غرو أن شغل الأمن الفكري مختلف الأوساط الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم؛ نتيجة للتهديدات والمخاطر المحدقة على المجتمعات، ومنها البلاد العربية التي تسعى جاهدة للحفاظ على الأمن والاستقرار، ذلك أن الأمن الفكري من أهم عناصر الأمن الشامل التي يجب المحافظة عليه وحمايته، حتى يستقيم الفكر والاتجاه، ويقوم الناس بممارسة مهامهم تجاه أنفسهم ومجتمعاتهم.

وبمعنى آخر أن الأمن الفكري ذا صلة وثيقة بكل جوانب حياة الإنسان الأخرى، فالإنسان أسير فكره ومعتقداته، وسلوكه ومواقفه واتجاهاته إنما هي ترجمة لأفكاره، وما يؤمن به، فالفكر هو المحرك الأساسي لكل توجهات الإنسان، ذلك أن الإنسان قابل للخير وللشر، ومن ثم فهو بحاجة دائمة إلى التوجيه وإن اختلفت أساليبه ووسائله، فإذا كان الفكر على قدر من التحصين والمنعة، كان تفكير الإنسان قائدًا له نحو السلوك القويم، وإذا ما امتلك فكرًا سليمًا راشدًا استطاع أن ينعم بالأمن والاستقرار الشامل الذي

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، الموقع: <http://www.unesco.org>

ينشده المجتمع، أما إذا أصيب بلوثة من الانحراف، فقد أصبح عالمة على نفسه، وعلى مجتمعه، وعائقًا في سبيل الرقي والتقدم.⁽²⁾

ومهما وجدت أنواع عديدة من الأمن بمسميات ظهرت في العقود الأخيرة منها: الأمن الصناعي، والأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن التربوي، فإن الأمن الفكري هو الركيزة الأساسية لكل أنواع الأمن الأخرى.

والأمن الفكري بهذا المعنى والمغزى لا يتكون من تلقاء نفسه، وإنما توجد نظم مجتمعية عديدة تتولى بنائه، والحفاظ على استمراره، ويأتي في مقدمة هذه النظم النظام التربوي؛ كون نظم المجتمع تواصل مهامها اعتمادًا على ما كونه النظام التربوي في أبناء المجتمع، أي أن نظم أمن المجتمع تبدأ من حيث ما انتهى إليه النظام التربوي، ثم يستمر هذا النظام إلى جانب نظم المجتمع في ترسيخ الأمن الفكري في المجتمع.

ولا مندوحة أن تكونت علاقة طردية بين الأمن الفكري، والأمن التربوي، ذلك أن الأخير قاعدة ارتكاز الأمن الفكري، ومصدر استمراره، وتفسير ذلك أن لكل مجتمع نظامه التربوي الذي تكون عبر تاريخه الطويل، النابع من قيمه وثوابته العقدية والثقافية التي تصوغ هويته وتشكل شخصيته، حتى يستطيع المجتمع أن يُحصن ويقي نفسه من خلال ثوابته من مخاطر الأفكار الهدامة، والنظريات الوافدة، فلا تكون عرضة لتغيير عاصف يشنت الملامح، ولا تنحني لمعاول الهدم التي تتسلل تحت ستار التجديد

(2) إبراهيم بن عبد الله الزهراني (2011): الأمن الفكري: مفهومه، ضرورته، مجالاته، موقع السكينة :

والتطوير ومواكبة العصر، والتربية بمفهومها الواسع تُعنى بالتعرف على طاقات الفرد وتنميتها وتوجيهها وجهة سليمة تحقق له الأمن ولمجتمعه (3).

ومن الصعوبة بمكان تحقيق الأمن الفكري في المجتمع إلا من خلال المؤسسات التربوية، وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية، وفي مقدمتها الجامعات اللاتي تتولى نشر الأمن الفكري بين النشء والشباب منذ انطلاقتهم للحياة، وتحصينهم من مخاطر الانحراف الفكري، ومدّهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من الانخراط في حياة المجتمع بقدرة واقتدار.

وإذا ما وجد نوع من الانحراف الفكري لدى بعض الشباب، فإن هذا يرجع إلى تأثير بعض المؤسسات التربوية (اللامدرسية)، وبعض مؤسسات المجتمع الأخرى التي تغلبت على أدوار المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعات.

وإذا كان هناك من أدوار للمؤسسات التعليمية في الأمن الفكري تختلف من مرحلة تعليمية إلى أخرى، فإن الجامعات تقوم بالدور الأكبر، فهي تكمل تلك الأدوار، وتتميز عنها في أنها تتناول الشباب في أخطر مراحل نموهم، وتحصينهم ضد الغزو الفكري وتياراته المنحرفة.

ومرد ذلك أن الجامعات تحتل قمة الهرم التعليمي في المجتمع، ومن ثم فهي تقوم بمسؤولياتها وبرسالتها تجاه المجتمع، وهذه الرسالة لا تقف عند مجرد تلقين كم من المعلومات لمجموعة من الطلبة أو الباحثين لإعدادهم للمهن والوظائف التي يحتاج إليها المجتمع في تقدمه ونموه، وإنما تتعدى رسالة الجامعة هذا المعنى الضيق المحدود إلى وظائف أخرى أكثر تنوعاً وشمولاً، فهناك الوظائف الاجتماعية

(3) عبد السلام العوامرة، ومحمد الزبون (2014): دور الجامعات الأردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية من وجهة نظرهم، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية، العدد (28)، ص، ص 187، 218.

والثقافية والسياسية، كما يقع على الجامعات وظيفة تأهيل الإنسان للقيام بهذا الدور الكبير وتمكنه من الوفاء برسائلته السامية (4).

كما تقع على الجامعة مسؤولية كبرى في حماية الطلبة من تأثيرات الغزو الفكري، والتأثيرات الثقافية الوافدة، وذلك من خلال إكسابهم المعايير والقيم والمثل الخلقية، والقُدوة الحسنة، كما تتولى مراقبة سلوك الطلبة وتصرفاتهم، وملاحظة ما يطرأ عليهم من تغيرات جسيمة أو عقلية أو نفسية، وإيجاد العلاج المناسب لكل حالة، ويمكن أن تعدل أي خلل في السلوك مما يجد مجتمعاً آمناً و متماسكاً (5).

ولذلك لم تعد مسؤولية الأمن الفكري للجامعات المعاصرة من الواجبات الهامشية، وإنما أضحت من أهم محصنات الأمن وأكبرها شأنًا، ذلك أن التعليم قادر على بناء شخصيات الناشئة وصقلها بما يتوافق وقيم المجتمع والمدنية، حيث يتشرب الطالب الحس الأمني للمجتمع والثقافة الأمنية الكافية لتحصينه ضد الضلالات الفكرية، والاصطياد، والغلو، والتطرف، والتشكيل من قبل أفكار منحرفة وهدامة مخلة بالأمن في ضوء الغايات والأهداف والسياسات التي تُسير العملية التعليمية؛ بما يشكل سدًا منيعًا ضد الانحراف، وداعمًا رئيسًا للأمن والأمان في المجتمع، ومن ثم فمهمة الحفاظ على نعمة الأمن لم تعد مقصورة على رجال الأمن وحدهم، وإنما غدت هذه المهمة مناطة بالتعليم، ولاسيما التعليم الجامعي، إذ تقع على الجامعة مسؤولية كبرى في حماية الطلبة من تأثيرات الغزو الفكري الخارجي، وإكسابهم المعايير والقيم والمثل الخلقية، حتى صارت الجامعات عماد المنظومة الأمنية للدولة (6).

(4) السيد فهيم علي (2009): الدور التربوي الأمني للجامعات ومراكز البحث العلمي في تعزيز عمل الأجهزة الأمنية، "جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجًا"، ص 31.

(1) Guzzetti Barbara J.& William، Wayne O.. (2004): Examining Intellectual Safety in the Science Classroom. Journal of Science Teaching. Vol. 33. No.1. 2004

(6) معراج عبد القادر هواري، وناصر دادي عدوان (1426): دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري للطلاب "دراسة ميدانية على جامعة الأغواط بالجزائر، مؤتمر "دور الجامعات في تعزيز مبدأ الوسطية بين الشباب العربي" المنعقد في جامعة الأغواط، في الفترة 15-17/1426، ص 7.

ويواجه الأمن الفكري في الجامعات اليمنية العديد من المشكلات، والتي تعقد الكثير منها، حتى صارت جزءاً من الواقع المعاش، تأتي في مقدمة هذه المشكلات غياب إطار فكري وسياسي مكتوب ومعلن للأمن الفكري في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، وكذا غياب هذا التوجه في المناهج التعليمية لكليات الجامعات، وفي المقررات الدراسية، وهكذا الحال في الأنشطة التعليمية، وفي أنشطة الكليات والجامعات ككل. ولذلك فطيلة العقود المنصرمة لم تعقد في الجامعات اليمنية مؤتمرات أو ندوات علمية أو محاضرات عامة، وما شابه عن الأمن الفكري، بناءً على خبراتي كباحث وأستاذ في الجامعات الحكومية لما يزيد عن (20) سنة. وهنا لا غرابة أن صارت الجامعات اليمنية مرتعاً خصباً لشتى مظاهر الانحراف الفكري، والغلو والتطرف... إلخ، في وقت بات فيه الأمن الفكري من أولويات الجامعات المعاصر، وفي مقدمتها جامعات دول الخليج العربي. ويسعى مؤلفي هذا الكتاب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: تشخيص واقع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية. وتحديد بنية الأمن الفكري نظرياً وتطبيقاً. رصد العوامل والقوى المؤثرة على الأمن الفكري وتحدياته في الجامعات المعاصرة. تتبع أبرز الاتجاهات المعاصرة في الأمن الفكري. وضع مشاهد (سيناريوهات) الأمن الفكري في الجامعات اليمنية. وأخيراً: تقديم نموذج لخطة استراتيجية مقترحة لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في: كونه يعد الأول من نوعه - على حد علم المؤلفين - الذي يتناول الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، وما يجب أن يكون عليه حال الأمن الفكري فيها حالياً ومستقبلاً. ويقدم معلومات ومعارف عامة للمهتمين وللباحثين وللقيادات التعليمية، ومنها الجامعية اليمنية والعربية عن أساسيات الأمن الفكري نظرياً وتطبيقاً. ويقدم بيانات ومعلومات لصناع القرار وللمخططين في الجامعات اليمنية عن واقع حال الأمن الفكري فيها، وما يعانیه من مشكلات وتحديات. يقدم معلومات ومعارف عامة للباحثين وللقيادات التعليمية في اليمن والدول العربية عن أهم الاتجاهات المعاصرة في الأمن الفكري. بالإضافة إلى كونه يستشرف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية وفق مشاهد تبين الصور المستقبلية للأمن الفكري في حالات التحرك من عدمه، ونتائج ذلك في واقع الجامعات اليمنية والمجتمع اليمني. ويسهم في التغلب على المشكلات التي تواجه الأمن الفكري في الجامعات اليمنية والعربية. ويقدم نموذجاً لخطة استراتيجية مقترحة لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز

الاتجاهات المعاصرة، بحيث يمكن لأية جامعة يمنية أو عربية أو غيرها أن تستفيد من هذا النموذج في وضع خطتها الاستراتيجية للأمن الفكري، وما تستدعيه ظروف وإمكانات أية جامعة من حذف تفاصيل معينة، وإضافة أخرى، ولكن مع بقاء البناء الكلي للنموذج.

ويتكون الكتاب من المقدمة وخمسة فصول؛ الفصل الأول: أساسيات الأمن الفكري: يتضمن نشأة الأمن الفكري وتطوره، مفهوم الأمن الفكري وأهميته وأهدافه، آثار تحقيق الأمن الفكري على الشخص والمجتمع، أسس الأمن الفكري وأبعاده، مبادئ حقوق الإنسان في الأمن الفكري، متطلبات الأمن الفكري، أهمية التعليم في تعزيز الأمن الفكري، دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها، مراحل تحقيق الأمن الفكري، وأخيراً: مهددات الأمن الفكري.

بينما الفصل الثاني: الأمن الفكري في الجامعات اليمنية: يتحدث عن أهداف التعليم الجامعي في اليمن، واقع التعليم الجامعي في اليمن، الهيئة التدريسية ومساعدتهم في الجامعات اليمنية، مراكز الأبحاث والاستشارات والوحدات العلمية، خريجو التعليم الجامعي وسوق العمل، واقع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، مشكلات التعليم الجامعي والأمن الفكري في الجامعات اليمنية.

والفصل الثالث: أبرز الاتجاهات المعاصر في الأمن الفكري: فيتناول جملة من الموضوعات منها، التحديات التي تواجه الأمن الفكري في التعليم الجامعي، اتجاهات تطوير الأمن الفكري وتفعيله في التعليم الجامعي، المهارات الأساسية اللازمة للأمن الفكري والسلوكيات التي يحتاجها طلبة التعليم الجامعي، أهم تجارب تطوير الأمن الفكري في التعليم ونماذجه، نماذج أوروبية في تحقيق الأمن الفكري في التعليم. نماذج عربية في تعزيز الأمن الفكري في التعليم.

في حين الفصل الرابع: السيناريوهات المقترحة لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية: يركز فيه الكاتب على أسس استشراف مستقبل الأمن الفكري، مفهوم المشاهد وأهدافها، معايير جودة المشاهد الاستهدافية، المنطلقات الفكرية لاستشراف المستقبل، خطوات بناء المشاهد، منهجية استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، مشاهد استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.

وينتهي الكتاب بالفصل الخامس، بعنوان: نموذج لخطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية: ويتضمن المدخل المفاهيمي لنموذج الخطة الاستراتيجية، مفهوم الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية. مبررات وضع خطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية. والمبادئ التي تحكم الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية. مستويات الخطة

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية. ومراحل الخطة الاستراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية. وينتهي بتحديد للمتطلبات الواجب توفرها لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة. ثم المراجع العربية والأجنبية التي تم الرجوع إليها في كتابة محتوى هذا الكتاب.

وبالله التوفيق،

مؤلفا الكتاب:

د/يوسف سلمان الريمي – مركز البحوث والتطوير التربوي - اليمن

أ.د/ أحمد علي الحاج محمد – جامعة صنعاء - اليمن

اليمن، يوليو 2023م

الفصل الأول

أساسيات الأمن الفكري

أولاً: نشأة الأمن الفكري وتطوره.

ثانياً: مفهوم الأمن الفكري وأهميته وأهدافه.

ثالثاً: آثار تحقيق الأمن الفكري.

رابعاً: خصائص الأمن الفكري وأبعاده.

خامساً: مبادئ حقوق الإنسان في الأمن الفكري.

سادساً: متطلبات الأمن الفكري.

سابعاً: أهمية التعليم الجامعي في تعزيز الأمن الفكري.

ثامناً: دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها.

تاسعاً: مراحل تحقيق الأمن الفكري.

عاشراً: مهددات الأمن الفكري.

أولاً: نشأة الأمن الفكري وتطوره:

لعله من الصعوبة بمكان تحديد الزمن الذي ظهر فيه مفهوم الأمن الفكري؛ كونه قديم قدم البشرية، ظهر لصيقاً بحياة الناس والمجتمعات بصور وأشكال مختلفة؛ بوصفه ضرورة حياة لحماية الإنسان والمجتمع، وذلك بإعمال الفكر والنظر فيما يتهددهما من مخاطر ومحن، والعمل على توفير الأمن والسكينة لهما.

وهناك العديد من الأمثلة من كل المجتمعات البشرية الدالة على ما تعرضت له من مخاطر أمنية، ومن انحراف فكري استدعت بالضرورة استخدام الأمن الفكري لمواجهتها، ولاسيما عندما أُستبدل الصراع المسلح بالغزو الفكري، عندها أخذت تتبلور مظاهر الأمن الفكري؛ لمواجهة الأفكار المظلمة والهدامة، ومظاهر التطرف والإرهاب.

ففي الحضارة الإسلامية، فبعد انتشار الإسلام في ربوع المعمورة تعرضت الأمة الإسلامية إلى غزو فكري من قبل أعدائها من اليهود والنصارى بعد هزيمتهم عسكرياً في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، تجلّى ذلك في دعوة "لويس التاسع" ملك فرنسا لأنصاره بعد هزيمة حملته الصليبية بالقول: "إذا أردتم أن تهزموا المسلمين فلا تقاتلوهم بالسلح وحده فقد هُزمتم أمامهم في معركة السلح، ولكن حاربوهم في عقيدتهم فهي مكمّن القوة فيهم".⁽⁷⁾

وقد وعى قومه هذه النصيحة فبدأوا بالغزو الفكري على الأمة الإسلامية والتي استمرت بأشكال وأوزان مختلفة حتى اليوم، ظاهراً ومستتراً، منها: التنصير، والاستشراق، والتغريب، والعلمانية، والعولمة.

وهكذا الحال في كل المجتمعات البشرية، فكل مجتمع قدم مثلاً، وربما أكثر على تجاربه في حماية أمنه الفكري، لتتابع تجارب البشر دون تحديد مفهوم معين للأمن الفكري، وما لبث أن تطور مفهوم الأمن الفكري، والسعي إلى تحقيقه على نطاق واسع، وذلك من خلال عدة جهات، ومن أهمها وبإيجاز ما يأتي⁽⁸⁾:

■ **المؤسسات الدينية:** تولت المؤسسات الدينية عامة والمساجد خاصة القيام بدور بالغ الأهمية في تحقيق الأمن الفكري، تمثل ذلك في نشر العلماء وأئمة المساجد ورجال الفكر مقاصد الشريعة الإسلامية، والأمر

(7) محمد قطب (1408): واقعنا المعاصر، مؤسسة المدينة للصحافة. ط (2)، ص 196.

(8) ماجد بن محمد بن علي الهذيلي (1433): مفهوم الأمن الفكري " دراسة تأصيلية في ضوء الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص، ص 41، 43.

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

بالمعروف والنهي عن النكر، وكل ما يحقق الأمن والسكينة في المجتمع، وذلك بنشر ثقافة الوسطية والاعتدال في المجتمع، فضلاً عن قيام حلقات تحفيظ القرآن الكريم بدور بارز في تحقيق الأمن الفكري لمرتابها، والتحلي بسلامة أفكارهم وحسن سلوكهم.

▪ **المؤسسات التعليمية:** تولت المؤسسات التعليمية نشر الأمن الفكري بين النشء والشباب، وذلك عن طريق بناء المناهج التعليمية التي تدعو إلى الوسطية المنبثقة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإعداد المعلمين المؤهلين تربويًا وفكريًا للتصدي لأي أفكار منحرفة أو شاذة، وتطبيقها عمليًا في سلوك النشء والشباب. وفي ذات السياق تولت الجامعات تعليم الشباب بأهمية الأمن الفكري، ومخاطر الانحراف الفكري، وإصدار الكتب والنشرات العلمية، وإقامة المؤتمرات واللقاءات وإنشاء كراسي البحوث المهمة بالأمن الفكري، ومكافحة التطرف والإرهاب.

▪ **مراكز البحوث والدراسات العلمية:** قدمت الكثير من البحوث والدراسات العلمية التي تدعو إلى الفكر الوسطي، وتحقيق الأمن الفكري، وتبقى الحاجة قائمة إلى تفعيل ما تضمنته تلك البحوث من توصيات واقتراحات.

▪ **المؤسسات الثقافية والإعلامية:** تحملت المؤسسات الثقافية والإعلامية مسؤولية كبيرة في نشر الأمن الفكري وتحقيقه في المجتمع، وذلك بتبصير الناس بمظاهر الغلو والتطرف والإرهاب، فالإعلام بجميع أنواعه المقروء والمسموعة والمرئية في تناول جميع الناس على مختلف أطيافهم وأعمارهم، فإذا كان القائمون عليه من المؤهلين فكريًا، فلهم دور كبير يختصر كثيرًا من الجهود النظرية، فضلاً عن إنشاء مواقع الانترنت الداعية إلى الوسطية والأمن الفكري ودرء الشبهات.

إلى غير ذلك من المؤسسات والجماعات والأشخاص الذين أسهموا بتطوير الأمن الفكري.

ثانياً: مفهوم الأمن الفكري وأهميته وأهدافه:

◀ الأمن لغة:

الأمن في أصله اللغوي مصدر للفعل أمن يؤمن. وأمن يأمن أمنًا، فهو آمن منه، أي سلك منه. وأمن على ماله لدى فلان: جعله في حمايته وضمانه⁽⁹⁾. والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر. ويجعل الأمان تارة اسمًا للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن، وتارة اسمًا لما يُؤمَّنُ عليه الإنسان⁽¹⁰⁾. ويشير لسان العرب إلى أن الأَمْنُ ضدُّ الخوف، والأَمَانَةُ: ضدُّ الخيانة، والأَمْنُ ضدُّ الخوف⁽¹¹⁾. والأَمَانُ والأَمَانَةُ بمعنى: وقد أَمِنْتُ فأنا أَمِنٌ، وَأَمِنْتُ غيري من الأَمْنِ والأَمَانِ⁽¹²⁾. وجاء في "معجم مقاييس اللغة" أن "أمن" الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان، أحدهما: الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب. والآخر التصديق. والمعنيان متدانيان⁽¹³⁾.

ويوضح "مختار الصحاح أن (أ م ن): الأمانة"، والأمانة⁽¹⁴⁾. وفي "المعجم الوسيط" أمن أمنًا وأمانًا وأمنه. ومن أطمئن ولم يخف فهو آمن. وأمن: الأمان والأمانة بمعنى واحد، وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان⁽¹⁵⁾.

وتشير المعاجم اللغوية إلى أن تعريف الأمن يعني: "التحرر من الخوف والقلق"، ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية، حيث تعتمد على مدى تحقق الطمأنينة وعدم الخوف باعتباره عكس أو نقيض الأمن⁽¹⁶⁾. والأمن نقيض "الخوف"، حيث يقول حل جلاله: ﴿وليبذلهم من بعد خوفهم أمنًا﴾ (النور، 55). والخوف يعني: التهديد الشامل، سواء أكان تهديدًا عسكريًا أم سياسيًا أم اقتصاديًا أم

(9) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (1417): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ص 14.

(10) محمد بن علي الشوكاني (1415): أدب الطلب ومنتهى الأرب، تحقيق: محمد صبيح حلاق، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ص 26.

(11) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 16.

(12) المرجع السابق، ص 16.

(13) أحمد بن فارس القزويني (1423): مقاييس اللغة، باب الهمزة والميم وما بعدهما في الثلاثي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (3)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 1/133.

(14) زين الدين محمد الرازي (1989): مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ص 10.

(15) مجمع اللغة العربية (1960): المعجم الوسيط، القاهرة، ط (2)، مطبعة مصر، القاهرة، ص 7.

(16) المنجد في اللغة العربية المعاصرة (2002)، بيروت، دار المشرق، ط 3، ص 43.

اجتماعيًا، وبسبب عوامل داخلية أو خارجية. وهنا يقول الحق جل وعلا: ﴿والتين والزيتون وطور سنين وهذا البلد الأمين﴾ (التين، 3)، أي البلد الآمن الذي أطمئن فيه أهله.

وعلى كل حال، فالأمن في اللغة: الطمأنينة، وهو ضد الخوف، كما سبق ذكره. وقيل: هو عدم توقع المكروه في الزمن الحاضر، ويمثل الأمن في المفهوم العام السلامة. والفارق الدقيق بين الاثنين هو إعادة التأكيد على الحماية من الأخطار التي تنبع من الخارج، والشعور بالأمن هو التحرر من نقض أو نكث الأمن. (17)

ومن خلال هذه المعاني اللغوية يتبين أن معنى الأمن في لغة العرب يدور حول أمرين هما: الطمأنينة والشعور بالرضا والاستقرار أولاً، ثم التصديق والثقة وعدم الخوف ثانيًا. وهنا يقول الحق جل جلاله: ﴿وآمنهم من خوف﴾ (سورة قريش، 4).

◀ الأمن اصطلاحًا :

ارتكز معنى كلمة الأمن في الماضي على مفاهيم عسكرية بحتة؛ نتيجة لسعي الدول إلى المحافظة على الأمن الخارجي للوطن، والمحافظة على الأمن الداخلي للمواطن، بيد أن مفاهيم الأمن تطورت وأخذت أشكالاً عديدة، منها: الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي، والأمن البيئي، والأمن الصحي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن النفطي. وهنا يعرف الأمن اصطلاحًا، تبعًا لجوانبه المختلفة، كما يأتي:

- الأمن النفسي: وعرف بأنه: "الحالة التي يسود فيها الشعور بالطمأنينة والهدوء والاستقرار والبعد عن القلق والاضطراب". (18)

- الأمن الجنائي: "هو قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف". (19)

(17) موقع ويكيبيديا: Wikipedia

(18) أحمد بن علي المجدوب (1402): الأمن الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه، الندوة العلمية: نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض، ص53.

(19) عبد المنعم المشاط (1986): الأمم المتحدة ومفهوم الإرهاب.. ص19.

- الأمن السياسي: "هو تحقيق كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا؛ لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".⁽²⁰⁾

- الأمن الشرعي: "هو الاستعداد والأمان بحفظ الضروريات الخمس من أي عدوان عليها، فكل ما دل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والرفق في شأن من شؤون الحياة فهذا أمن".⁽²¹⁾

وقد تباينت الآراء حول تعريف هذه الجوانب، وهو ما يشير إلى أن هذا المفهوم لا يزال غامضًا ومتشابهًا، حيث يتضح من المقارنة بينها أنها انصرفت إلى القضايا المتعلقة بالقوة والدفاع وصد العدوان لحماية السيادة الوطنية، فضلاً عن تحقيق الحرية والتنمية. وعلى كل حال، يقصد بمفهوم الأمن: توفير متطلبات الأمن والسكينة للإنسان، وصون الحياة الاجتماعية بالشكل الذي يضمن حسن سيرها وانتظامها واستقرارها واستمرارها.⁽²²⁾

◀ الفكر لغة :

الفكر: بالفتح والكسر: إعمال الخاطر في الشيء، والتفكير: التأمل⁽²³⁾. وجاء في لسان العرب أن الفكر هو: "إعمال الخاطر في شيء"⁽²⁴⁾. وفكر في الأمر: أعمل العقل فيه وتأمله، أو ما يخطر بفكر الإنسان من معاني ما يشعر بها أو يريدتها، ويقال عظمة الإنسان في فكره⁽²⁵⁾. وجاء في المنجد في اللغة والأعلام أن كلمة فكر تعني: "فَكَرَ فِكْرًا، وفكر، وأفكر، وتفكر في الأمر، أي أعمل الخاطر فيه وتأمله. والفكر جمع أفكار: تردد الخاطر فيه بالتأمل والتدبر بطلب المعاني، أي أن الفكر: نظر ورؤية"⁽²⁶⁾، بمعنى إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة المجهول. والفكرة بحسب المعجم الوسيط، هي الصورة الذهنية⁽²⁷⁾. وفي مختار الصحاح " ف ك ر " "التفكر": التأمل، وأفكر في الشيء، و"فكر" فيه بالتشديد،

(20) على الدين هلال (1406): بين الأمن العام والأمن السياسي.. ص84،

(21) إبراهيم سليمان الهويمل (1421): مقومات الأمن في القرآن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المجلد الخامس عشر، العدد التاسع والعشرون. محرم 1421، ص 9.

(22) القاموس العربي، الموقع: <http://www.baheth.info>

(23) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 3011/1.

(24) المرجع السابق، 307/10.

(25) الموسوعة العربية العالمية، الموقع: <http://www.mawsoah.net>

(26) لويس معلوف (1973): المنجد في اللغة والأعلام. مادة: فكر، دار المشرق، بيروت، ط (28)، ص 591.

(27) مجمع اللغة العربية (1960): المعجم الوسيط، القاهرة، مرجع سابق، ص 9.

"تفكر" فيه؛ بمعنى رجل "فكير" بوزن سكيت كثير التفكير⁽²⁸⁾. وقد أولى الإسلام عناية فائقة بالفكر والمحافظة عليه من كل شيء يؤدي به إلى الانحراف والزيغ، واهتم اهتمامًا بالغًا بألة الفكر وهي العقل، ودعى إلى التفكير الذي يقود إلى ما ينفع الإنسان من معرفة الله وخشيته والانقياد له سبحانه وتعالى. ففي القرآن الكريم وردت لفظة "التفكر" كثيرًا كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (سورة الأعراف: الآية 184). ويقول جل جلاله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ (سورة البقرة: الآيتان (219 - 220)). وفي قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (سورة يونس: الآية 24). والتفكير "مجانس للفكر" كما تصفه الموسوعة الدماغية (Brain Encyclopedia)، وهو عملية عقلية تسمح للإنسان عمل نموذج كلي، وبالتالي التعامل معه بفاعلية حسب غاياته وخطته، ونهايته ورغباته، والمفاهيم التي تماثل الفكر هي القدرة على الحس، والوعي، والأفكار، والخيال.⁽²⁹⁾

وهنا فالفكر: نشاط من أنشطة العقل، بل يمثل أهم العمليات العقلية المعرفية، ويأتي في مرتبة الأنشطة العقلية العليا، أي أن مفهوم الفكر هو: المحصلة النهائية للمعطيات التي يدركها العقل الإنساني بالحواس، أو الاستنباط، باعتبار العقل هو مركز تقويم وبلورة كافة المعطيات في إطار ما ترسخ لديه من القيم والعلوم والمعارف والخبرات المكتسبة.

ويتضح مما تقدم أن مفهوم الفكر في اللغة يدور حول معنى واحدًا تقريبًا وهو إعمال الفكر بالتأمل والتدبر، وإعمال العقل بالتفكير والتدبير.

◀ الفكر اصطلاحًا:

هو جملة ما يتعلق بمخزون الذاكرة الإنسانية من الثقافات والقيم والمبادئ الأخلاقية التي يتغذى بها عقل الإنسان من المجتمع الذي ينشأ فيه ويعيش بين أفرادهِ⁽³⁰⁾. وهناك من يشير إلى: "أن الفكر ترتيبُ أمورٍ في الذهن يتوصلُ بها إلى مطلوبٍ؛ يكونُ علمًا، أو ظنًّا"⁽³¹⁾، أي أن التفكير وظيفة عقلية عليا. ويشير البعض إلى أن الفكر يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أو يطلق على المعقولات نفسها. فإذا أطلق على فعل النفس دل على حركتها الذاتية، وهي النظر والتأمل، وإذا أطلق على

(28) زين الدين محمد الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص (1/ 242).

(29) الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق.

(30) راجع: منتديات حائل

(31) محمد الأمين بن محمد المختار (1426): أضواء البيان، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، مكة المكرمة، دار عالم

الفوائد، ص 31.

المعقولات دل على المفهوم الذي تفكر فيه النفس"⁽³²⁾. وهنا يراد بالتفكر: "إعمال النظر والتأمل في مجموعة من المعارف؛ لغرض الوصول إلى معرفة جديدة، وهو بهذا عملية يقوم بها العقل أو الذهن بواسطة الربط بين المدركات أو المحسوسات واستخراج معانٍ غائبة عن النظر المباشر"⁽³³⁾.

ولا يقصد بكلمة "الفكر": تلك الحركة الذهنية الدائبة التي لا تتوقف عن النشاط في إدراك المعقولات والتي يطلق عليها اسم التفكير، بل المقصود هو المصطلح الشائع الذي يعني جملة ما يتعلق بمخزون الذاكرة الإنسانية من الثقافات والقيم والمبادئ التي يتغذى بها الإنسان من المجتمع الذي يعيش فيه.

وبهذا المفهوم يصنف الفكر الحديث إلى فكر إسلامي، وفكر يهودي، وفكر نصراني، وفكر شيوعي، وفكر علماني، وغير ذلك من صنوف الفكر التي تنتشر في المجتمعات وتؤثر في توجهها، وفي أنظمة الدول التي تحكمها.⁽³⁴⁾

وخلاصة القول، فالمعنى الاصطلاحي للفكر هو: عمل العقل ونتاجه.

◀ الأمن الفكري اصطلاحاً:

يُعد الأمن الفكري من المصطلحات الحديثة، وإن كانت مضامينه قديمة، ولذلك تعددت وجهات نظر الباحثين في تعريفه، منها: يُعرف الأمن الفكري بأنه: النشاط والتدابير المشتركة لتجنيب الأفراد والجماعات شوائب عقديّة أو فكرية أو نفسية تكون سبباً في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب، أو سبباً للإيقاع في المهالك، وذلك للوصول إلى مفهوم وسطي للأمر الديني والاجتماعية والسياسية⁽³⁵⁾. ويُعرف أيضاً بأنه: أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية.⁽³⁶⁾

(32) جميل صليبا (1982): المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص (2/156).

(33) الجرجاني، التعريفات، المشار إليه في: ماجد الهذيلي، مرجع سابق، ص 47.

(34) راجع: عبد الله بن عبد المحسن التركي (1422): الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به، المشار إليه في: الهذيلي، مرجع سابق، ص 13.

(35) خالد عبد الرحمن عبد العزيز العبيسي (2012): أساليب الإشراف التربوي اللازمة لتنمية مفاهيم الأمن الفكري في تدريس التربية الإسلامية لدى معلمي المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة أم القرى، ص 29.

(36) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (1999): اقتضاء الصراط المستقيم. تحقيق: ناصر العقل، ط (7)، المملكة العربية السعودية: توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ص 28.

كما يُعرف بأنه: "سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف، والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية، وتصوره للكون"⁽³⁷⁾. ويُعرف أيضًا بأنه: القدرة أو المحافظة على سلامة الأفكار والمعتقدات الصحيحة لدى الأفراد، مع تزويدهم بأدوات البحث والمعرفة، وبيان طريقة التفكير الصحيح، ويكمل هذا ويتممه الأدب والتربية وحسن الاتصال⁽³⁸⁾. وبذلك يتحقق الأمن الفكري من عاملين أولهما: حسي، وهو الأمن في الأنفس والأموال والأعراض. وثانيهما: فكري، وهو سلامة الفكر في الحكم، والأمن في المعتقد وسلامته من الانحراف عن الحق.

ويتضح من التعريفات المذكورة أنفًا للأمن الفكري أنها تدور حول تأمين العقل البشري ضد أي نوع من الانحراف، أو الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الحياتية والتعامل معها بفاعلية. أو بمعنى آخر أن الأمن الفكري هو: التصورات والقيم التي تكفل صيانة الفكر وحفظه من عوامل الشطط، وبواعث الانحراف التي تميل به عن الجادة وتخرجه عن وظيفته الأساسية، التي تتمثل في إثراء الحياة بالسلوك القويم والآثار النافعة، وحفظ الضروريات.

ويمكن تعريف الأمن الفكري بأنه: سلامة فكر الإنسان بالنظر الذهني والتدبر العقلي للوصول إلى النتائج الصحيحة بلا غلو ولا تفريط، والاعتدال في فهمه للأمور الحياتية والدينية؛ بما يؤدي إلى تحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار في حياة الشخص والمجتمع، من مختلف مقومات الأمن الوطني. ويتصف التعريف السابق بالعديد من الخصائص، هي:

- الأمن حالة شعورية نفسية.
- الفكر محصلة ونتاج لما يدركه العقل الإنساني من قيم ومعارف، وعلم بالمصالح محل الحماية في المجتمع.
- وحدة السلوك العام لدى المجتمع أفرادًا وجماعات في تطبيقهم للقيم والمعارف، والالتزام بصيانة المصالح محل الحماية بالمجتمع، بما يؤكد الولاء والانتماء للوطن.
- بلورة رأى عام رافض لكل ما يمس القيم والمعارف والمصالح محل الحماية.

(37) سعيد الوادعي (1418): الأمن الفكري الإسلامي. مجلة الأمن والحياة العدد (187)، 1418. نقلا عن: عبد الرحمن اللويحق (1430): بناء المفاهيم ودراساتها في ضوء المنهج العلمي، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري بتاريخ 22-25 جماد الأول 1430. كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، ص 19.

(38) المشار إليه في: زيد بن زايد أحمد الحارثي، مرجع سابق، ص 101.

■ التصدي الفردي والجماعي لأي محاولة تمس مجموعة المصالح المعتبرة في المجتمع، سواء من خلال الحوار، والنصح والمناقشة، والمقارعة بالحجة والبيان، أم من خلال تطبيق الحدود على من أراد الإفساد أو الإخلال بأمن المجتمع.⁽³⁹⁾

ويمكن تعريف الأمن الفكري إجرائيًا بأنه: مجموع المهام والأنشطة التي تقوم بها الجامعات اليمينية؛ لتحسين عقول الطلبة بالأفكار السليمة المتعلقة بالدين والسياسة والثقافة في مواجهة الأفكار التي تتعارض مع الفكر الصحيح في المجتمع اليميني المسلم؛ بهدف إعداد وتكوين الشخصية السوية الفاعلة. وفي سياق هذا الموضوع، يحتم الواجب الإشارة إلى المفهومات المرتبطة أو المتداخلة مع الأمن الفكري؛ حتى تتضح مضامين الأمن الفكري ومغزاه، ودلالته العملية، وهي: الوسطية، والاعتدال، والاستقامة، ثم الانحراف الفكري.

ويقصد بالوسطية بأنها: موقف بين موقفين في فهم النصوص والتعامل معها، وهي اتجاه بين اتجاهين بين ظاهرية مفرطة، وباطنية مفرطة، فيه موقف وسط في التعامل مع المقاصد والنصوص الجزئية⁽⁴⁰⁾.

وثمة علاقة وثيقة بين المنهج الوسطي، وتحقيق الأمن الفكري؛ ذلك أنه بداية أي انحراف وتطوره حتى يصل إلى تكفير لم يكن ليصل إلى هذا الأمر لولا الابتعاد عن المنهج الوسطي، فالابتعاد عن المنهج الوسطي هو بسبب خلل فكري قاده إلى عدم الفهم الصحيح للأدلة، وعدم معرفة مقاصد الشريعة الإسلامية، وبالتالي يصل إلى انحراف فكري يتطور بعده إلى غلو أو تطرف.

وعلى ذلك، فالأمن الفكري يعني حماية المنظومة العقدية والثقافية والأخلاقية والأمنية في مواجهة كل فكر أو معتقد منحرف أو متطرف، وما يتبعه من سلوك، ويحقق هذا المعنى الالتزام بالوسطية؛ لأنها تحول دون الشطط الذي يلحق بالفكر فيجعل صاحبه منحرفًا فكريًا⁽⁴¹⁾. أما الاعتدال فهو كما يرى "الجرجاني": "العدل الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط. والعدالة في الشريعة عبارة عن الاستقامة على الحق بالاجتناب مما هو محظور دينًا"⁽⁴²⁾. وهناك ارتباط وثيق بين الاعتدال، والأمن الفكري، حيث إن المنهج الشرعي في معالجة المستجدات قائم على النظر في الأدلة، ومعرفة مقاصد الشريعة التي تسعى دائمًا إلى كل ما يحقق السعادة للمجتمع، وهذا لا يتأتى إلا بلزوم المنهج المعتدل الذي هو في حقيقته

(39) للمزيد راجع: متعب بن شديد بن محمد الهماش، مرجع سابق، ص 7.

(40) راجع: عبد الله بن بتيمة (1401) الإرهاب التشخيص والحلول، ط (3)، بيروت، المكتب الإسلامي، ص 178.

(41) ماجد الهذيلي، مرجع سابق، ص 45.

(42) المشار إليه في: المرجع السابق، ص 47.

خاصية أساسية من خصائص الشريعة الإسلامية، وبالتالي يتحقق للفرد أمنه في فكره، ويقود إلى تحققه في المجتمع.

وفيما يتعلق بالاستقامة، فهي سلوك الصراط المستقيم، وهو الدين القويم من غير تعويج عنه يمينة ولا يسرة، ويشمل ذلك فعل الطاعات كلها الظاهرة والباطنة، وترك المنهيات كلها كذلك⁽⁴³⁾. وهناك ترابط وثيق بين الاستقامة، وتحقيق الأمن الفكري، فكل منهما مرتبط بالآخر ويؤدي إليه، فلا استقامة بلا أمن فكري، كما أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن الفكري بالابتعاد عن الاستقامة على منهج الله، بل إن من ثمرات الاستقامة هو حصول الطمأنينة والسكينة، والأمن من الخوف الذي هو المطلب الأساس للأمن الفكري⁽⁴⁴⁾.

واستكمالاً لتلك المصطلحات، يمكن الإشارة إلى الانحراف الفكري. بكونه ظاهرة اجتماعية لا يخلو أي مجتمع منها، وإن اختلف صوره ووسائل التعبير عنه باختلاف الثقافات والمقومات الاجتماعية، ذلك أن الانحراف الفكري من أكبر مهددات الأمن الفكري. والانحراف لغة يعني الميل والعدول عن الشيء؛ بمعنى أن كل انحراف عما هو مألوف يعد انحرافاً⁽⁴⁵⁾ أي الابتعاد عن الحق والصواب. ويُعرف الانحراف الفكري بأنه: "اختلال في فكر الإنسان وعقله، والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه وتصوراته وتوجهاته للأمر الدينية والسياسية إما إلى الإفراط أو التفريط"⁽⁴⁶⁾.

ويمكن تعريف الانحراف الفكري بأنه: اختلال في فكر الإنسان وقيمه الروحية والأخلاقية، الذي يخالف المنطق والتفكير السليم، وتدفعه إلى الأضرار بقوانين بالمجتمع ومعتقداته وتهديد أمنه.

والأمن الفكري ذو صلة وثيقة بكل جوانب الأمن الأخرى، فالإنسان أسير فكره ومعتقداته، وسلوكه ومواقفه واتجاهاته إنما هي ترجمة لأفكاره وما يؤمن به، فالفكر هو المحرك الأساسي لكل توجهات الإنسان، فإذا كان الفكر على قدر من التحصين والمنعة، كان تفكير الإنسان قائداً له نحو البناء والتنمية، وإذا أصيب بلوثة من الانحراف أصبح عالمة على نفسه وعلى مجتمعه، وعائقاً لتعلمه ونضوجه الفكري.

(43) موسوعة نضرة النعيم (1425): مجموعة من المختصين، دار الوسيلة، جدة. ط (3)، ص (2/304).

(44) ماجد الهندي، مرجع سابق، ص 53.

(45) أحمد بن فارس القزويني (1423): معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، ص (4/446).

(46) ماجد بن محمد الهندي (1433): مفهوم الأمن الفكري "دراسة تأصيلية في ضوء الإسلام، الموقع:

<http://www.assakina.com>

وفيما يخص أهمية الأمن الفكري وضرورته، فترجع إلى أنه يحقق للأمة أهم خصائصها، وذلك بتحقيق التلاحم والوحدة في الفكر والمنهج والغاية. ويعد تحقيقه مدخلاً حقيقياً للإبداع والتطور والنمو لثقافة المجتمع وترسيخ وحدته، كما أن تحقيقه حماية للمجتمع عامة وللشباب خاصة، ووقاية لهم مما يرد عليهم من أفكار دخيلة هدامة، علاوة على صيانة الشريعة، والذود عن حياضها والتصدي للتشكيك فيها، وفي غيابها يؤدي إلى خلل في الأمن في جميع فروعها.

ويمكن تجميع أهمية الأمن الفكري على النحو الآتي:

- يؤدي الأمن الفكري إلى التلاحم والوحدة في الفكر والمنهج والغاية، ولم الشمل ورأب الصدع، وبالتالي الشعور بالقوة والتركيز على تحقيق مصالح البلاد، وليس التناحر والكرهية التي يخلفها الفكر المنحرف.
- يحيي المجتمع عامة والشباب خاصة، فهو وقاية لهم مما يرد عليهم من أفكار دخيلة هدامة.
- يؤدي إلى تفعيل الرقابة الذاتية لدى أبناء المجتمع، ويوحد أفكارهم وقناعاتهم المختلفة إلى حد كبير.
- يعد المدخل الحقيقي للإبداع والابتكار والتقدم في مختلف جوانب الحياة؛ لأن تعزيز الأمن الفكري يعمل على الوقاية من الجرائم فتتخفف معدلاتها، وتقل نسبة الإنفاق المخصصة لمواجهة الاختلالات الأمنية الناجمة عن الأفكار الضالة، كما يتم في المقابل تسخير جزء كبير من الميزانيات لإقامة المشاريع الاستثمارية النافعة للمجتمع، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والمعيشي⁽⁴⁷⁾.
- ارتباط الأمن الفكري الوثيق بصور الأمن الأخرى، ومن علاقته الوظيفية بها، حيث إن الاختلال في الأمن الفكري يؤدي إلى اختلال في جوانب الأمن الأخرى دون استثناء، وينتج عنه انحرافات سلوكية تهدد الأمن والاستقرار، ومن أبرز تلك الانحرافات ارتكاب الجريمة بصورها المختلفة التي يأتي في مقدمتها الإرهاب والعنف؛ مما يؤكد أن الأمن الفكري من أهم مقومات تحقيق الأمن في عمومها.
- يعد الأمن بمفهومه الشامل من أهم المتطلبات الأساسية للحياة الإنسانية، ولا يمكن أن يستغني عنه الإنسان بأي حال من الأحوال، فالأمن حاجة إنسانية أولية لا يستطيع أي مجتمع أن يعيش ويمارس دوره في البناء والتنمية في غيابها، ولا يمكن أن يختلف اثنان على أهمية الأمن الذي يعبر عن شعور الإنسان بالسلامة والاطمئنان، وغياب أسباب الخوف على حياته ومقومات بقائه ومصالحه المشروعة، ليشمل بذلك أمن الفرد وأمن المجتمع، حيث لا يمكن أن يتحقق أمن الفرد بمعزل عن أمن المجتمع⁽⁴⁸⁾.

(47) بكيل البراشي، مرجع سابق، ص 24.

(48) راجع: عبد العزيز بن صقر الغامدي (2005): الأمن الفكري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 43.

- يحصن الأمن الفكري الإنسان لما يمكن أن يهدد شخصيته وتكاملها في محيطه البيئي والاجتماعي الذي يعيش فيه، ومن ثم فهو يعمل على درء الأخطار عن ذاته وعمن حوله، بل يعمل الأمن الفكري على تحصين النفس بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية التي تعمل على حفظ هذه الشخصية وحربتها، وحماية الإنسان ضد أي خطر يهدد حياته وصيانة لها من الروع والخوف، والحفاظ على سلامة العقيدة والشريعة وتنقيتها من الشوائب التي تدخل عليها بفعل التطورات الحياتية. (49)
- بتحقيق الأمن الفكري يمكن محاربة الجماعات المتطرفة التي تهدف إلى حشد الرأي العام ضد الحكومات لإضعافها والنيل من هيبتها ومكانتها، والعمل على توهين الولاء والانتماء للوطن، وتشويه الرموز الوطنية، وبث الشائعات ضدهم، وإضفاء صبغة البطولة على القائمين بالعنف ودعائه.
- يؤدي الإخلال بالأمن الفكري إلى تفرق الأمة وتشردمها شيعًا وأحزابًا، وتتنافر قلوب أبنائها، ويجعل بأسهم بينهم، فتذهب ربح الأمة، ويتشتت شملها، وتختلف كلمتها.

أما أهداف الأمن الفكري، فأهمها: (50)

- ☒ غرس القيم والمبادئ الإنسانية التي تعزز روح الانتماء والولاء لله ثم لولادة الأمر.
- ☒ ترسيخ مفهوم الفكر الوسطي المعتدل الذي تميز به الدين الإسلامي الحنيف.
- ☒ تحصين أفكار الناشئة من التيارات الفكرية الضالة والتوجهات المشبوهة.
- ☒ تربية الإنسان على التفكير الصحيح القادر على التمييز بين الحق من الباطل والنافع من الضار.
- ☒ إشاعة روح المحبة والتعاون بين الأفراد، وإبعادهم عن أسباب الفرقة والاختلاف.
- ☒ ترسيخ مبدأ الإحساس بالمسؤولية تجاه أمن الوطن، والحفاظ على مقدراته ومكتسباته.
- ☒ غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء والشباب، وإكسابهم المثل العليا والأخلاق الفاضلة.
- ☒ تكوين الوعي الإيجابي الذي يواجه به الشباب الأفكار الهدامة والاتجاهات المضللة.

(49) محمد عبد العزيز الثويني، وعبد الناصر راضي محمد، مرجع سابق، ص 18.

(50) ليلك أحمد عصام الصفدي، وأحمد عصام الصفدي، مرجع سابق، ص 25. وأيضًا: عبد الله محمد البوسي (2013): أثر الإنترنت على الأمن الفكري، الملتقى العلمي "نحو استراتيجية للأمن الفكري والثقافي في العالم الإسلامي"، المنعقد في الفترة 28-30/10/2013، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - كلية الدراسات الاستراتيجية، ص 5.

ثالثاً: آثار تحقيق الأمن الفكري على الشخص والمجتمع:

ينجم عن تحقيق الأمن الفكري العديد من الآثار الإيجابية على الشخص والمجتمع، وتفصيل ذلك كما يأتي: (51)

1. آثار الأمن الفكري على الشخص: ومن أهمها:
 - الأمن الفكري هو أحد مكونات الأمن بصفة عامة، بل هو أهمها وأسمها، وأساس وجودها واستمرارها، والأمن هو النعمة التي لا يمكن أن تستقيم الحياة بغيرها.
 - يتعلق الأمن الفكري بالمحافظة على الدين الذي هو إحدى الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية بحمايتها والمحافظة عليها، ويتمثل ذلك في:
 - التأكيد على أهمية التفقه في الدين، والحذر من الجهل الذي يقود إلى كثير من الانحرافات.
 - تحريم الابتداع في الدين، حيث إنه من دواعي اضطراب الأمن الفكري وانتشار البدع.
 - تحريم الفتوى والقول على الله بلا علم؛ مما يكون سبباً في الوقوع في الزيغ والفتنة.
 - تحريم التطرف والغلو في الدين، والأدلة على ذلك كثيرة.
 - يرتبط الأمن الفكري بالعقل، والعقل هو آلة الفكر، وأداة التأمل والتفكير، وبواسطته تستخرج المعارف والحقائق، وطريق بناء الحضارات، وتحقيق الاستخلاف في الأرض، ولذلك كانت المحافظة على العقل وحمايته من المفسدات، مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية، وسلامة العقل لا تتحقق إلا بالمحافظة عليه من المؤثرات الحسية والمعنوية.
 - غاية الأمن الفكري استقامة المعتقد، وسلامته من الانحراف، والبعد عن المنهج الحق ووسطية الإسلام، ولذلك فإن الإخلال به يعرض الإنسان لأن يكون عمله هباءً منثوراً لا ثقل له في ميزان الإسلام.
 - يؤدي الإخلال بالأمن الفكري إلى تفرق الأمة وتشردمها شيعاً وأحزاباً، وتتنافر قلوب أبنائها، ويجعل بأسهم بينهم، فتذهب ريح الأمة، ويتشتت شملها، وتختلف كلمتها (52).
 - يعد من أسباب تحقيق الوسطية والاستقامة، بحيث إذا أمن الفرد فكرياً، فإنه سيسلك السبيل الوسطي.

(51) ماجد بن محمد بن علي الهذيلي، مرجع سابق، ص 62. وأيضاً: محمد بن مبارك القحطاني (1016): دور المؤسسات التربوية في تعزيز الأمن والسلامة بالمؤسسات التعليمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الموقع:

<http://www.assakina.com>

(52) إبراهيم الزهراني، مرجع سابق ص 27.

- يقود إلى تفاعل الفرد إيجابياً مع مجتمعه، وينظر إلى الأمر نظرة تفاعلية، وسيعالج الأخطاء والمخالفات وفق منهج شرعي صحيح مبني على العلم والبصيرة، والبعد عن الاندفاع غير المنضبط.
 - أنه يقود إلى نشأة أسرة تتأثر بوليمها الذي يربهم على هذا المنهج الصحيح، وبالتالي يكثر الخير في المجتمع إذا انتشر الأمن الفكري بين الأسر.
 - يقود الإنسان إلى التعاون مع الجهات ذات العلاقة بالعناية بالأمن الفكري، ويكون سبباً في الإرشاد والتوجيه إلى المعنى الصحيح للأمن الفكري المؤصل شرعياً، والسعي إلى نشره وتعميمه والتربية عليه.
2. آثار تحقيق الأمن الفكري على المجتمع: من أهم الآثار التي تعود على المجتمع من وراء تحقيق الأمن الفكري، ما يأتي:
- يعد تحقيق الأمن الفكري حماية لأهم المكتسبات وأعظم الضروريات، وهو دين الأمة وعقيدتها، فحماية الأمة من هذا الجانب له أهمية بالغة بوصفه حماية لوجودها.
 - يؤدي اختلال الأمن الفكري إلى اختلال المجتمع في الجوانب الأخرى الجنائية والاقتصادية، وغيرها.
 - معظم الضرر المتوقع من الإخلال بالأمن الجنائي، أو انتهاك الأموال والأعراض محدود بمن وقع عليه الجرم، أما الإخلال بالأمن الفكري، فإنه يتعدى إلى كل فئات المجتمع.
 - منافذ الغزو الفكري أوسع من أن تحدد، فهو يحتاج إلى حماية كل دار بل وكل عقل، ولا يمكن أن تتحقق هذه الحماية إلا بتوافر الأمن الفكري، بوصفه الخطوة الأولى والركيزة الأساسية للحماية من أي غزو فكري⁽⁵³⁾.
 - تحقق الأمن الفكري في أي مجتمع يعني يقينه واطمئنانه بأحقية عقائده وقيمه وأخلاقه لا في البقاء فحسب، بل أيضاً في التأثير على الآخرين، والمجتمع الذي يحقق هذا الأمن لا شك أنه آمن من الدوبان في غيره، ومن التبعية للآخرين⁽⁵⁴⁾.

(53) عبد الرحمن اللويحق، مرجع سابق، ص 60-95.

(54) الشريف حاتم بن عارف العوني: أثر المحكمات في تحقيق الأمن الفكري والعقدي. موقع مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية، الموقع: <http://www.aldaawah.com>

رابعاً: خصائص الأمن الفكري وأبعاده:

يتسم الأمن الفكري بخصائص وصفات، أهمها:

- ضرورة الأمن الفكري: يعد الأمن الفكري من أعظم الضرورات لحياة الإنسان والمجتمع، فبدونه لا تستقيم الحياة البشرية، وذلك لحماية ثقافة المجتمع وهويته الدالة عليه، بحماية عقول الناشئة من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ يتعارض مع تعاليم الإسلام، ويؤدي إلى انحراف في السلوك.
- الأمن الفكري حالة شعورية نفسية: الفكر محصلة ونتاج لما يدركه العقل الإنساني من قيم، ومعارف توجه السلوك الفردي والجماعي، فالأمن يبدأ من الأمن النفسي، ولا يمكن أن يتحقق الأمن النفسي إلا من خلال الأمن الفكري أو الأمن المعرفي، حيث يجد الإنسان إجابات معقولة عن الأسئلة الإيديولوجية غير المعقولة التي تطارد العقل البشري عبر العديد من أشكال العبث الفكري التي تبثه النفس البشرية.
- الأمن الفكري يرتكز على الهوية: لكل مجتمع هوية التي تكونت عبر تاريخه الطويل، الدالة عليه، وهوية الوطن يحددها موقعه المكاني والعقيدة التي ينتمي إليها، وخصائص الشعب وذاتيته، فضلاً عن تاريخه، وتراثه ونطاق إسهاماته في حياة الأمم الأخرى. وتقوم الهوية على ثلاثة ركائز أولها: الركيزة المكانية: فالخرائط إذا دلت على الدول، فهي تثبت حدودها، ووحدة أراضيها إطاراً لشخصية وطنية، وتعبيراً عن استقلال المجتمع ووحدة أراضيه. وثانيها: الركيزة الوطنية: وتعني ما تتعرض له المجتمعات المعاصرة من تهديدات العولمة، والتي تستهدف كياناتها، معتمدة على منطقتها الأساسي عالم بدون حدود ثقافية أو إعلامية أو بيئية أو اقتصادية، حيث اقتحمت البنى الثقافية والحضارية للشعوب، لتصبح الأوطان سوقاً مفتوحاً أمام المنتجات الثقافية، وأنماط التفكير والأذواق وأسلوب الحياة الغربية. وثالثها: الركيزة العقائدية: وتعني الدفاع عن العقيدة، إذ بعد الصراع بين الغرب والشرق والذي نجم عنه حربان عالميتان بين الرأسمالية والشيوعية، وانتصار الرأسمالية، وجدت الرأسمالية الإسلام قوة صاعدة، فأخذت الدول الرأسمالية تقود حرباً باردة أو صراعاً أيديولوجياً يستهدف عقيدة البلاد العربية؛ مما يفرض عليها الحفاظ على عقيدتها ودينها، حتى تستمر هويتها عن طريق تمثيل أبنائها لهويتها⁽⁵⁵⁾.
- استمرارية الأمن الفكري: يتصف الأمن الفكري بالاستمرارية، فهو لصيق بحياة البشر، ويستمر بالضرورة باستمرار حياتهم، سواء على مستوى الشخص، أم على مستوى الجماعات، أم على مستوى المؤسسات والشركات، أم على مستوى المجتمع، أم على مستوى العالم. وحتى يستمر الأمن الفكري في المجتمع، فيجب أن تستجيب ثقافة المجتمع لتطلعات النشء والشباب في غد أفضل وأكثر تقدماً، ومن ثم

(55) متعب بن شديد الهماش، مرجع سابق، ص 41.

فإن عدم توظيف القدرات العقلية لتنهل من المفاهيم والأفكار والأطروحات السائدة والمعلومات المتوافرة والتفاعل معها بهدف العمل في إطارها يؤدي بالضرورة إلى تخلف في الفكر، ينعكس سلبيًا على الأمن الفكري. ولذلك يجب تشذيب وتغيير في العادات التفكيرية السيئة، ومناهضة سيطرة الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وصولاً إلى إعمال العقل وتهيئة المناخ الملائم له للبحث عن الحقيقة في إطار قواعد التفكير الصحيح وبرؤية معاصرة، واستثمار الإمكانيات المتاحة لتهيئة القدرات الذهنية، وتنمية مهارات الإبداع والتجديد والابتكار لدى أبناء الوطن في مراحل التعليم المختلفة، وبناء التوجهات الاجتماعية الموازية، وبصفة خاصة لدى فئة النشء، الشباب مثل: تنمية الانتماء والولاء، وفن المناقشة والحوار، والموضوعية، والدقة، والانضباط القيمي والسلوكي، والمشاركة في خدمة المجتمع.

■ تأثير الأمن الفكري واسع النطاق: يمتد تأثير الأمن الفكري إلى كل نواحي حياة الإنسان والمجتمع من أبعاد حياتهما الفكرية والنفسية، والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ... إلخ في كل متداخل ومتكامل حاليًا ومستقبلاً، حيث يؤثر الأمن الفكري على حياة الإنسان منذ مولده حتى مماته، ومن جميع أوجه حياته، كما يؤثر الأمن الفكري على حياة المجتمع من مختلف أوجه حياته، فالأمن الوطني يحتاج إلى قواعد وإجراءات وأساليب بناء العقل والتفكير؛ بما يناسب ويعزز من التفاعل الإيجابي للوطن مع المجتمعات والحضارات الأخرى، والاستفادة من التقدم العلمي التقني المعاصر، بما يحقق مزيدًا من الرقي للوطن، كما أن مستقبل التنمية الشاملة والمستديمة رهين باستقرار الأمن الفكري من خلال تأصيل مفاهيم الحوار والتسامح.

■ نسبة الأمن الفكري: الحقيقة أن الأمن الفكري لدى المجتمعات البشرية ليس مطلقًا، أي عدم استقراره من مجتمع إلى آخر، ومن شخص إلى آخر؛ نتيجة ما أصاب الفكر العام والخاص من تغيرات أدت إلى تفكير معوج أو سطحي أو تعسبي يغير حالة الأمن الفكري من العمومية إلى النسبية، كما أن هناك حالة من البطء أو انعدام التطور الفكري لدى الكثيرين إما بسبب الخوف من الجديد، والعمل على مقاومته؛ لأن العقل يرفضه، أو لعدم التفاعل معه، وعدم الوقوف منه الموقف الصحيح، فضلًا عن تراجع تأثير القيم والمبادئ في توجيه السلوك، وضعف الاهتمام بالأهداف الكبرى للوجود في الحياة.

■ الأمن الفكري المحور الرئيس لاستقرار منظومة الأمن بمفهومه الشامل: يعد الأمن الفكري منظومة لا تتجزأ تشكل أساسًا لأنواع الأمن الأخرى، وهي: الأمن الغذائي، والأمن العقدي، والأمن النفسي، والأمن الثقافي، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن المائي، والأمن التربوي، ... إلخ؛ كون الأمن كل لا يتجزأ يشكل ذلك النسيج عبر منظومة من الخيوط التي تلتقي كلها على منوال الأمن الوطني، وهو الأمن الذي تسعى كافة المجتمعات على طول هذا

العالم الواسع وعرضه لتحقيقه من أجل ضمان حماية المجتمع من كافة المخاطر التي تهدد كيانه السياسي، والاقتصادي، واستقراره، وأمنه، ووجوده التاريخي، وصرحه الحضاري، وكافة مؤسساته الثقافية والتربوية والاجتماعية وديمومة فاعليتها.

■ وجود علاقة وطيدة بين الأمن الفكري والتربية: ترسخت العلاقة بين التربية والأمن الفكري؛ لأن التربية أساس بناء الأمن الفكري الذي ينشده المجتمع، ذلك أن التربية تقوي الحس الأخلاقي لدى الناشئ بما يجعله يضبط سلوكه في إطار ثقافة المجتمع، كما تجعله يسعى إلى تحقيق مصالحه في إطار المبادئ التي يؤمن بها، وتنمية مهارات الشباب في مجال الحد من تحكم العاطفة في المواقف الحياتية؛ لأن ذلك قد يؤدي بهم إلى التآزم الفكري؛ مما يؤثر في استقرار الأمن الفكري الرشيد، والحد من السلوك التعصبي بوصفه يمثل ظلمًا أو ميلاً عن العدل أو القصد؛ كون الشرع والعقل يقضيان بجعل الخلافات أو التفاوت القائم في المجتمع ميدانًا فسيحًا لإعمال المقارنة والموازنة على أساس من الفهم العميق؛ بما يسهم في تحرير الحكم العقلي من سيطرة العواطف أو التعصب الفكري⁽⁵⁶⁾.

◀ أما أبعاد الأمن الفكري، فتتمثل في الآتي:

(1) البعد السياسي:

ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا للوطن، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات أجنبية، أو العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع، وممارسة التعبير وفق القوانين والانظمة التي تكفل ذلك، وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره.

(2) البعد الاقتصادي:

ويهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم لأبناء المجتمع وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل لمن هو في سن في العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب، وفتح المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة.

(56) راجع: متعب بن شديد بن محمد الهماش، مرجع سابق، ص 33.

(3) البعد الاجتماعي:

ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، وزيادة الإحساس الوطني بإنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وامتأؤه الحضاري، واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه الطاقات، وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كدافع داعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

(4) البعد المعنوي أو الاعتقادي:

ويتولى احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة التي تدين بالإسلام وتتوحد مشاعرها باتجاهه، مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها، كما يتطلب هذا البعد احترام الفكر والابداع، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة، بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، ودرج الناس على الإيمان بها.

(5) البعد البيئي:

ويهدف إلى حماية البيئة من الاخطار التي تهددها كالتلوث، وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في تلوث الهواء، والاضرار بعناصر البيئة الاخرى من نبات ومياه، إضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية، والثروات السمكية التي تشكل مصدرًا من مصادر الدخل الوطني، وهذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والاجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث.

خامسًا: مبادئ حقوق الإنسان في الأمن الفكري:

ترسخت في دساتير الدول، والمواثيق الإقليمية والدولية جملة من المبادئ والأسس التي تؤكد حق كل إنسان في الأمن الفكري، والتي يجب توفيرها لكل مواطن وحمايتها، مع الفارق في التزام الدول بهذه الحقوق، وتطبيقها السليم، وهذه المبادئ هي:

◀ **حق الإنسان في الحياة والأمن:** وتعد من الحقوق الطبيعية للإنسان التي تجسد باقي الحقوق، ويقصد بحق الإنسان في الحياة والأمن: عدم الاعتداء على حياة الإنسان ليس الاعتداء على جسده فحسب، وإنما أيضًا أعمال التخويف والإرهاب والابتزاز، وعلى كل إنسان أن يحمي ويدافع عن حقه في الحياة والأمن بكل السبل القانونية، والتعدي على هذا الحق عن سابق قصد يعد من أكثر الأعمال اللاأخلاقية في المجتمع.

◀ **حرية الضمير:** وتعني حرية الإنسان في اعتناق أي مبدأ محدد في مجالات مختلفة: دينية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، حيث يمكن للإنسان التصرف وفقًا لما يمليه عليه ضميره، وأن يعمل بحسب أخلاقه وأفكاره التي يملها عليه ضميره، وإذا أمر أن يفعل أمرًا مخالفًا لضميره، فإن من حقه أن لا يفعله، بيد أن هذا الحق ليس مطلقًا.

◀ **حرية التفكير والرأي:** وهو حق مطلق يمكّن الإنسان من التحاور بينه وبين نفسه (ذاتيًا) في قضايا مختلفة، ويمكن للإنسان تبني أي رأي أو موقف تجاه أي موضوع، ولا يجوز لأحد السيطرة على تفكير الإنسان ما دام في داخله، وغير مصحوب بعمل مضاد.

◀ **حرية التعبير وحرية المعلومات:** تعد حرية التعبير وحرية المعرفة تحقيق لحرية الرأي والتفكير والضمير، إذ من حق كل إنسان أن يعبر عن رأيه مهما كان وبأي طريقة يريدها، مثل: التظاهر، والاحتجاج، والإضراب... إلخ، شريطة عدم التعدي على حقوق الآخرين، أو التحريض على نظام الحكم، في حين يقصد بحرية المعلومات: حرية المواطن في الحصول على معلومات عن مؤسسات السلطة، ويتم ذلك بواسطة وسائل الإعلام المختلفة التي تمكن المواطن من اتخاذ موقف تجاه السلطة.

◀ **حرية الانتظام:** وتعني حرية كل مواطن في الانتماء إلى أي منظمة سياسية، أو اجتماعية أو اقتصادية يريدها، ويكون المنتمون لهذه المنظمة أصحاب مصلحة واحدة وهدف وأفكار مشتركة، يحاولون تحقيقها من خلال انتظامهم؛ لأنه من المستحيل تحقيق هذه الأهداف إذا كان الإنسان بمفرده يناضل للحصول عليها، شريطة عدم الانتظام إلى منظمة معادية للديمقراطية، أو تنادي بأفكار عنصرية، أو تشكل تهديدًا على أمن وسلامة الجمهور.

- ◀ حرية الديانة: وتعني حرية الإنسان في اعتناق أي ديانة يراها مناسبة له، وممارسة شعائرها وطقوسها وصلواتها، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى الاعتداء على أبناء الديانات والطوائف الأخرى.
 - ◀ حرية التنقل: وتعني حرية كل إنسان في التنقل من مكان إلى آخر، أو مغادرة البلاد متى يشاء، ولكن هنالك قيود على هذا الحق مثل: السجن، والاعتقال الإداري، وحظر التجول، وأماكن عسكرية، أو وجود أمر من المحكمة يمنعه من مغادرة البلاد.
 - ◀ حرية مزاوله العمل: وتعني حرية كل إنسان في امتهان وممارسة المهنة التي يراها مناسبة، وذلك من أجل تأمين لقمة العيش، بشرط أن تكون هذه المهنة قانونية، فهنالك قيود على هذه الحرية مثل المهن التي تشكل خطرًا على سلامة الجمهور، مثل: بيع المخدرات، والتجارة بالأسلحة الخطرة، والتهرب... إلخ.
 - ◀ حق التملك: ويعني أن للإنسان الحق في امتلاك أشياء إما بقواه الذاتية، أو وراثة، وله كامل الحق في التمتع والاستفادة والتصرف بهذه الأملاك كما يحلو له. والأملاك نوعان، أولها مادية: مثل العقارات، والأموال، والسيارات... إلخ. وثانيها: روحية: مثل الأعمال الأدبية، والمقالات، والاختراعات... إلخ، بيد أن هذا الحق غير مطلق في حال تضاربه مع المصلحة العامة أو حقوق أخرى للدولة.
 - ◀ الحق في المساواة: ويعني أنه يجب على الدولة الديمقراطية التعامل بشكل متساوي مع جميع المواطنين دون علاقة بالأصل، والقومية، والديانة، ولون البشرة، والجنس، والأيدولوجية. وتعني المساواة أنه: يجب التعامل بمساواة مع كافة المواطنين في التشريع، والمساواة أمام القانون من خلال مضمون القانون وتطبيقه، فالحقوق، والواجبات، والممنوعات متساوية لجميع المواطنين.
 - ◀ الحق في الإجراءات القانونية المنصفة: وتعني وجوب حصول الإنسان على محاكمة عادلة، وجاء هذا الحق لمنع المس في حقوق المشتبه به أثناء محاكمته، ولضمان إجراء قانوني منصف، يجب أن تتوافر الشروط الآتية⁽⁵⁷⁾.
- عدم تفتيش بيت شخص بدون أمر من القاضي.
 - لا يجوز اعتقال أي شخص لأكثر من (24) ساعة إلا بأمر من القاضي.
 - يجب إبلاغ المتهم عن التهمة الموجهة ضده.
 - يحق للمتهم أن يكلف محامياً للدفاع عنه، وإذا تعذر الأمر ماديًا، تقوم هيئة المرافعة العامة بتعيين محامي له على حساب الدولة.

(57) راجع: إسلام أون لاين ، الأخبار، الموقع: <http://www.islamonline.net>

- يجب أن تكون المحكمة علنية ومفتوحة للجميع ولوسائل الإعلام ما عدا حالات خاصة، مثل: مرتكبي الأحداث (تحت سن 18)، وحالات الاغتصاب، وأمن الدولة.
- يمكن الاعتراض على قرار الحكم الصادر عن المحكمة ورفع القضية لهيئة قضائية أعلى.
- يجب أن ينظر في القضية قضاة غير منحازون وغير تابعين لأحد.
- يمكن للمتهم تغيير القاضي إذا شعر أن القاضي يحمل أفكارًا مسبقة عنه.

◀ الحق في الكرامة: ويعني أنه لكل إنسان مخلوق عاقل شرف وكرامة يجب أن يعامل باحترام، ويشمل الحق في كرامة عدة حقوق منها: الحق في الخصوصية، والحق في السمعة الحسنة، وستر الأمور الشخصية، وعدم التعرض لمعاملة مهينة ومذلة، ويشمل هذا الحق أيضًا عدم المس بحقوق أخرى للإنسان حتى لو كانت بشكل غير مباشر في للكرامة مثل: الحق في المساواة. ومن إحدى المشكلات في الدفاع عن هذا الحق تعود إلى كون هذا الحق غير ملموس، ويمكن أن يكون تصرف معين بالنسبة لشخص تصرفًا مهينًا، ولشخص آخر تصرف عادي جدًا.

◀ الحق في الخصوصية: ويعني أن للإنسان خصوصيات لا يجوز اقتحامها أو التدخل فيها؛ كي يتمكن من

مواصلة حياته دون فضح لشخصيته، وإبداعه واستقلالته. وتمس بالخصوصية بعدة أساليب هي: (58)

- الاقتحام الجسدي لمكان الإنسان الخصوصي (بيته، وسيارته، وحقائبه، أو جسده).
- نشر معلومات عن حياته الشخصية أو عن أفراد أسرته بدون إذنه.
- نشر صورة الشخص واسمه بشتى وسائل الإعلام؛ مما يجعل شخصيته معروفة للملأ، وبالتالي شعوره بالخجل والإهانة.

- جمع معلومات عن الشخص من خلال التنصت والتصوير، وبناء مخزن معلومات عنه، وكشف هذه المعلومات، وبالتالي تعريضه للفضح والإذلال.

- الحق في السمعة الحسنة، ويعني عدم تشويه سمعة الإنسان من خلال النشر على الملأ، أو نشر إشاعات عن الشخص بهدف فضحه وإذلاله؛ مما يشعر الإنسان بالخجل وعدم تمكنه من العيش بصورة مستقلة.

◀ الحق في التعليم: يحق لجميع المواطنين في الدولة تلقي التعليم ليتمكنوا من اكتساب معلومات ومهارات

شخصية واجتماعية تتيح لهم تلبية حاجاتهم مستقبلاً، وكذلك أن يكونوا مواطنين مستقلين.

(58) الموسوعة العربية العالمية، الموقع: <http://www.mawsoah.net>

سادسًا: متطلبات الأمن الفكري:

هناك مجموعة من المتطلبات العامة للأمن الفكري، أبرزها:

1. صيانة الأمن الفكري: هناك أساليب عديدة لحماية الأمن الفكري منها ما هو وقائي، وهو الأنفع. ومنها ما هو علاجي وهو ضروري، وبيان ذلك كما يأتي:

ومن أهم أساليب الوقائية لحماية الأمن الفكري، ما يأتي: (59)

1. اعتماد مبدأ الوسطية: الذي ارتضته الدولة وتبنته منهجًا لها، مع إلزام جميع المؤسسات الدينية والتربوية والثقافية والتعليمية بالعمل وفقًا لهذا المبدأ، وإيجاد آلية مناسبة للرقابة علي مدى الالتزام بذلك، والتعامل بحزم مع دعاة الانحراف الفكري، واستمرار العمل في معالجة الأفكار المتطرفة وفق خطط مستقبلية وبرامج توعوية، تؤدي في مجموعها إلي تحقيق الغايات الكبرى، وهي تحقيق الأمن الفكري في المجتمع.

2. إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه: وذلك بترسيخ الانتماء لدى النشء والشباب لهذا الدين الوسط، وإشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية، وهنا يقول الحق جل وعلا: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾ (البقرة، 143)، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق، وعدم التحول عنه، وعدم نصره طرف الغلو والإفراط، أو طرف الجفاء والتفريط في صراعهما المستمر.

3. معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين الشباب ضدها: لا بد من تعريف النشء والشباب بهذه الأفكار وأخطائها قبل وصولها إليهم منمقة مزخرفة، فيتأثرون بها؛ لأن الفكر الهدام ينتقل بسرعة كبيرة جدًا.

4. مناقشة الشبهات المثارة بوضوح في بداياتها: وذلك بدحضها بالدليل الشرعي في ذلك الحين، حتى وإن كانت شبهات لا تصمد أمام النقد العلمي المدعم بالدليل الواضح من الكتاب والسنة، ونهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى. وهنا فأهمية السبق بالبيان كبيرة في الوقاية من الفكر المنحرف، ومثال ذلك أفكار أهل التكفير التي قادت إلى التفجير لو تم مناقشتها بوضوح في بداياتها لما راجت بين كثير من الشباب الذين تأثروا بها فيما بعد.

(59) محمد عبد العزيز الثويني، وعبد الناصر راضي محمد، مرجع سابق، وأيضًا: الموسوعة العربية العالمية، الموقع:

، <http://www.mawsoah.net>

5. إتاحة الفرص الكاملة للحوار الحر والرشيد داخل المجتمع: وذلك بتقويم الاعوجاج الفكري بالحجة والإقناع؛ لأن البديل هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرية غير موجهة ولا رشيدة؛ مما يؤدي في النهاية إلى الإخلال بأمن المجتمع.

6. الاهتمام بالتربية: في المدارس والمساجد والبيوت، إذ من المؤلم مشاهدة الانفصال الشعوري بين الآباء والأبناء، والمعلمين والطلبة، وبين الخطباء والمصلين في كثير من الأحيان، مما يوجب الاهتمام بالتربية لتنشئة الأجيال على الأمن الفكري السليم.

2. الأساليب العلاجية لحماية الأمن الفكري: إذا وقع البعض في "الانحراف الفكري"، ولم تجد محاولة الوقاية شيئاً في دفعهم عنه، فيجب على المجتمع السعي إلى علاجهم قبل فوات الأوان، ومن وسائل العلاج: (60)

1. دعوة المخطئ إلى الرجوع عن خطئه: وذلك ببيان الحق بالمناقشة العلمية الهادئة، دون اتهام للنيات فقد تكون صادقة، ولكن هذا لا يغني عن صاحبها شيئاً كما قال تعالى: ﴿وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة تصلى نار حامية﴾ (سورة القيامة، الآيتان 2، 3).

2. تجنب الأساليب غير المجدية: فالمصاب بالانحراف الفكري لا يعالج بالتركيز على الوعظ والتخويف من عقاب الله، فهذا الأسلوب في الغالب لا يجدي معهم؛ لأن أمثال هؤلاء يرون أنهم على صواب، فكيف تعظ إنساناً يظن أنه على الدين الحق قبل أن تبين له خطأه الفكري فيما يراه حقاً، ولا يعالج المصاب بهذا المرض بالتركيز على التهديد والوعيد؛ لأن أمثال هؤلاء يرون أنهم يتقربون إلى الله بما يصيهم من الأذى والنكال، بل ويُقدم على ما يضره عالماً بذلك؛ بزعم طلب الأجر من الله، فهذا التهديد والوعيد لا يزيده إلا إقداماً، ومثل هذه الأساليب تستنزف الكثير من الجهد والوقت، وقد تكون ثمرتها محدودة في العلاج.

3. وجوب الأخذ بأيدي الشباب: وذلك بمنع النشء والشباب من الإخلال بالأمن الفكري للمجتمع، ولو أدى ذلك إلى إجبارهم على عدم مخالطة الآخرين لاتقاء شرهم.

4. النهي عن مجالسة أهل الانحراف الفكري: وهم الذين يريدون خرق سفينة المجتمع وإغراق أهلها بخوضهم في آيات الله وتجراًهم على الفتيا بغير علم. وقد قال تعالى: ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم؛ حتى يخوضوا في حديث غيره﴾ (الأنعام، 68).

(60) المرجع السابق، ص، 45، 37. وأيضاً: الأمن الفكري، موقع الشيخ سعد البريك، مرجع سابق.

5. ضرورة التفريق بين الانحراف الفكري: سواء الذي لم يترتب عليه فعل، أم من أخل بفعله بالأمن في مجتمعه، فمن ظهر منه عمل تخريبي وثبت عليه شرعاً، فيجب محاسبته على ما بدر منه كائناً من كان، وعقابه بما يستحقه شرعاً، حتى ولو كان ظاهره الصلاح والاستقامة، فيما يرى الناس شأنه في ذلك شأن من كان ظاهره الصلاح، ولكنه وقع في السرقة والزنا، أو القذف على سبيل المثال، فإن ما ظهر للناس من صلاحه واستقامته لا يشفع له، ويسقط المحاسبة عنه، ولكن العبرة هنا بالثبوت الشرعي المعتبر لجرمه التخريبي⁽⁶¹⁾.

6. توحيد المرجعية الدينية في الفتوى: ولا سيما في النوازل الكبار، للنظر في القضايا والنوازل، والتحقق من تأهيل من يتصدرون للإفتاء في أمور الناس المختلفة، فضلاً عن وجود هيئة لكبار العلماء تقوم بدورها؛ لحماية الأمن الفكري في المجتمع.

7. وجود مكاتب للدعوة والإرشاد: وذلك لتوعية أبناء المجتمع، وتدعو غير المسلمين إلى الإسلام بالحسنى، وترشد المسلمين إلى زيادة التمسك بدينهم عبر برامج متوازنة يتم الإشراف عليها من قبل جهات رسمية للدعوة والإرشاد؛ مما يقطع حجة من يريد التصدي للدعوة بغير علم ولا بصيرة.

8. توظيف الإعلام في التصدي للتطرف والإرهاب: وذلك بتجديد لغة الخطاب الإعلامي، وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة، وعدم نشر وبث كل ما من شأنه التشجيع على الانحراف والغلو والتطرف والإرهاب، وتأكيد أهمية الأمن العام، وتحصين المجتمع بالقيم الدينية والأخلاقية.

9. المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية: وخاصة تلك التي تنظمها المنظمات والمؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب، وكذا الأنشطة الدولية التي تنظم العمل الجماعي الدولي لمكافحة التطرف والإرهاب.

10. التخطيط لنظام أمني للحدود: ويشتمل على إنشاء سياجات وأجهزة مراقبة للحيلولة دون تسلل الإرهابيين إلى الدولة، أو تمويل الإرهاب، وتعزيز حملتها ضد المتطرفين؛ بما يتماشى مع الممارسات القضائية القائمة، ومع القانون⁽⁶²⁾.

(61) للمزيد راجع: عادل بن علي الشدي (2008): مسؤولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده، ستسل.

(62) راجع: عبد المغيث بصير، تجربة علماء المغرب في تحقيق الأمن الفكري والروحي للمجتمع، الموقع:

<http://www.amnfkri.com/>

سابعاً: دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها:

لا غرو أن غدت الجامعات من أهم مؤسسات المجتمع التي يقع على عاتقها تحقيق متطلبات الأمن الفكري، ولذلك تنوعت أدوارها، ويتلخص دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها على النحو الآتي:

1. دور الجامعة:

ومن أهم هذه الأدوار ما يأتي: (63)

1. إعداد خطة استراتيجية وطنية تتمثل أهدافها وغاياتها الكبرى في تحقيق الأمن الفكري لطلبة الجامعات، والمتفقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها، وتحقيق الوسطية والاعتدال فكرياً وممارسة لدى جميع الطلبة، وتعزيز الولاء والانتماء والمواطنة الصالحة من خلال متطلبات تتعلق بأهداف التعليم الجامعي، ومتطلبات تتعلق بالمناهج والمقررات الدراسية، ومتطلبات تتعلق بالإدارة والقيادة الجامعية، ومتطلبات تتعلق بعضو هيئة التدريس ... إلخ (64).
2. إرساء توجه عام داخل الجامعة يرفع من شأن الأمن الفكري، تؤمن به وتمارسه المستويات التنظيمية المختلفة، وتعزز وجوده الكليات في وظائفها، وفي أنشطة الأقسام العلمية، وفي أنشطة الإدارات المختلفة.
3. حشد القيادات الجامعية للهيئة التدريسية علي تنظيم اللقاءات العلمية التي تهتم بمناقشة سبل تحقيق الأمن الفكري داخل الجامعة والمجتمع، وتفعيل دور البحث العلمي في مجالات تحقيق الأمن الفكري من خلال تدعيم مراكز البحوث العلمية والدراسات العليا.
4. مشاركة أعضاء هيئة التدريس مع القيادات الجامعية في إعداد كتيبات لأساتذة الجامعات والهيئة المعاونة والعاملين والطلبة، يشار فيها إلى إبراز مفاهيم وقيم الأمن الفكري بالجامعة والممارسات السلوكية المعبرة عنها، والتي يجب الالتزام بها.
5. اشتراك الهيئة التدريسية في لجان مختصة لمراجعة الأنشطة العلمية المتاحة للطلبة لتنقيتها مما يدعو للغلو والتطرف، وتوفير المراجع العلمية المناسبة لمعالجة الانحرافات الفكرية والسلوكية، حتى في تناول جميع الطلبة.
6. إقامة المؤتمرات والندوات العلمية، وكذا المحاضرات عن الأمن الفكري.

(63) فايز شلدان، مرجع سابق، ص 31 .

(64) راجع: محمد عبد العزيز الثويني، وعبد الناصر راضي محمد، مرجع سابق، ص 19.

7. فتح المجال أم الطلبة لمناقشة مشكلات المجتمع والأحداث الأمنية الجارية، وطرح الرؤي والأفكار المختلفة، وكيفية التعامل مع الأفكار المضللة، والقدرة على كشف زيف أصحاب هذه الدعاوي والأفكار، وإقامة الحجج والبراهين على زيف هذه الفئة الضالة، وتوضيح خطورة الانقياد لفكر الغلاة وخطورتهم على أمن المجتمع واستقراره.

8. تشجيع الطلبة على اجراء البحوث في مجال الأمن الفكري، والكشف عن التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الفكري في المجتمع، ووضع التصورات والحلول المناسبة لها.

9. تشجيع الطلبة على الانفتاح على الثقافات الأخرى، واختيار ما يناسبهم منها، مع الحفاظ على هويتهم الثقافية وقيمهم الدينية والوطنية وكيفية صيانتها.

2. دور عضو هيئة التدريس:

يحتل عضو هيئة التدريس موقعاً ريادياً في التعليم الجامعي؛ لأن الجامعة هي في نهاية المطاف عضو هيئة التدريس وطالب وكتاب، وعليه تقع المسؤولية الرئيسية في تكوين شخصية الطالب المعرفية، وتنمية مهاراته واتجاهاته، وصقل مواهبه العلمية والثقافية بدرجة كبيرة، إضافة إلى كونه قدوة حسنة يقتدي بها في أقواله وأفعاله. وتتنوع أدوار عضو هيئة التدريس في الأمن الفكري وتعدد، ويمكن تجميعها وتلخيصها في الآتي:

- تضمين عضو هيئة التدريس المقررات الدراسية معان وأسس الأمن الفكري، لتنمية معارف الطلبة، واتخاذها دليلاً على ما نعى لديهم من معارف ومهارات واتجاهات.
- ربط عضو هيئة التدريس مواضيع المقررات التي يقوم بتدريسها بواقع الأمن الفكري ومشكلاته في المجتمع، وتوظيف الأنشطة التعليمية لإيضاح مدي خطورة الانحراف الفكري، ولتحصين الشباب من الصراعات الفكرية.
- يستخدم طرائق تدريس مشوقة تدفع الطلبة إلى إعمال الفكر.
- يوظف تقنيات التعليم والتعلم لإيصال المحتوى التعليمي إلى ذهن الطلبة، ومساعدتهم على الاحتفاظ بها لأطول مدة ممكنة، وإمكانية الاستفادة منها في حل المشكلات المستقبلية التي تواجههم.
- يتيح للطلبة التعبير عن أفكارهم، واستخدام مهارات النقد والتقويم للحكم على الأمن الفكري.
- يكلف الطلبة بجمع معلومات عن الأمن الفكري، شأنه شأن المواضيع الدراسية الأخرى، والقيام بالأنشطة الصفية واللاصفية الداعمة للأمن الفكري.
- يوجه الطلبة إلى استغلال أوقات الفراغ فيما ينفعهم، ويسهم في حماية مجتمعهم.

- يرسخ عضو هيئة التدريس الخصوصية للثقافة العربية والإسلامية لدى الطلبة، والتأكيد على قيم المواطنة التي تشكل هذه الخصوصية، وذلك بالاستفادة من التطورات العلمية والتقنية الحادثة، وحماية ثقافة المجتمع بزيادة الوعي بمخاطر الغزو الثقافي.
- يحفز الطلبة على ضرورة التمسك بقيم المجتمع وقوانينه، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، والتمسك بالهوية الوطنية، وتنمية الإحساس بالمسؤولية لديهم.
- يساعدهم على استخدام التفكير بطريقة صحيحة ليكونوا قادرين على تمييز الحق من الباطل والنافع من الضار، والأفكار والرؤى الصحيحة، والتيارات المعادية والمنحرفة.
- يشجعهم على التعاون مع أفراد الأسرة ومؤسسات المجتمع المختلفة، وخاصة المؤسسة الأمنية في التصدي لكل المحاولات التي تريد النيل من الأمن الفكري للطلبة.
- يوجههم إلى طرائق البحث عن المعلومات الصحيحة وتشجيعهم على ذلك، ومحذراً من تتبع التيارات ذات الفكر المتطرف، وترويجهم للشائعات والفتن في المجتمع.
- ييسر للطلبة استيعاب المفاهيم والأفكار التي تتعلق بالأمن الفكري، يرشدهم إلى خطورة فساد الفكر واعتناق الأفكار المضللة والهدامة.
- يوضح لهم خطورة التعرض لبعض مواقع الإنترنت على الهوية الثقافية والفكرية، وعلى الأمن الفكري للطلبة، وبين خطورة إدمان المواقع والتعامل معها بلا أي قيود أو ضوابط، ورصد وكشف بعض المواقع على شبكات الإنترنت والتي تدعو إلى نشر مضامين وصور ومعلومات مشوهة يمكن أن تسهم في تدمير منظومة القيم التربوية والأخلاقية عند شرائح الطلبة⁽⁶⁵⁾.
- الحفاظ على الهوية الثقافية وخصوصيتها لدى الطلبة عن طريق العمل على تنمية بعض قيم الأمن الفكري من خلال ما يأتي:
 - توعية الطلبة بمخاطر العولمة، وتعزيز الانتماء للوطن، والارتباط الوثيق بقيمه وتراثه الثقافي.
 - المحافظة على الذاتية أو الهوية الثقافية للمجتمع دون انعزال عن الحضارة المعاصرة، وهو ما يسهم في جعل الطلبة متصلين بالثقافة العالمية، ومنتمين لوطنهم وثقافته⁽⁶⁶⁾.
 - ترسيخ قيم الولاء والحوار والانفتاح على الآخر من خلال الحوارات البناءة داخل وخارج المحاضرات، وأثناء ممارسة الأنشطة الثقافية.

(65) محمد عبد العزيز الثويني، وعبد الناصر راضي، مرجع سابق، ص 23.

(66) المرجع السابق، ص 29.

- تنمية القدرة النقدية لدى الطلبة لكل ما تقدمه العولمة، من خلال شبكات المعلومات، حيث تختلط البيانات والمعطيات بين الصحيح والزائف، بين العلمي والتجاري، بين الحقائق والدعاية، وتكوين قدرات نقدية عند التعامل مع البيانات والبرامج والمواقع على شبكات الإنترنت⁽⁶⁷⁾.
- تشجيع الحوار بين جميع الأطراف المختلفة فكريًا من أجل تصحيح الانحرافات، وتحصين الطلبة ضدها والتحذير من أخطارها، كما أن تقويم الاعوجاج الفكري والسياسي للطلبة بالحجة والبرهان، وتربية الطلبة على مبادئ الحوار الهادف؛ يمنع التعصب ويحقق التسامح، ورفض ثقافة العنف ضد الآخر؛ مما يسهم في أمنهم الفكري.
- اكتشاف أعراض الانحراف الفكري مبكرًا لدى الطلبة من أجل معالجتها من بدايتها، ودراسة العوامل التي أدت إلى اعتناق بعض الشباب للأفكار المشوهة والمضللة التي توقعهم في براثن الجريمة والانحراف.

3. دور المناهج التعليمية والمقررات الدراسية:

- من أدوار المناهج التعليمية والمقررات الدراسية في تأسيس قواعد الأمن الفكري في الجامعة، ما يأتي:
1. إدخال أسس الأمن الفكري في المناهج التعليمية لكليات الجامعة بمضامين وتطبيقات جديدة، وبأنشطة تعليمية متنوعة، داخل الكليات وخارجها، مع توفير الأطر المعرفية المرغوبة والمطلوبة للموقف العملي والإنساني للأمن الفكري، وتأصيل الحاجات الثقافية والإنسانية لها، إضافة إلى تحقيق الإبداع الفردي من خلال اكتشاف المواهب الفردية وتنميتها.
 2. تضمين المناهج التعليمية لمفهوم النظرة العالمية للقضايا المعاصرة، مثل: التطرف والإرهاب، وقضايا حقوق الإنسان والبيئة، بما يجعل الطلبة قادرين على فهم دورهم والتعامل معها.
 3. إبراز دور المقررات الدراسية في نشر الأمن الفكري وتعزيزه لدى الطلبة في نواح كثيرة، أهمها⁽⁶⁸⁾.
 - تضمين متطلبات الجامعة والكلية مفاهيم الأمن الفكري، وأسس وفوائده للطلاب وللمجتمع.
 - تنمية مهارات التفكير السوي من خلال معارف ترتقي بمستوى الإدراك، وتنمية مهارات التعامل مع الأفكار غير السوية أو المظلمة، ومظاهر التطرف والإرهاب؛ بما يمكن الطلبة من القدرة على الإحاطة بالمعارف القديمة، والمفاهيم الجديدة، والربط بينها.

(67) سامي عمارة، مرجع سابق، ص 39.

(68) متعب الهماش، مرجع سابق، ص 17.

- تنمية مهارات التحليل والتركيب والاستنتاج؛ لتفسير الأحداث والمواقف، وتحديد الخصائص والصفات المكونة لها، وكشف العلاقات التي تربط بينها جميعاً، أو تؤثر فيها؛ بما يحقق مزيداً من الأمن الفكري المجتمعي وفق رؤية ريادية.
- تأصيل مفهوم ما وراء المعرفة؛ بما يمكن المتعلم من التفكير في كل ما سبق إدراكه من أقوال وأفعال، وتقويمها موضوعياً في إطار القواعد الشرعية الصحيحة، ويحقق أمن المجتمع.
- تعزيز العقيدة الإسلامية السليمة لدى الطلبة بالمفاهيم المتعلقة بقضية الإيمان والأمن الفكري للشخص والمجتمع.

4. دور الأنشطة الطلابية في تعزيز الأمن الفكري:

تعد الأنشطة الطلابية من أهم المجالات التي توظفها الجامعات والكليات في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة؛ كونها تستوعب عددًا كبيرًا من الطلبة داخلها، فضلاً عن قدرتها على تشكيل شخصية الشباب، وبت مجموعة من الأفكار والقيم التي يمكنها أن تعود بالنفع عليهم، وتعمل على تقليل حاجز الاعترا ب النفسي بينهم والمجتمع. وتحتوي الأنشطة الطلابية على أنواع مختلفة، منها ما يتصل بأنشطة المقررات الدراسية، سواء داخل المحاضرات، أم خارجها، ومنها ما يتم داخل الكليات، ومنها الأنشطة الطلابية التي تقوم بها الجامعة، ومن أهم هذه الأنشطة في الآتي:

1. تضمين الأنشطة الصفية واللاصفية للمقررات الدراسية مفاهيم الأمن الفكري ومضامينه التطبيقية.
2. قيام الطلبة بزيارة منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية التي تهتم بالأمن الفكري، وتقارع التطرف والإرهاب في المجتمع.
3. إقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل والرحلات العلمية والثقافية، وإحياء المناسبات الدينية والوطنية وغير ذلك.
4. تقديم سلسلة برامج وفعاليات مختلفة: دينية، وسياسية، وعلمية، وثقافية، واجتماعية، وتروحية، وتربوية، هدفها تنمية شخصية الطالب الجامعي في إطار التنمية البشرية الشاملة، وإعداد الطالب للحياة الجامعية، ولما بعد التخرج، وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة؛ حتى يتمكن من معايشة متطلبات الحياة المليئة بالمتغيرات، والتي لا تغطيها المناهج التعليمية أحياناً، مع تقديم الأنشطة والفعاليات بطريقة

مشوقة وملبية لحاجات الطلبة. وتسعى الجامعات من خلال الأنشطة الطلابية إلى تحقيق الأهداف الآتية: (69)

- تنمية وصقل مواهب الطلبة وتوظيفها في الأعمال المثمرة، وتبادل الخبرات والمهارات.
- الإسهام في إعداد الشباب الجامعي وفي تكامل شخصياتهم وتوازنها.
- إيجاد روح الأخوة والتعارف بين الطلبة بعضهم البعض، وبينهم وبين أعضاء هيئة التدريس.
- إذكاء روح المنافسة بين الطلبة، وبناء الثقة بالنفس لديهم، وتعويدهم على العمل ضمن فريق واحد، وتنمية المهارات القيادية لديهم.
- تحقيق التفاعل بين طلبة الجامعة والمجتمع، وتنمية روح البذل والعطاء في نفوس الطلبة على فهم علمي دقيق لأهداف مجتمعاتهم، وإدراك واع لقيمه الإيجابية، وأن يركزوا بوجه خاص على الجوانب الإيجابية والعقلانية، ومن أبرز هذه القيم: قيم البحث العلمي الدقيق المتفهم لأوضاع المجتمع وأهدافه.
- مساعدة الشباب على اكتشاف دورهم الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، وتهيئتهم لهذه المهام على أعلى مستوى من الكفاية والفاعلية.

(69) راجع: فايز شلطان (2013): مرجع سابق، ص 43.

ثامناً: مراحل تحقيق الأمن الفكري:

يمر تحقيق الأمن الفكري بمراحل متداخلة ومتكاملة، ولكل منها متطلباتها وإجراءاتها ومقومات نجاحها، مع الأخذ في الحسبان أن تقويم الفكر وتصحيح المعتقد يشكّلان المرتكز لأي محاولة جادة؛ لتحقيق الأمن الفكري وحمايته، وهي قضية معقدة ومتشابكة مع كثير من الجوانب الدينية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. ومن هذه المراحل ما هو عام وموجه لجميع أفراد المجتمع دون استثناء، ومنها ما هو موجه لمن تظهر عليهم مؤشرات الانحراف الفكري، وأخرى موجهة لمن يثبت اعتناقهم لأي نوع من الانحراف الفكري المهدد للمجتمع. وفيما يأتي عرض موجز للمراحل التي يمكن أن تحقق الأمن الفكري، سواء على مستوى المجتمع ككل، أم على مستوى الجامعات، وهذه المراحل هي: (70)

◀ **المرحلة الأولى:** مرحلة الوقاية من الانحراف الفكري: تقوم الجهات المعنية في هذه المرحلة باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع حدوث الانحراف الفكري لدى أعضاء المجتمع، أو الجامعة دون استثناء، وذلك من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التعليمية، على أن يكون ذلك وفق خطط مدروسة بعناية تحدد فيها الغايات والأهداف من نظم التعليم العام والجامعي فيما يخص الأمن الفكري، وتحشد الطاقات البشرية من معلمين وإدارات وقيادات وخبراء تربويين لدراسة ما تمر به البلاد من تحديات وتداعيات في ظل العولمة، وأثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي ضوء ما هو متوقع من تغيرات مستقبلية. ويظهر دور الجامعة هنا جلياً من خلال مناهجها ومقرراتها وأنشطتها، وأدوار أعضاء هيئة التدريس في وقاية الطلبة من الانحراف الفكري، وتدعيم أمنهم الفكري.

◀ **المرحلة الثانية:** مرحلة المناقشة والحوار: قد لا تنجح جهود الوقاية في صد الأفكار المنحرفة من الوصول إلى بعض الشباب، وخاصة في التعليم الجامعي، سواء أكان مصدر هذه الأفكار داخلياً أم خارجياً، ثم لا تلبث هذه الأفكار أن تنتشر وتستقطب المزيد من الشباب، وتتوقف درجة انتشارها على مدى يقظة المسؤولين، ومنهم المسؤولون عن التعليم الجامعي بأهداف وغايات هذه الأفكار والتيارات، وذلك يستدعي تدخل أصحاب الفكر والرأي من المفكرين والباحثين للتصدي لهذه الأفكار ودحض مزاعمهم بالحجج والبراهين من خلال الحوار والمناقشة. وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل تحقيق الأمن الفكري ومتطلباته، لاسيما وأن هذه المواجهة الفكرية تستدعي مواجهة الفكر بالفكر عن طريق الحوار والنقاش القائم على بيان الأدلة والبراهين الصادقة والمؤثرة لترسيخ القناعات بما هو سليم من المعتقدات والأفكار، وتوضيح خطورة الأفكار المنحرفة على الشخص والمجتمع. وتتوقف درجة نمو هذه الأفكار وانتشارها على مدى

(70) زيد بن زايد أحمد الحارثي (1429): مرجع سابق، ص 40. وأيضاً: ماجد الهديلي، مرجع سابق، ص 42.

يقظة المؤسسات المختلفة في المجتمع بما فيها الأجهزة الأمنية والدينية، وعند بدء هذه الأفكار والرؤى والتصورات في الظهور، فإن ذلك يستدعي تدخل أهل الفكر والرأي من العلماء والمفكرين والباحثين للتصدي لتلك الأفكار من خلال اللقاءات المباشرة مع معتنقيها، ومن خلال مختلف القنوات الاتصالية الممكنة، وذلك عن طريق الحوار والمناقشة والمتابعة، وتفنييد الآراء ومقارعة الحجة بالحجة، وبيان الحقيقة المدعومة بالأدلة والبراهين المقنعة.⁽⁷¹⁾

◀ المرحلة الثالثة: مرحلة التقويم والعلاج: وتتناول هذه المرحلة تقويم الفكر المنحرف، وتقدير مدى خطورته، باعتبار ذلك نتيجة حتمية للحوار والمناقشة، ثم ينتقل العمل إلى مستوى آخر هو تقويم هذا الفكر وتصحيحه. وهنا يبرز دور المؤسسات التعليمية ومنها الجامعة، بقيام مفكريها وأساتذتها بالحوار والمناقشة وتحليل ما يحمله البعض من أفكار منحرفة، وتقويم مخاطرها، وما قد يترتب من أعمال إجرامية، أي أن العمل في هذه المرحلة يبدأ بالتقويم للفكر المنحرف، وتقدير مدى خطورته باعتباره نتيجة حتمية للحوار والمناقشة، ثم ينتقل لمستوى آخر من العمل هو تقويم هذا الفكر وتصحيحه بقدر المستطاع.

◀ المرحلة الرابعة: مرحلة المسألة والمحاسبة: تنتقل المهمة في هذه المرحلة إلى مستوى مواجهة أصحاب الفكر المنحرف ومسئولتهم عما يحملونه من فكر منحرف، وذلك بقيام الأجهزة الرسمية المعنية بتنفيذ القوانين والأنظمة المعمول بها وصولاً إلى القضاء الذي يتولى إصدار الحكم الشرعي في حق من يحمل مثل هذا الفكر؛ لحماية المجتمع من المخاطر التي قد تترتب عليه، إذ لا يمكن بعد أن تتم عملية الوقاية ثم الحوار والمناقشة، ثم محاولة تقويم الفكر المنحرف، ولا تنجح في إقناع الفرد المنحرف فكرياً أن يترك دون مساءلة، فقد يتسبب في كارثة أمنية أو اجتماعية، أو يعمل على نشر فكره، واستقطاب المزيد من الأتباع؛ مما يجعل الأمر يتفاقم، وتكون معالجته أكثر صعوبة وتكلفة عالية.

◀ المرحلة الخامسة: مرحلة العلاج والإصلاح: في هذه المرحلة يكثف الحوار مع الأشخاص المعنيين في أماكن اعتقالهم، ويتم ذلك من خلال العلماء المختصين القادرين على الإقناع ومقارعة الحجة بالحجة، استناداً إلى أدلة وبراهين من كتاب الله وسنة نبيه = صلى الله عليه وسلم- للوصول إلى تراجع هؤلاء المنحرفين فكرياً عن معتقداتهم الخاطئة.⁽⁷²⁾

(71) بينة الملحم (2009): الجامعات وصناعة الأمن الفكري، قراءة سوسيولوجية لعلاقة الجامعات بالأمن الفكري في المجتمع السعودي، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، كرسي الأمير نائف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، مايو 2009، ص 31.

(72) راجع: السيد مصطفى أحمد أبو الخير، رؤية استراتيجية للتعليم في الدول الإسلامية، الموقع:

تاسعاً: مهددات الأمن الفكري وآثاره:

هناك العديد من المهددات التي تواجه الأمن الفكري في البلاد العربية، أبرزها:

- القصور في فهم نصوص الإسلام وتعاليمه وتفسيرها بما لا تحتل، والتحمس والاندفاع، وتغليب العاطفة دون الرجوع إلى أسس الدين الصحيحة والعقل السليم، فضلاً عن تكون فجوة بين علماء الدين والشباب، فهناك من الشباب من لا يثق برأي العلماء المعروفين أو فتواهم، ويستأنس بأراء أناس آخرين يعتقد أنهم هم العلماء الحقيقيون، وهم محل الثقة، وإن كانوا في الحقيقة خلاف ذلك، ومن ثم يستطيع هؤلاء التأثير في أفكار الشباب وتوجيهها إلى الانحراف والتطرف⁽⁷³⁾.
- انتشار الأفكار المتطرفة والإيديولوجيات المنحرفة التي تؤدي إلى الفرقة والتناحر والاختلاف، والتعصب للرأي، وخاصة على المستوى الديني، والانتماء المذهبي والحزبي.
- وجود حملات لتشويه عقائد المسلمين، وفي مقدمة ذلك محاولات النيل من القرآن الكريم، وتشويه السنة النبوية، ومحاولات النيل من شخصية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومحاولات تشويه التاريخ الإسلامي، إضافة إلى محاولة زعزعة الإيمان بالغييب عند المسلمين، والعمل على انتقاص وتشويه نظام الحياة الإسلامية⁽⁷⁴⁾.
- الخلط بين الدين والسياسة في بعض منابر الخطابة، وضعف دور المرشدين الدينيين والواعظين في معالجة قضايا المجتمع الحساسة والمهمة.
- تفشي مظاهر الغلو والتطرف، وأخطر أشكال الغلو هو الاعتقاد الذي يعتمد المنهج التكفيري لمن سواه؛ مما يبيح له ارتكاب الجرائم بحقهم ومعاداتهم، كما أن الغلو في التفكير والزعم باحتكار الحقيقة يولد الضغائن والاحقاد، ويوقع القطيعة بين أبناء المجتمع الواحد؛ مما يؤدي إلى تقويض الأمن الاجتماعي وزعزعة أركانه⁽⁷⁵⁾.

(73) سعود بن سعد محمد البقمي (1430): نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات" المنعقد في الفترة 22-25 جماد الأول 1430، كرسى الأمير نائف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، ص 82.

(74) عبد الله محمد البوسي (2013): أثر الإنترنت على الأمن الفكري، الملتقى العلمي "نحو استراتيجية للأمن الفكري والثقافي في العالم الإسلامي"، المنعقد في الفترة 28-30/10/2013، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - كلية الدراسات الاستراتيجية، ص 30.

(75) راجع: محمد دغيم الدغيم (2005): الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت، مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، ص 15.

- إغلاق منافذ الحوار والمناقشة مع الآخرين، بل حتى مع المخالفين، وعدم إيضاح جوانب الخطأ والتأزم، وأسباب الجنوح والانحراف فيها.
- تراجع مبدأ العيب الاجتماعي، وإهمال بعض الأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية الحسنة التي تحث على التصالح والتسامح وتمنع التعدي والغدر وقطع الطرق، وهو ما أسهم في انحراف بعض الأفكار والخروج بها عن المثل والقيم العليا للمجتمع.
- تفاقم المشكلات الاقتصادية في المجتمع من فقر وبطالة وديون وارتفاع في الأسعار، مقابل قلة في الدخل يؤدي إلى إصابة بعض أفراده بحالات من الإحباط واليأس، وإحساس بالعداء تجاه المهيمنين على اقتصاد البلد؛ مما يتسبب بظهور العنف الممارس من قبل أشخاص يعانون أوضاعاً اقتصادية سيئة، ويشعرون بالفوارق الطبقية في المجتمع الذي يعيشون فيه؛ الأمر الذي يسهل استمالتهم من قبل بعض الجماعات المنحرفة التي تستغل مثل هذه الظروف في السيطرة على الأشخاص الناقمين على الأوضاع الاقتصادية، وإغرائهم بالأموال أو تضليلهم باسم الدين، حيث يمثل الانتماء إلى تلك الجماعات مخرجاً مغرياً من تلك المشكلات الاقتصادية، فهو يقدم بديلاً وهمياً للحالات التي يعاني منها الشباب⁽⁷⁶⁾.
- صعوبة الظروف الاقتصادية التي تواجه المجتمعات، وما ينجم عن ذلك من انتشار البطالة والاسيما بين الشباب التي تؤدي شعور الشاب بالملل واليأس والنقص، وإلى الصراع النفسي، وبعض الأمراض النفسية الأخرى التي تؤثر في شخصياتهم؛ مما يجعل الكثير منهم يفقد الأمل في الحياة، فيستسلم لأي دعوة منحرفة، أو يصبح فريسة سهلة للاستغلال.
- يعد الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام، وتشكل بينات الفقر مناسلاً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق، وبخاصة لدى النشء الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم؛ مما يشكل إخلالاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف والتدمير.
- التنوع السكاني والتكدس في مساحات إقليمية محدودة في الأحياء السكنية، وعشوائية التخطيط سواء أكان ذلك في أطراف المدن أم في وسطها، وتدني مستويات المعيشة المناسبة فيها؛ مما يولد لدى ساكنيها وخاصة الشباب القهر من الوضع الاجتماعي الذي يعيشون فيه، ودفعهم إلى الانحراف وارتكاب الأعمال الإجرامية. وقد ثبت أن ظواهر العنف والرعب التي اجتاحت كثيراً من دول العالم، وخاصة في فترات أو

(76) سعود بن سعد محمد البقي، مرجع سابق، ص 33.

مراحل التحول الاجتماعي كانت نتيجة التفاعل بين الأنماط والعادات المتوارثة الراسخة، وبين الرغبة في التغيير، في ظل غياب القيم الأخلاقية أو افتقادها أو إفسادها، ومن غيبة المثل العليا والقُدوة الحسنة، وفي ضعف التوجيه والرقابة والتربية⁽⁷⁷⁾.

- سرعة انتشار المدارس والجامعات الأجنبية في البلاد العربية، وكذا انتشار المدارس والجامعات الخاصة التي تدرس باللغة الإنجليزية، وما يترتب على ذلك من تراجع الثقافة العربية الإسلامية لدى النشء والشباب؛ نتيجة استخدام اللغة الإنجليزية في الحياة اليومية، مقابل إهمال اللغة العربية.

- الانفتاح غير المحدود على العالم الخارجي دون ضوابط أو قيود، والتسابق على تقليد بعض السلوكيات والممارسات المنحرفة، وخاصةً في صفوف الشباب.

- ضعف دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الجانب الفكري للطلبة والتركيز فقط على تدريس المقررات التقليدية التي تفتقر إلى التحديث والتجديد.

- ضعف الضوابط المتعلقة بابتعاث الطلبة للدراسة في الخارج، حيث تنعدم المتابعة المطلوبة لمستواهم الدراسي والثقافي وسلوكياتهم في بلدان الابتعاث؛ مما يجعلهم عرضة للوقوع في الأخطاء، أو الانجرار وراء الأفكار المنحرفة، وخاصة إذا كانت البلدان التي يُبتعثون إليها معروفة بتطرفها الفكري، وتشددتها المذهبي، وتشيعها لفئة أو أشخاص أو مرجعيات دينية، أو رموز حزبية معينة⁽⁷⁸⁾.

- انتشار المخدرات، وخاصة بين الشباب، وهي من أخطر الآفات التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره؛ لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول، وتبديد للطاقات والثروات، وما تورثه من خمول واستهتار، تفسد معه العلاقات الاجتماعية، وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى، مثل: السرقة والاعتصاب، وأحياناً القتل.

- يؤدي تزايد وقت فراغ الشباب إلى انحراف الكثير منهم، لعدم وجود برامج خاصة بهم تشغل وقت فراغهم؛ بما يفيدهم وتنمي فيهم القيم الإسلامية وروح الولاء والانتماء للمجتمع، حيث أظهرت الدراسات العلمية وجود ارتباط قوي بين سوء استثمار وقت الفراغ، وانحراف الشباب، بالإضافة إلى أصدقاء السوء، وهم القراء أو الأصدقاء الذين يرتبط بهم الشاب في صلاحه أو فساده؛ مما يجعل بعضهم يتجه إلى أي جماعة أو منظمة يجد أنها ستملاً عليه الفراغ، ولكن قد تستدرجه نحو أفكار وتوجهات منحرفة.

(77) للمزيد راجع: المصدر السابق.

(78) بكيل بن محمد البراشي، مرجع سابق، ص 25.

- الغزو الفكري والثقافي والأخلاقي، حيث يستخدم أعداء الإسلام كل الوسائل التي تهدف إلى اضطراب فكر الشباب وانحلال أخلاقهم، والقضاء على هويتهم الإسلامية⁽⁷⁹⁾.

وبالإضافة إلى ما تقدم هناك من الأسباب التي قد تؤدي إلى الانحراف والتطرف الديني والإرهاب لدى الشباب أهمها⁽⁸⁰⁾:

- القصور في فهم نصوص الإسلام وتعاليمه وتفسيرها بما لا تحتل والتحمس والاندفاع، وتغليب العاطفة دون الرجوع إلى أسس الدين الصحيحة أو العقل السليم.
- وجود صراع بين الجيل القديم والجيل الجديد، وما يترتب على ذلك من تمرد الشباب على ثقافة المجتمع، وإصرار البعض منهم على اتباع قيم وأساليب حياة جديدة تتناقض مع ما هو سائد، وهو ما يجعلهم أكثر استعدادًا للانحراف، وفي مقابلهم تتكون جماعات محافظة تتدخل في صراع معها، وهو ما يجعلها أكثر استعدادًا للتطرف والإرهاب.
- وجود فجوة بين علماء الدين والشباب، فهناك من الشباب من لا يثق برأي العلماء المعروفين أو فتاواهم، ويستأنس بأراء أناس آخرين يعتقد أنهم هم العلماء الحقيقيون، وهم محل الثقة، وإن كانوا في الحقيقة خلاف ذلك، ومن ثم يستطيع هؤلاء التأثير في أفكار الشباب وتوجيهها إلى الانحراف والتطرف.
- استخدام بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للقوة غير المبررة ضد شعوب العالم العربي والإسلامي، وافتعال الأزمات والحروب بين هذه الدول؛ مما دفع الجماعات المتطرفة إلى انتهاج العنف سبيلًا لتحقيق أهدافها، فكما تستخدم تلك الدول القوة والعنف، تنتهج تلك الجماعات المتطرفة الأسلوب نفسه.
- قصور المؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بالشباب، مثل: المؤسسات التعليمية والإعلامية والدعوية والاجتماعية، والأجهزة الشبابية عن القيام بدورها؛ مما يجعل كثيرًا من الشباب يفتقدون التوجيه والمتابعة.
- ضعف الضبط الأسري؛ نتيجة لوجود خلل في التواصل بين الوالدين والأبناء بل أصبحت العلاقات داخل بعض الأسر تتصف بالطابع الرسمي وافتقدت إلى العمق في العلاقات الشخصية بين أعضائها، إذ قد لا يعرف الوالدان ما يدور في عقول أبنائهم وبناتهم أو توجهاتهم.

(79) الفكر في مواجهة العولمة، الموقع: www.islamonline.net

(80) زيد بن زايد أحمد الحارثي، مرجع سابق، ص 8.

أما آثار انعدام الأمن الفكري على المجتمع، فمن أهمها ما يأتي (81):

◀ الآثار الدينية: يؤدي غياب الأمن الفكري إلى آثار خطيرة في الفكر والدين والأخلاق، فالأفكار المنحرفة والمتطرفة ذات تأثير كبير على الطبقات غير المثقفة في المجتمع، فضلاً عن تناقضها مع الدين والأخلاق والفطرة التي فطر الله الناس عليها، ومن أخطر الفتن التي تقوض بنيان أية أمة من الأمم تلك الفتن التي تتخذ من الدين شعاراً لها وتتستر وراءه، فيكون هدفها في الظاهر نبيلاً، بينما في الباطن تهدف إلى أغراض خفية، سواء أكانت تلك الأغراض سياسية أم دينية أم غير ذلك، كما قد تؤثر أقوال وأفعال المنحرفين في نفوس بعض أفراد المجتمع وأفكارهم، ومن أهم تأثيرات الانحراف الفكري الدينية: إحداث صراعات دينية، وفتنة طائفية داخل المجتمع بين مختلف طوائفه وطبقاته؛ مما يؤدي إلى العداوة، وزيادة العنف، وربما إلى حرب أهلية تؤدي إلى الإخلال بالتركيبة السكانية للمجتمع.

◀ الآثار الاقتصادية: تتأثر التنمية الاقتصادية من غياب الأمن الفكري، يتجلى ذلك في انتشار العنف والتخريب والأعمال الإرهابية، مما يؤدي إلى سوء استغلال كامل الطاقات المتاحة والموارد الطبيعية فيها، وتشغيل رؤوس الأموال، وضعف مجالات الحركة التجارية داخلياً وخارجياً، وتراجع السياحة والصناعة والتجارة والزراعة، وهجرة رؤوس الأموال الوطنية؛ نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي وفقدان الثقة بالاقتصاد الوطني، وانتشار الفساد الإداري والاقتصادي واستغلال حالة وعدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد للكسب غير المشروع، وتأثر الإنتاج بسبب تحويل النفقات التي كانت تدفع لمجالات تنمية اقتصادية إلى مجال الأمن لمقاومة الإرهاب ومكافحته، فضلاً عن الخسائر المادية الناجمة عن الأعمال الإرهابية الواقعة على المنشآت الحيوية والمصانع والأجهزة والمعدات، وما ينجم عن ذلك من تكون بيئة خصبة لنمو التطرف والإرهاب

◀ الآثار الاجتماعية: من الآثار الاجتماعية لغياب الأمن الفكري تفكك البنية الاجتماعية، وتفشي ظواهر اجتماعية مؤثرة، مثل: الفقر والتفكك الاجتماعي، والتكدس السكاني، وضعف الضبط الاجتماعي الذي يعد أساساً لتوجيه السلوك لدى الأفراد داخل المؤسسات الاجتماعية، وتدني توفير الخدمات الضرورية للفرد من تعليم وغذاء وصحة ونحو ذلك، وتدني تماسك البنية الاجتماعية للمجتمع وتفككها، كما تؤدي

(81) سعود بن سعد محمد البقي (2008): مرجع سابق، ص 16. وأيضاً: سامية ابريغم (2011): الأمن الفكري ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقه: المدرسة الثانوية كنموذج. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - جامعة زيان عاشور بالجلفة - الجزائر، الموقع: <http://search.mandumah.com>

الخلافات العقدية والمذهبية والصراعات بين العرقيات المختلفة إلى المزيد من التوتر بين الفئات المكونة للنسيج الاجتماعي، وكذا هجرة الكفايات الوطنية للبحث عن الاستقرار أو للبحث عن العمل ومورد الرزق.

◀ الأثار السياسية: تؤدي الأعمال التخريبية الناتجة عن الانحرافات الفكرية، بالإضرار بسمعة الدولة وهيبة قوانينها وأنظمتها وتهديد الحرية والديمقراطية والاستقرار فيها، وإحداث الضعف في مختلف الأجهزة والجماعات والقوى السياسية فيها؛ مما يؤدي إلى شل حركة الدولة سياسيًا، منها مثلاً: النيل من سمعة الدولة وهيبته أمام الرأي العام المحلي والخارجي، إظهار الدولة أمام الرأي العام العالمي بصورة الدولة الضعيفة التي تعاني من التمزق والفتنة الطائفية، والنيل من الثقل السياسي للدولة، سواء أكان ذلك على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي.

◀ الأثار النفسية: تؤدي الضغوط النفسية التي يتعرض لها الشباب وشرائح عديدة في المجتمع الناجمة عن التغيرات التي يمر بها مجتمع تسوده الانحرافات الفكرية إلى حدوث حالات من الاضطراب النفسي، والخوف المتزايد من عدم وضوح الرؤية المستقبلية، وسواها التي تهدد مقومات بناء الشخصية السوية ونموها، وتترك آثارًا نفسية سيئة على كثير من أعضاء المجتمع، كما أن نشوء التوترات وردود الأفعال حيال التكيف الاجتماعي، تنعكس على تصرفات الأشخاص؛ مما يهدد بفقدان التماسك والتوازن الاجتماعي، وزيادة الأمراض النفسية على الفرد؛ نتيجة حالات القلق والتوتر، والصراع النفسي الدائم.

◀ الأثار الأمنية: كثيرًا ما تؤدي الانحرافات الفكرية في المجتمع إلى انتشار العديد من الاختلالات الأمنية، ومن هذه المظاهر انعدام الشعور بالأمن وعدم الطمأنينة، والخوف عند ممارسة شؤون الحياة العادية؛ نتيجة حالة القلق الدائم الذي يعيشه الناس، وفقدان الثقة بالأجهزة الأمنية، وما يعكسه ذلك من آثار تتطلب زيادة الحذر، واتخاذ الحيطة، وربما يؤدي ذلك بفئة معينة من المواطنين إلى توظيف أجهزة حماية خاصة؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية لدى الفئات الأخرى التي لا تستطيع حماية أنفسهم، وبروز الشائعات والاستماع إليه وتصديقها، وزيادة عدد أفراد رجال الأمن والأجهزة، وهو ما يؤثر على نواح أخرى اقتصادية وأمنية، وهدر الوقت الذي يمضيه رجال الأمن في تعقب المنحرفين ومقاومتهم، ولذلك تتطلب مكافحة الانحرافات الفكرية في المجتمع ضرورة اتخاذ إجراءات أمنية على مختلف الأصعدة في الدولة باعتبارها قضية تهم المجتمع بأسره؛ لأن ظهورها الانحرافات الفكرية يؤدي إلى عدم الاستقرار، وانعدام الطمأنينة والشعور بالخوف على الأنفس والممتلكات؛ مما يفرض على الدولة مضاعفة جهودها الأمنية لطمأنة المواطنين، والحد من انتشار جرائم أخرى في المجتمع.

◀ الأثار التربوية: في ظل انعدام الأمن الفكري يغدو النظام التربوي فاقد الرؤية والدليل، ينعكس ذلك في وجود هوة تفصل بين المؤسسات التعليمية، والمؤسسات التربوية في المجتمع، بل وتضادهما في تربية النشء والشباب، وتهيئة مناخ تربوي متكامل ومتوازن، والأخطر من ذلك تباين مهام المؤسسات التعليمية واضطراب مواقفها إزاء تربية أبناء المجتمع، ومن ثم فهي تعجز عن حماية وتحصين عقول الطلبة من الأفكار المتطرفة والمتشددة، وتعزيز قيم الحوار والوسطية والاعتدال؛ كونها تعجز عن إلغاء محفزات الإرهاب، عندها تجد الجماعات الإرهابية الفرصة لجذب الشباب؛ لأن معظم نشطاء الجماعات الإرهابية هم من الفئات العمرية الصغيرة الذين يستطيعون الوصول إلى الشباب، وإغرائهم بعالم عادل مليء بالفرص التي تحقق أحلامهم، فضلاً عن أن ضعف قدرة التعليم على القضاء على الفقر والبطالة يكون دافعاً للإرهاب.

الفصل الثاني

الأمن الفكري في الجامعات اليمنية

أولاً: أهداف التعليم الجامعي في اليمن.

ثانياً: واقع التعليم الجامعي في اليمن.

ثالثاً: واقع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.

رابعاً: مشكلات التعليم الجامعي والأمن الفكري في الجامعات اليمنية.

أولاً: أهداف التعليم الجامعي في اليمن:

يهدف التعليم الجامعي اليمني بشكل عام إلى تنشئة مواطنين مؤمنين بالله منتمين لوطنهم وأمتهم، متحلين بالمثل العربية الإسلامية السامية، مطلعين على تراث أمتهم وحضاراتها معتزين بها، ومتطلعين للإفادة الواعية من التراث الحضاري، وإجراء البحوث العلمية وتشجيعها، وتوجيهها لخدمة المجتمع، والمساهمة في تقدم المعارف والعلوم والآداب والفنون، وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها⁽⁸²⁾.

وطبقاً للقانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992، والقرار الجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية، فقد نصت المادة (5) بصياغتها المعدلة بالقانون رقم (30) لسنة 1997 على أهداف التعليم الجامعي الآتية⁽⁸³⁾:

1. إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمعمقة للطلبة في ميادين المعرفة المختلفة، تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء، مع الاهتمام والتركيز على:
 1. رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل.
 2. تكوين الثقافة العامة الرامية إلى تنمية مقومات الشخصية الإسلامية الصحيحة، والتكوين المعرفي والعلمي القويم.
 3. ترسيخ الرؤية الإسلامية الصحيحة النابعة من آفاق المعرفة الإسلامية الشاملة، وتصورها للكون والإنسان والحياة.
 4. تكوين مهارات التفكير العلمي الابتكاري الناقد.
 5. اكتساب المعارف والمهارات العلمية والتطبيقية اللازمة، وتسخيرها لحل المشكلات بفاعلية وكفاية.
 6. تعليم وتمكين الطلبة من أساليب وطرائق إجراء البحوث العملية وتطبيقها وتقويمها.
 7. تنمية المواقف والمهارات الإيجابية نحو العمل بشكل عام، مع التركيز على تنمية روح التعاون والعمل الجماعي والقيادة الفاعلية، والشعور بالمسؤولية والالتزام الأخلاقي.

(82) الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية: قرار جمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995، مرجع سابق، ص 6، 3.
(83) الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية: قرار جمهوري بالقانون رقم (30) لعام 1997، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، ص 8.

8. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلوم والتقنية، وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع اليمني.

9. تنمية الاتجاه الإيجابي للطلبة لمفهوم التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة.

2. العناية باللغة العربية وتدريبها وتطويرها، وتعميم استعمالها كلغة علمية وتعليمية في مختلف مجالات المعرفة والعلوم، وذلك باعتبارها الوعاء الحضاري للمعان والقيم والأخلاق لحضارة الإسلام ورسالتها.

3. تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة، سواء على المستوى الفردي، أم الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.

4. الاهتمام بتنمية التكنولوجيا (التقنية) وتطويرها، والاستفادة منها في تطوير المجتمع.

5. تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة، مع التركيز بوجه خاص على التراث اليمني.

6. الإسهام في رقي الآداب والفنون وتقديم العلوم.

7. إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير والنشر؛ بما لا يتعارض مع عقيدة الأمة وقيمتها السامية، ومثلها العليا.

8. تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد؛ بما يكفل التفاعل المتبادل للمعارف والخبرات والموارد والمشاركة التي تكفل الإسهام الفاعل في إحداث التنمية الشاملة في البلاد.

9. توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية؛ بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.

10. تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة.

11. المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين (العام والخاص)، وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشكلات المختلفة.

12. رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين (العام والخاص)، وذلك من خلال المساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

ويبدو من أهداف التعليم الجامعي في اليمن المذكورة آنفًا أنها لم تشر إلى الأمن الفكري لا من قريب، ولا من بعيد، وربما يرجع ذلك إلى أن ظاهرة التطرف والإرهاب لم تكن ظاهرة للعيان عند كتابة هذه القوانين، ولم تشكل خطرًا على أمن الجامعات والمجتمع كما هو حاصل اليوم.

ثانيًا: واقع التعليم الجامعي في اليمن:

شق التعليم الجامعي الحديث في اليمن طريقه وسط ظروف صعبة، تجاذبته عوامل وقوى داخلية وخارجية من مختلف الأنواع تقريبًا، أقل ما توصف أنها كانت انعكاسًا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها اليمن، وهي التي شكلت نظمه وتنظيماته، وعينت المضامين والأنشطة، ووجهت مسارات نموه، لتسفر رحلة التعليم الجامعي في اليمن التي دامت أكثر من خمسة عقود عن نشأة (48) جامعة حكومية وخاصة في العام الجامعي 2020/2019، منها عشر جامعات حكومية، و(38) جامعة وكلية خاصة وأهلية، بالإضافة إلى (6) جامعات حكومية تحت التأسيس، وهي جامعات: لحج، والضالع، وأبين، وشبوة، وصعدة، ووادي حضرموت، بالإضافة إلى وجود عدد آخر من الجامعات والكليات العليا الخاصة التي تعمل بدون ترخيص⁽⁸⁴⁾.

وبالإضافة إلى الجامعات الحكومية والخاصة هناك الكليات والجامعات الأهلية، ويطلق عليها أهلية لكونها لا تتقاضى رسومًا دراسية من الطلبة؛ نظير دراستهم فيها، بل أن بعضها تمنح دارسها رواتب شهرية، وسكن وخلافه لن يتم التطرق إليها؛ لعدم وجود بيانات ومعلومات عنها ولكل الأعوام، بل إن بعضها تعمل بدون ترخيص كما ذكر آنفًا، فضلًا عن التأهيل الجامعي خارج اليمن.

وتحتوي الجامعات في اليمن على (206) كلية في العام الجامعي 2020/2019 منها (151) كلية في الجامعات الحكومية، ونحو (55) كلية في الجامعات الخاصة، وتحتوي جميعًا على زهاء (907) قسمًا أو تخصصًا علميًا في العام الجامعي 2020/2019، منها (563) تخصصًا في الجامعات الحكومية، و(343) تخصصًا في الجامعات الخاصة في نفس العام الجامعي.

ويمكن رصد مؤشرات الالتحاق في الجامعات الحكومية والخاصة، كما يأتي:

1. التعليم الجامعي داخل اليمن: ويشمل الحلقة الأولى من التعليم الجامعي (البكالوريوس والليسانس)، ثم الدراسات العليا (الدبلوم العالي، والماستير، والدكتوراة) التي تقدمها الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، وذلك على النحو الآتي:

التعليم الجامعي (الحلقة الأولى) داخل اليمن: ويشمل الملحقون في الجامعات الحكومية والخاصة للبكالوريوس والليسانس، والذي يتراوح بين أربع سنوات، وسبع سنوات دراسية، ولقد بلغت نسبة

(84) الجمهورية اليمنية، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2020): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام 2020/2019، ص 9.

الملتحقين في التخصصات الإنسانية بالجامعات الحكومية (35%) من إجمالي الملتحقين في الجامعات الحكومية والخاصة، في حين وصلت نسبة الملتحقين في الجامعات الخاصة إلى (10%) من إجمالي الملتحقين، وتفسر هذه النتيجة بأن غالبية الملتحقين في التخصصات الإنسانية بالجامعات الحكومية يبحثون عن الشهادات الجامعية أما للوجاهة الاجتماعية، أو للالتحاق بوظائف حكومية، أو لكليهما، في حين يرجع تدني هذه النسبة في الجامعات الخاصة إلى أن غالبية الطلبة تبحث عن مهارات في تخصصات تقودهم إلى شغل الوظائف والمهن المؤثرة في سوق العمل.

التعليم الجامعي (الحلقة الثانية) داخل اليمن: ويشمل برامج الدراسات العليا في الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراة في الجامعات الحكومية والخاصة. وترجع بداية الدراسات العليا في الجامعات الحكومية إلى جامعتي صنعاء وعدن، إذ بحكم قدمهما ومسؤوليتهما الطبيعية تجاه استكمال بنيتهما التعليمية والقيام بأدوارهما المنتظرة منهم، تحركتا نحو اتخاذ الإجراءات الضرورية للقيام بالدراسات العليا، وبالفعل فبعد أن استقرت الجامعتان في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، صدر قرار مدير جامعة صنعاء رقم (65) لعام 1985 بإنشاء عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي التي افتتحت برامج الدراسات العليا في كليات: الشريعة والقانون، والآداب، والعلوم، والتجارة والاقتصاد، والتربية، وتمثلت تلك البرامج في البدء بالدبلوم العالي، تمهيداً لانتقاء المتفوقين للالتحاق ببرامج الماجستير، ثم صدور قرار مدير الجامعة بتشكيل جهاز عمادة الدراسات العليا، محددًا أهدافها وبنائها التنظيمي، وغير ذلك من الجوانب الأخرى، عندها راحت كليات الجامعة تعد العدة وتضع الخطط والبرامج للبدء في افتتاح برامج الدراسات العليا بها وفق ظروفها وإمكاناتها المتاحة، ولكن نظرًا لتباين ظروف وإمكانات كليات جامعة صنعاء، فقد منحت كل كلية حق افتتاح برامج الدراسات العليا، وفي أي مستوى دراسي، بناءً على ما يتوافر لهذه الكليات من موارد وإمكانات، ولذلك اختلفت برامج الدراسات العليا بين كليات الجامعة، حيث أقتصرت بعضها على الدبلوم العالي، في حين وسعت الكليات الأخرى نطاق الدراسات العليا بها إلى درجة الماجستير، بينما لم تسمح هذه الكليات إلا لعدد محدود جدًا من تحضير درجة الدكتوراه، ولاسيما من الطلبة المعينين بها في وظيفة مدرس مساعد، أو من حالت ظروفهم لسبب أو لآخر من إيفادهم إلى أي من الجامعات العربية والأجنبية خارج اليمن (جامعة صنعاء، 1985).

وفي جامعة عدن صدر قرار جامعة عدن رقم (65) لعام 1989 بافتتاح برامج الدراسات العليا، بكلية العلوم والآداب والتربية، وكلية الهندسة، إذ في إطار اعتماد الجامعة على الطاقات الذاتية؛ عمدت الكلية الأولى إلى السماح للطلبة المتفوقين الحاصلين على الإجازة العامة من الالتحاق بدراسة تخصصية لمدة

(12) شهرًا في مقررات متخصصة في أقسام التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، وعلم الاجتماع، واللغة الإنجليزية، وبعد اجتياز الفصلين الأول والثاني يقوم الدارسون بعمل بحث علمي، يمثل أطروحة ماجستير. وبعد المناقشة أو الدفاع عن الرسالة، يمنح درجة الإجازة الخاصة، أي درجة الماجستير في التربية⁽⁸⁵⁾، في حين عمدت الكلية الثانية إلى إيجاد تنظيم مرن يسمح للطلبة المتخرجين من دبلوم الكلية لمدة سنتين من الحصول على الإجازة الخاصة (دبلوم عالي) في العديد من تخصصات الكلية.

ولكن بعد تحقيق الوحدة في عام 1990 أخذت تتوسع برامج الدراسات العليا في جامعتي صنعاء وعدن، ومعها الكثير من الجامعات الحكومية، ولاسيما في برامج الدبلوم العالي والماجستير، وفي تخصصات محدودة لبرامج الدكتوراه، وخاصة في كليات: التربية والآداب، والشريعة والقانون، والتجارة والاقتصاد، أما برامج الدراسات العليا في التخصصات التطبيقية، فقد اقتصر على كليات: العلوم، والزراعة، والهندسة، والطب البشري.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن برامج الدراسات العليا في جامعة عدن أكثر تنوعًا في الدرجات العلمية، وفي التخصص، كما أن برامجها مستقرة (لا تتوقف الدراسة فيها)، في حين أن هناك كثيرًا من البرامج غير مستقرة في جامعة صنعاء، فضلاً عن أنها غير مستقرة في بعض الجامعات الحكومية الناشئة حديثًا، بالنظر إلى محدودية الإمكانيات البشرية (من درجتي الأستاذ، والأستاذ المشارك) والمادية والتنظيمية فيها⁽⁸⁶⁾.

وبناءً على القرار الجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية⁽⁸⁷⁾، فقد أعيد تنظيم الدراسات العليا في اليمن لتأخذ - تنظيميًا - شكل نيابة تتبع رئيس الجامعة، يتولاها نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي، وتأخذ - أكاديميًا - بنظام الإشراف المتعدد، في إطار النظام التقليدي، مع ضوابط تكفل فاعلية هذا التنظيم.

وعلى أساس هذا القانون تحولت الجامعات الحكومية إلى التنظيم الإداري الجديد للدراسات العليا الذي يأخذ شكل نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي، في حين اختلفت التنظيمات الإدارية للدراسات

(85) المشار إليه في: أحمد علي الحاج (1999): التعليم اليمني جذور تشكله واتجاهات تطوره. دار الفكر المعاصر، صنعاء، ص 23.

(86) الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار جمهوري رقم (32) لسنة 2007، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية، ص 125.

(87) الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية: قرار جمهوري بالقانون رقم (18)، بشأن الجامعات اليمنية، مرجع سابق، المادة (49)، ص 26.

العليا في الجامعات الخاصة، فأغلبها تأخذ بنظام العمادة، والبعض منها تأخذ بنظام كلية الدراسات العليا، مثل: جامعة الملكة أروى⁽⁸⁸⁾.

2. التعليم الجامعي خارج اليمن: ويضم الطلبة المبعوثين للدراسة في الجامعات العربية والأجنبية، ويشمل طلبة الدراسات الجامعية (الحلقة الأولى) في (الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والليسانس)، وكذا طلبة الدراسات العليا (الحلقة الثانية) في (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراة).

3. الهيئة التدريسية ومساعدتهم في الجامعات اليمنية: تعكس بيانات أعضاء هيئات التدريس ومساعدتهم في الجامعات الحكومية والخاصة الواقع الكمي والكيفي لأعضاء هيئات التدريس ومساعدتهم، وتوزعهم، والتغير الحاصل في أعدادهم وفقاً للدرجات العلمية، والأعباء التدريسية في جامعاتهم، ووفقاً لمعدل عدد الطلبة لكل أستاذ، ومدى اعتماد الكثير من كليات الجامعات الحكومية في التدريس على المعيد، أو المدرسين المساعدين بصورة تعكس نوعية الكفاية الداخلية للجامعات الحكومية، ونوعية التعليم المقدم بها.

4. مراكز الأبحاث والاستشارات والوحدات العلمية التابعة للجامعات الحكومية: نشأت بين عامي 1998، و2004 العديد من المراكز العلمية والتدريبية والاستشارية في العديد من الجامعات الحكومية والخاصة، إذ هناك (11) مركزاً بحثياً وتدريبياً واستشارياً تتبع جامعة صنعاء، وهناك (10) مراكز مماثلة تتبع جامعة عدن، وهناك ثلاثة مراكز مماثلة تتبع جامعة الحديدة، وأربعة مراكز تتبعان جامعة حضرموت، ومركزان يتبعان جامعة إب، حيث يصل أعدادها إلى (29) مركزاً في العام الجامعي 2012/11⁽⁸⁹⁾. أما في الجامعات الخاصة، فثمة العديد من المراكز البحثية والتدريبية والاستشارية التي تتبعها، ولكنها محدودة وفي بعض الجامعات الخاصة، ولا توجد بيانات عنها.

5. خريجو التعليم الجامعي وسوق العمل: تتزايد أعداد خريجي التعليم الجامعي من داخل اليمن ومن خارجه عاماً بعد آخر، ولكن دون أن يحصل الكثير منهم على وظائف، سواء في القطاع الحكومي الذي تشبع بخريجي الجامعات، أم في القطاع الخاص الذي يحجم بصورة متزايدة عن توظيف غالبيتهم؛ نتيجة لتدني نوعيتهم، وعدم مواءمة مواصفاتهم لأداء الوظائف والمهن في سوق العمل، وتحول الطلب على نوعية

(88) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج محمد (2007): التعليم الجامعي اليمني. الواقع والتحديات. خيارات المستقبل. استراتيجية التطوير

(89) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج (2014): التعليم الجامعي في اليمن، مرجع سابق، ص 86.

جديدة من القوى العاملة لا تستطع الجامعات الحكومية، بل والجامعات الخاصة إلى حد كبير توفير تلك المتطلبات.

ويفسر هذا الوضع بالنمو السكاني غير المتوازن مع الموارد الاقتصادية المتاحة في البلاد؛ ذلك أن ارتفاع معدل النمو السكاني يضيف سنويًا أعدادًا كبيرة إلى قوة العمل المدنية؛ مما يزيد من حجم الصعوبات الاقتصادية في القدرة الاستيعابية لسوق العمل، يتجلى ذلك في أن هناك ندرة واضحة في حجم ونوع فرص العمل المعروضة؛ مما يؤدي إلى تدهور في مستويات المعيشة، وخاصة بين الشباب، وزيادة المنتميين إلى الفقر.

6. تحديات التعليم الجامعي والعالي في اليمن:

إن التعليم الجامعي مازال يواجه مشكلة الهدر التعليمي الذي يعيق تحقيق أهدافه ويتسبب في ضياع الوقت والجهد والمال وينعكس أثره السلبي على الفرد والمجتمع وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويمثل هذا الهدر قضية شائكة، ويشكل قوة مدمرة لكفاءة النظام التعليمي الجامعي والجهود المبذولة لتطويره، وعلى هذا فإن الهدر التعليمي يتخذ بعدين هما الرسوب والتسرب.

بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها واقع التعليم العالي باليمن في الآونة الأخيرة التي ركزت في توسيع عدد المنشأة التعليمية مع رفع قدراتها الاستيعابية وزيادة حجم الإنفاق عليها، إلا إن تلك الإصلاحات لم تشمل جميع المعايير التي ترفع من الكفاءة الداخلية في الجامعات، والتي انعكست على ضعف مخرجاتها النهائية، فضلاً عن تكديس العدد الكبير من الطلبة في بعض أقسام تلك الجامعات الذي شكل عبئاً إضافياً عليها كما يعكس عن اختلالات كبيرة وهدر تعليمي يعوق سير العملية التعليمية ويحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من تلك الجامعات وسيتم التركيز على جانب الرسوب أو البقاء للإعادة دون التسرب لعدم توفر بيانات عن التسرب. وفيما يلي سوف نشير إلى أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي والجامعي في اليمن:⁽⁹⁰⁾.

1. توقف استراتيجية وزارة التعليم العالي وعدم العمل بها، نتيجة لضعف التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي وعدم العمل به.
2. ضعف أداء القيادات الإدارية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي وغياب مجالس أمنائها، مما أدى إلى ضعف الأداء المؤسسي وكفائته وفاعليته.

(90) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، التقارير السنوية لمؤشرات التعليم في اليمن لعام 2014/2013م.

3. انشغال وزارة التعليم العالي في عملية الإيفاد الخارجي نظراً لتدني مستوى الرقابة والتوجيه (المالي، الإداري، التعليمي، البحثي، الخدمي) على مؤسسات التعليم العالي.
4. تدني مستوى الالتزام بالنظم واللوائح لوجود عوامل وتدخلات ضاغطة على الجامعات.
5. ضعف نسبة الالتحاق من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية المقابلة في مؤسسات التعليم العالي خصوصاً الإناث، والطلبة من الريف وذوي الإعاقة والموهوبين وأبناء ذوي الدخل المحدود والفئات المحرومة.
6. زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في البرامج والتخصصات الإنسانية والاجتماعية وقلتها في التخصصات التطبيقية والتقنية والمهنية والصناعية.
7. حرمان خريجي التعليم المهني والتقني من مواصلة تعليمهم في مؤسسات التعليم العالي التقنية والصناعية نظراً لعدم وجود جامعات أو كليات تطبيقية.
8. تفاوت في توزيع مؤسسات التعليم العالي على مستوى المحافظات وعلى مستوى الريف والمدينة وتركزها في أمانة العاصمة.
9. ضعف تلبية مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي ومتطلبات التنمية.
10. تدني مستوى توظيف الخريجين لعدم رضى أرباب العمل عن مستوى أدائهم.
11. تدني مستوى كفاءة العاملين في مؤسسات التعليم العالي في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي، مما أدى إلى تدني مستوى جودة مخرجاتها.
12. عدم اكتمال توفر نظام شامل وكامل للجودة والاعتماد الأكاديمي المؤسسي والبرامجي لمجلس الاعتماد الأكاديمي.
13. تكرار البرامج الدراسية في ستلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وندرة التخصصات التطبيقية والتقنية والصناعية.
14. ضعف مشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسات والبرامج والمناهج للتعليم العالي.
15. شيوع النمط التقليدي في محتوى البرامج وعمليتي التدريس والتقييم وغياب آلية دورية لتحديثها وتطويرها.

16. سوء توزيع أعضاء هيئة التدريس بين مؤسسات التعليم العالي وتكدس الأعداد الكبيرة منهم في الجامعات الأم وافتقارهم في الجامعات الناشئة.
17. ضعف برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس واقتصار مهمة عضو هيئة التدريس على وظيفة التدريس فقط.
18. هجرة الكفاءات اليمنية وعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي المحلية على الاحتفاظ بهم، نظراً لانعدام البيئة المشجعة والمحفزة لأداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.
19. عدم توفر آلية تقييم شفافة لأعضاء هيئة التدريس، وشيوع المحسوبية في عملية التعيين والاختيار.
20. عدم وجود تشريعات ولوائح منظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وعدم إدراك أهمية المراكز البحثية، وندرة النشاط البحثي في مؤسسات التعليم العالي، وتدني مستوى النشر والأنشطة العلمية.
21. تدني مستوى أثر البحوث العلمية الحالية على واقع التنمية في اليمن، وضعف التعاون مع المراكز البحثية المحلية والإقليمية والدولية.
22. محدودية برامج الدراسات العليا في العلوم التطبيقية والتقنية وتدني التجهيزات اللازمة للبحث العلمي.
23. محدودية الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي واختلالات كبيرة في الوضع التمويلي لها وتدني نسبة الاستثمار في تحسين نوعية التعليم.
24. غياب الاستقلال المالي والاداري لمؤسسات التعليم العالي وشيوع الفساد المالي والاداري وضعف الإفادة أو الإيضاح عن الإيرادات الذاتية نتيجة لغياب الشفافية والمساءلة.

ثالثاً: واقع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:

بالنظر إلى نشأة الجامعات اليمنية وتطورها يبدو أن الأمن الفكري يكاد يكون غائباً، سواء على مستوى الفكر، أم على مستوى الممارسة والتطبيق، وذلك من واقع خبرات كاتبي هذه السطور بوصفهما عضواً هيئت تدريس بجامعة صنعاء. فمن تفحص قانون الجامعات اليمنية، واللوائح التنظيمية، وأهداف التعليم الجامعي، وغيرها من الوثائق الرسمية يبدو خلوها من الأمن الفكري بصورة مباشرة، باستثناء إشارات عابرة إلى التطرف والإرهاب أحياناً. وينسحب هذا القول على سياسات وخطط الجامعات اليمنية (الحكومية والخاصة)، وما يدل على ذلك أنه لم تعقد أية ندوات أو مؤتمرات علمية أو لقاءات أو أنشطة جامعية عن الأمن الفكري في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة والأهلية. وكذا الحال، تكاد تخلو المناهج التعليمية، والمقررات الدراسية، والأنشطة التعليمية من الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.

ويصدق واقع حال الأمن الفكري هذا على بحوث ودراسات وكتب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات اليمنية، باستثناء القلة من أعضاء هيئات التدريس الذين قدموا بعض الدراسات عن التطرف والإرهاب، أو الإشارة السريعة إلى شيء من هذا القبيل في بعض كتبهم.

رابعاً: مشكلات التعليم الجامعي والأمن الفكري في الجامعات اليمنية:

من استقراء واقع الجامعات في اليمن حجمًا ومستوى ونتائجًا، وأثر ذلك على الأمن الفكري، يلاحظ

ما يأتي:

■ نشأت مؤسسات التعليم الجامعي (الحكومية والخاصة) وانتشرت بصورة تقليدية متماثلة، بالية الأهداف والوظائف، كل منها تكاد تشابه الأخرى من حيث الكليات والأقسام والتنظيم الأكاديمي والإداري، وفي المحتوى التعليمي والأساليب والأنشطة، وفي كل شيء تقريبًا، بما في ذلك خلوها من الأمن الفكري، وبعيدة عن تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، ومن ثم تشابهت في المشكلات والنتائج والمخرجات.

■ توسعت الجامعات في الكليات الإنسانية وأقسامها العلمية، وفي قبول أكبر عدد ممكن من الطلبة فيها، مقابل قلة الكليات التطبيقية، وقلة أقسامها العلمية، وقبول العدد اليسير من الطلبة بها، لقلة الموارد، فتكدست أعداد الطلبة في الكليات النظرية الذين يضغطون على مواردها الشحيحة، في وقت قلت فيه الحاجة لهم، وما ينجم عن ذلك من اختلالات في سوق العمل، وتزايد الأعباء على خطط التنمية؛ مما يجعلهم فريسة الجماعات الإرهابية.

■ تعاني الكليات من عجز كمي ونوعي في أعضاء هيئات التدريس، والزيادة فيهم لا توازي زيادة الطلبة، نتيجة لعجز التمويل، بالإضافة إلى نقص الكوادر الإدارية والإشرافية والعملية، ليتحول ذلك في ظل سوء الإدارة، وتدني الرواتب والأجور إلى اختلالات تعيق أداء وظائف الجامعات، ويجعلها بعيدة عن مواجهة التطرف الديني بين الطلبة.

■ توافر مناهج تعليمية قديمة، وبمحتوى تقليدي يركز على الماضي أكثر من الحاضر والمستقبل، وبعيدة عن حاجات الدارسين والمجتمع والأمن الفكري، ولا تشجع على الابتكار والتفكير الناقد، مقابل ذلك التزام أعضاء هيئات التدريس بحرفية محتواها، وعلى الملائم والمذكرات المنسوخة من مراجع قديمة، وبأنشطة شكلية، وبأساليب ووسائل تعليم وتعلم تركز على الحفظ، وبأدوات وأساليب تقويم تقيس الحفظ والاستظهار. ولم تبذل جهود حقيقية لتطوير المناهج تواكب التغيرات المتسارعة في العلوم والمعارف، وفي الأمن الفكري.

■ ضعف الكفاية الداخلية للجامعات اليمنية الكمية منها والكيفية، يتبدى ذلك في انخفاض معدلات المخرجات بالنسبة للمدخلات، وضعف انطباق مواصفات الخريجين للوظائف والمهن، وانخفاض معدلات

التكلفة الفاعلية، والتكلفة العائد، وغير ذلك من المعايير والمؤشرات الكمية والكيفية في ظل غياب مطبق للأمن الفكري.

▪ تدني نوعية مخرجات الجامعات الحكومية والخاصة نوعاً وكمًا، حيث تتخرج أعدادًا لا يحتاجها سوق العمل والتنمية، ولا تنطبق كفايات إعدادهم مع مواصفات شغل الوظائف والمهن في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وغالبية تنضم إلى البطالة؛ مما يجعلهم صيداً سهلاً للجماعات المتطرفة والانحراف الفكري.

▪ عجز كبير وحاد في المخصصات المالية للجامعات، ويظهر ذلك في خلو أغلب الكليات من المعامل والمختبرات والوسائل التعليمية، والغياب الكبير للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والفنية، وصعوبة توفير الكتب الجامعية، والمراجع والدوريات الجديدة، في وقت تعاني فيه نفقات التعليم الجامعي من ضياع مبالغ مالية وهدر مادي كبير في كل الجامعات والكليات؛ بسبب نقصها أولاً، وسوء توزيعها على أوجه الاستخدامات ثانيًا، وضعف ترشيدها ثالثًا، وسوء استغلال الموارد المتاحة رابعًا، وتفشي مظاهر الفساد المالي والإداري مقابل انعدام الرقابة والمحاسبة إلى حد كبير خامسًا، وانتشار مظاهر الإهمال والتسيب مقابل ضعف حماية المال العام سادسًا، وبسبب تركيب النفقات وقواعد الصرف وإجراءات التنفيذ سابعًا.

▪ جمود الجامعات اليمنية عن متابعة الجديد والمستحدث في المعارف والعلوم وتطبيقاتها المختلفة، أو متابعة مستجدات الأمن الفكري، وكلما نمت تلك الجامعات وتوسعت في ظل ظروف وموارد غير مواتية تزايدت مشكلاتها وتعقد بعضها؛ مما جعلها بطيئة الحركة قليلة الاحتكاك والتفاعل بما يدور حولها من تغيرات متسارعة، ولهذا صارت تستهلك المعارف المنتجة من جامعات الدول المتقدمة، وغير قادرة على متابعة كل جديد، أو تطبيق المعارف المتاحة، واستنباط تقنية ملائمة، أو تكون قادرة على الإضافة إلى العلم إلا ما ندر، وهو ما يجعلها بعيدة عن الأمن الفكري ومستجداته.

▪ عجز الجامعات اليمنية، أو أغلبها عن استشراق آفاق المستقبل؛ لأن غالبية غارقة في مشكلات من كل الأنواع تقريبًا، وتحاصرهم ظروف وأوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية تشل من قدرتها على النظر إلى مستقبلها، ومستقبل مجتمعيها، والتطلع إلى مستقبل أفضل، والعمل على محاولة تشكيله والسير نحوه، بدليل تجاهلها لقضايا الأمن الفكري؛ ولهذا فقليلاً وربما نادرًا ما وضعت دراسات متكاملة يقوم بها فريق بحثي متعدد التخصصات، أو عقد مؤتمر قومي، أو ما شابه ذلك يتناول مستقبل الجامعات اليمنية وخيارات السير نحوه أو النظر للمخاطر المستقبلية، ومن ضمنها الانحراف الفكري بين الطلبة.

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

■ تفشي العديد من الأمراض والعلل الإدارية في كل مؤسسات التعليم الجامعي، حيث تتفشى العديد من مظاهر الخلل والانحرافات الإدارية والمالية والأكاديمية في مؤسسات التعليم الجامعي، كامتداد لمظاهر الخلل في النظام الإداري والمالي والرقابي السائد في أجهزة الدولة، وفي أنظمة المجتمع.

ومما يزيد من أوضاع التعليم الجامعي سوءًا هو أنه مر وقت طويل لم تجر فيها إصلاحات أو تغييرات جذرية للتعليم الجامعي بصورة شاملة ومتكاملة، بفكر وروح جديدين، تنتشله من أزمته التي تتعقد كل يوم، أو تخفف من وطأة البعض منها. وقليلًا ما أدخلت تجديدات بعضها جادة وجديدة، إلا أنها مجزأة تناولت مكونًا واحدًا أو أكثر منها، وغالبيتها مس الشكّل، وسرعان ما تلاشت واختفت في زحمة تلك المشكلات ووسط الأعمال اليومية.

ومما لا شك فيه أن أوضاعًا بتلك الصورة في الجامعات اليمنية تشكل بيئة خصبة لنمو شتى مظاهر الغلو والتطرف والإرهاب.

الفصل الثالث

أبرز الاتجاهات المعاصرة في تطوير الأمن الفكري وتفعيله في التعليم الجامعي

- ❖ تمهيد.
- ❖ أولاً: التحديات التي تواجه الأمن الفكري في التعليم الجامعي.
- ❖ ثانياً: اتجاهات تطوير الأمن الفكري وتفعيله في التعليم الجامعي.
- ❖ ثالثاً: المهارات الأساسية اللازمة للأمن الفكري والسلوكيات التي يحتاجها طلبة التعليم الجامعي.
- ❖ رابعاً: أهم تجارب تفعيل الأمن الفكري في التعليم. ونماذجه:
- ❖ نماذج أوروبية في تحقيق الأمن الفكري في التعليم.
- ❖ نماذج عربية في تعزيز الأمن الفكري في التعليم.

تمهيد:

تشهد نظم التعليم وفي مقدمتها نظام التعليم الجامعي في كل دول العالم تقريبًا، وخصوصًا في الدول المتقدمة صناعيًا تغيرات وتجديدات متلاحقة، تنوعت من بلد إلى آخر، ومن إقليم إلى آخر، بل ومن نوع تعليمي إلى آخر داخل الدولة الواحدة، واتسعت لتشمل كل نواحي التعليم بلا استثناء، سواء لتطوير الأمن الفكري، أم لنواحي التعليم الأخرى. وما انفكت تلك الدول تبتدع صيغًا وتجارب حديثة، تركز أغلبها في التعليم غير النظامي، أو نماذج التعليم من بعد بأساليب ووسائل ثلاثم ظروفها واحتياجاتها منه؛ لأن كل بلد أستنتب أو كون نظامًا تعليميًا بشروط محلية ووفق مواصفات محلية؛ كي يلائم ظروف هذا البلد أو ذاك، ويلبي احتياجات بيئاته الطبيعية، وأنشطة السكان المتنوعة، ويحفظ أمنه، ويستجيب لتحدياته المستقبلية⁽⁹¹⁾.

وقد انقضى ذلك العهد الذي كان فيه التعليم قادرًا على مقاومة الضغوط الخارجية المؤثرة عليه من ثقافات وحضارات مختلفة، مهما كانت قوته؛ لأن تأثيرات الثورة العلمية والتقنية والعولمة تتفجر من كل حذب وصوب، وتتضاعف قوة تأثيرها بسرعة هائلة؛ كلما تقادمت الأيام والسنين، وخصوصًا في البلاد العربية.

وحيث إن السمة الرئيسة للمعرفة ستكون الزيادة والتفجر والتوسع والتغير الدائم، وسيكون المجتمع مجتمعًا واسعًا تتغير طبيعته باستمرار، وطبيعة الإنسان لا تحدها حدود المكان والانتماء، فإن الشخص يكون مركز العملية التربوية؛ بمعنى فلسفة أخلاقية خلاقة، يرتضي بموجبها الشخص التضحية من أجل الآخرين والمجتمع، أساسها السلوك التعاوني والديمقراطية، ويكون الشخص قيمة مركزية تسخر له مؤسسات المجتمع؛ لضمان حقوقه في الأمن والحرية والحماية؛ كأساس لاستدعاء الشخص للقيام بواجباته؛ بما يحقق مصالح الجماعة؛ مما يجعل التربية تهيئ النظام التعليمي لمتابعة التفجر المعرفي وتمنحه القدرة على الوصول إليها، والاختيار منها وتطبيقها من جهة، وأن يساعد التعليم الشخص باستمرار على متابعة تغير المجتمع وتبدله من جهة ثانية، وأن يوظف التعليم التطور العلمي والتقني في ظل زوال الحدود والقيود؛ كي يتيح للشخص إمكانات جديدة لنموه الفكري والوجداني والجسمي، وتنمية قدراته الإبداعية من جهة ثالثة، وأن ينمي التعليم قيم الفرد واتجاهاته المتصلة بالحق والخير والعدل على أساس مصادرها الدينية والثقافية في إطارها المحلي والقومي والعالمي من جهة رابعة.

(91) راجع: أحمد علي الحاج (2008): اتجاهات تطوير نظم التعليم المعاصرة لمواجهة التحديات المتوقعة لمجتمعات القرن الحادي والعشرين، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية - جامعة صنعاء، العدد (8)، 2008، ص 33.

وهنا عندما تسعى الجامعات إلى رسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه الأمن الفكري، فليست هي الضمانة الحقيقية لضرورة الأمن الفكري كما ينبغي؛ لأن الجامعة إذا كانت تحدد المنطلقات الفكرية للأمن الفكري بمختلف مراحل وصوره، فإن الأمن الفكري يمثل منظومة فرعية ضمن منظومة مجتمعية كلية تشمل كذلك منظومات فرعية أخرى سياسية، واقتصادية، وثقافية.

وهذا يعني أن منظومة الأمن الفكري لا تعمل وحدها، إذ لابد أن تعمل في تناغم وتكامل واتساق مع سائر المنظومات المجتمعية الأخرى؛ مما يستوجب حتمية الارتكاز إلى منطلقات مجتمعية عامة مستمدة من هذا المجتمع تعبر عن الأهداف الكلية لهذا المجتمع ونهجه العام وتطلعاته المستقبلية.

وبطبيعة الحال، فقد ظهرت تجارب عديدة بنماذج حديثة لتطوير الأمن الفكري نظريًا وتطبيقًا في ضوء المتغيرات المتسارعة عالميًا وإقليميًا، حاليًا ومستقبلاً، بطريقة تحدد معالم التربية المستقبلية للشخص وللمجتمع، في ظل تفجر العلم وتقنية المعلومات والاتصالات، وبأساليب ووسائل تحكم التعليم الجامعي، وتوجه أنشطته وعملياته، وتكفل تداخلها وتكاملها نحو غايات واحدة، وبأبعاد سياسية توجه أولويات السلطة، وخيارات نظم الحكم، المسنودة بالنظم والقوانين التشريعية الحديثة الداعمة لعملية التطوير، ثم اتخاذها مرجعًا ليس لقياس ما تحقق وأنجز فحسب، وإنما أيضًا لتصحيح الاختلالات، وتصويب إجراءات التنفيذ.

وبهذا التمهيد السريع يتبين مضمون هذا الفصل، الذي يمكن عرضه وفق الموضوعات الآتي:

أولاً: التحديات التي تواجه الأمن الفكري في التعليم الجامعي:

يقصد بتحديات الأمن الفكري في التعليم الجامعي: تلك العوائق والمعضلات التي تحد أو تقف حجر عثرة أمام إحداث التغييرات والتحويلات المنشودة في الأمن الفكري في التعليم، سواء الخارجية الناشئة عن المتغيرات التي يمر بها المجتمع من أبعاد مؤثراته الدولية والإقليمية، أم الداخلية النابعة من تعثر استجابة الأمن الفكري في التعليم الجامعي المواكبة لتغيرات المجتمع التي تضغط جميعًا على الأمن الفكري؛ كي يستجيب لها، ويعكسها في فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه، ويتبناها في خطته وبرامجه، حتى يقوم الأمن الفكري بأدواره ومسؤولياته المناطة به؛ للتغلب على تلك التحديات، وتمكين المجتمع من تحقيق ما يصبو إليه من أمن وعزة على الدوام.

وقد تشكلت تحديات الأمن الفكري في التعليم الجامعي مما مر به المجتمع، وما هو مقبل عليه من تحولات وتغيرات اقتصادية واجتماعية.. إلخ، وأخرى داخلية تشكلت من طبيعة التعليم الجامعي؛ كي

يستجيب لتلك التحديات؛ بمعنى أن التحديات الخارجية تترجم وتتحول بصورة أو بأخرى مباشرة وغير مباشرة إلى موجّهات ومؤشرات تضغط على الأمن الفكري؛ كي يعدل من نفسه، ويجدد من محتواه وأساليبه، حتى يقوم بالأدوار المتوقعة منه، لمواجهة تغيرات المجتمع الحالية والمنتظرة، على أساس أن التعليم الجامعي بما لديه من فكر ومناهج ومتخصصين وعلماء يجب أن يسبق حركة المجتمع، ويستشرف آفاق متغيراته وما ينتظره من تحديات وهموم، ويستعد لمواجهتها؛ كي يكون في طليعة مؤسسات الحفاظ على الأمن الفكري وتطويره في المجتمع.

❖ التحديات الخارجية المحيطة للأمن الفكري في التعليم الجامعي:

وهي التحديات والتحوّلات المجتمعية المتشكلة من ظروف المجتمع من مختلف أبعاد حياته من جهة، ومن تفاعل هذا المجتمع مع المتغيرات الدولية والإقليمية من جهة أخرى التي تضغط على الأمن الفكري في التعليم الجامعي كي يستجيب لها، ويقوم بأدواره المطلوبة منه؛ لمواجهة مخاطر الأمن الفكري، وقيادة التغيير المنشود في المستقبل.

وهناك العديد من التحديات الخارجية التي تواجه الأمن الفكري في التعليم الجامعي، بعضها مائل ويؤثر بقوة على التعليم الجامعي. والبعض الآخر في طور التشكل، ومؤثراتها الضاغطة آخذة في التزايد على جوانب عديدة من أنشطة المجتمع ونظمه. والبعض الثالث ما زال في طور ما يخبئه مستقبل الثورة العلمية وتطبيقاتها المختلفة، وتقنيات المعلومات والاتصالات، واقتصاد المعرفة من تغيرات بعيدة المدى، ومن إمكانات لا حدود لها.

وأهم التحديات الخارجية المؤثرة على التعليم الجامعي، ما يأتي:

1. تغيرات النمو والحركة السكانية:

يعد السكان ونموهم وخصائصهم الديموغرافية من أقوى التحديات والهجوم التي تواجه الأمن الفكري في التعليم الجامعي حالياً ومستقبلاً، كغيره من نظم المجتمع وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي الانفجار السكاني إلى فقدان التوازن بين النمو السكاني وتنمية التعليم الجامعي، إذ ترتفع أعداد المتقدمين للتعليم الجامعي دون أن يجد الكثير منهم فرص الالتحاق به، وتضطر الجامعات إلى قبول أعداد تفوق طاقتها الاستيعابية، فتتكسد الفصول بالطلبة، وتعمل الجامعات لأكثر من فترة، أو تستأجر المباني؛ مما يؤثر على مستوى التعليم ونوعيته. كما تؤدي التكوين العنصري للسكان مثلاً إلى تكون مجموعات عنصرية تدخل في خلافات إثنية تؤثر على التعليم ومنه الجامعي.

وما يدل على ذلك أن هناك أعدادًا كبيرة من الشباب خارج التعليم الجامعي، دون النظر إلى نوعية التعليم الجامعي ومستوى جودته الذي تسوء حالته عامًا بعد آخر؛ مما يجعل الشباب فريسة للتأثيرات الخارجية، ولظواهر التطرف والانحراف.

2. التحديات الاقتصادية:

تسارعت خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في الاقتصاد العالمي تبلورت معالمها في التحول السريع في الدول الصناعية، وبعدها الدول النامية الأقل سرعة من اقتصاد يقوم على الصناعة والزراعة إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات والمعلومات، ثم بروز عولمة الاقتصاد والمتمثلة في استغلال النشاط الاقتصادي للدول القومية واندماجه في الاقتصاد العالمي، وما رافق ذلك من تكون آليات جديدة للاقتصاد العالمي في مقدمتها اتساع خصخصة النشاط الاقتصادي، وظهور الشركات العابرة للقارات كقوى اقتصادية مستقلة، وظهور مبادئ حرية التجارة الدولية المعتمدة على تبادل التجارة والسلع، وحرية انتقال رأس المال، وحرية انتقال الأفراد، وحرية العمل⁽⁹²⁾.

ويتم ذلك وفقًا للعولمة الاقتصادية، وتتهيأ أن هناك نظامًا عالميًا ترسم خطوطه عدة قوى، أبرزها: الدول السبع الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات، وحركة رأس الأموال، والمؤسسات العالمية التي توجه حركة العلاقات الدولية، وتغير طبيعة الأسواق إلى وجود سوق عالمية واحدة، يدفع ذلك ويُعزز الثورة التقنية التي سهلت انتقال المعلومات والخدمات بصورة أكثر أهمية من التبادل التجاري؛ مما يؤدي إلى ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي تبعًا لذلك، وفي مقدمة ذلك التعليم، ومنه التعليم الجامعي الذي استجاب بالضرورة للعولمة الاقتصادية؛ حتى يجارها ويُعد قوى عاملة وفقًا لخصائص سوق العمل، ومواصفات أداء المهن والوظائف الناجمة عن العولمة الاقتصادية، حيث أدت عولمة الاقتصاد إلى ثورة في عالم العمل، شملت كل القطاعات الاقتصادية من حيث تركيب الوظائف والمهن، وارتفاع مستويات المهارة المطلوبة لشغل تلك المهن والوظائف نتيجة للتقدم التقني، وتطور الاتصالات وربطها بشبكة الروابط الإلكترونية، وما نجم عن ذلك من إلغاء العديد من المهن، وتقليص فرص العمل، وتسريح مستمر للأيدي العاملة، وانخفاض الأجور؛ بسبب ضعف مستوى معارف وخبرات هذه العمالة؛ لأن ثورة الحاسوب والإلكترونيات والاتصالات أدت إلى مضاعفة قدرات الإنسان الذهنية، وزيادة الأدوات المتيسرة للتحليل والتصميم والإبداع، وتسريع وتيرة تطبيق نتائج الإبداعات والابتكارات في مختلف قطاعات

(92) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2000): رؤية مستقبلية، تونس، ص 26

الإنتاج والخدمات؛ نتيجة لدخول التقنية كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وفي التنافس الاقتصادي، والارتباط المتزايد بين المستجدات في مختلف القطاعات.

وفي ظل عولمة العملية الإنتاجية حدث تغير بين منتج الخدمة ومستهلكها، حيث تعمل مؤسسات الاتصالات على تغيير معالم الخدمة من أنشطة ذات طابع محلي إلى أنشطة ذات طابع عالمي، ولذلك تغيرت طبيعة الأسواق المحلية؛ كي تتقارب مع فنون الإنتاج، ونوعية الخدمات التي تسير التطور الذي تقوده الدول المتقدمة صناعياً⁽⁹³⁾، وهو الأمر الذي فرض على التعليم الجامعي استيعاب تلك التغيرات، وتضمينها في مناهج التعليم وفي أنشطته المختلفة؛ حتى يلبي احتياجات المجتمع، وتبعاً لذلك أخذت تتزايد أهمية الأمن الفكري في الجامعات حتى تسير تلك التغيرات، وبدأت تظهر في مقابل ذلك الجماعات المتشددة المناهضة لتلك التغيرات، بل والمتطرفة في المجتمع، والتي امتدت إلى داخل الجامعات؛ بدافع الحفاظ على الهوية الثقافية.

3. تحديات الثورة العلمية وتقنية المعلومات والاتصالات والإعلام:

تعيش المجتمعات المعاصرة ثورة معرفية تتفجر من كل حذب وصوب، مصحوبة بتطبيقات واسعة المدى، ومقرونة بتطور مذهل في تقنية المعلومات والاتصالات، حيث تزايدت سرعة نمو العلم، وتضاعف تفجر المعارف والمعلومات، وتسارع استهلاكها وتقادمها؛ فانقسمت فروع العلم إلى تخصصات وفروع علمية دقيقة، تتزايد باستمرار، كما صاحب التفجر المعرفي زوال الحدود الفاصلة بين فروع العلم والتخصصات المختلفة؛ لتظهر تخصصات مشتركة متباينة ومتكاملة، تجسد وحدة المعرفة وتكامل العلوم، وتجمع العديد من التخصصات في منظومة متكاملة؛ لمواجهة القضايا الحياتية المعقدة، وما ترتب على ذلك من ربط أفكار الطلبة في الدول الصناعية بغيرهم أينما كانوا، ومحاسنهم لما يتم فيها من أنماط سلوكية.

ومن جهة أخرى، تزايدت بسرعة مذهلة في العقود الأخيرة تأثير وسائل الإعلام والاتصالات في تشكيل شخصيات النشء والشباب، وتشكيل قيمهم وأذواقهم وأنماط حياتهم، حتى كادت تطغي على وظائف المؤسسات التعليمية وأدوارها التقليدية، بل أضحت مضادة لها في كثير من الأحيان؛ بفضل التقدم المذهل والمتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات، والتحسين المستمر في أجهزة ونظم وأساليب الإعلام والاتصال، التي مكنت من المعالجة الآلية للمعلومات والمعارف من حيث جمعها وترتيبها وتصنيفها ونشرها

(1) Semenov.L(2000); Technology in trons Forming in Education In Waston. D. Communications and Network in education. Boston.Kluwer Academic Press. P33 .

وتقويمها، وتبادلها بسهولة بين الناس بسرعة فائقة عن طريق وسائل الإعلام والاتصال المعروفة، فضلاً عن خاصيتها التي أتاحت معرفة ما هو جديد في مواضيع شتى، وبأسلوب شيق وجذاب، ودون ضوابط أو رقابة⁽⁹⁴⁾. ومرد ذلك أن الثورة المعلوماتية وتقنية الاتصالات جعلت العالم أكثر اندماجاً في قرية كونية واحدة، تتبادل فيما بينها الأفكار والمفاهيم والمعلومات والسلع والخدمات والأفراد، وغيرها بسرعة وسهولة ويسر؛ مما يؤدي إلى زعزعة الأمن الفكري لدى طلبة التعليم الجامعي، وغيرهم من النشء والشباب.

4. تحولات متسارعة نحو مجتمع المعرفة:

تزايد الاتجاه نحو دخول المجتمعات البشرية في القرن الحادي والعشرين مجتمع المعرفة؛ نتيجة لتفجر المعرفة من جهة، والتطور السريع في تقنية المعلومات والاتصالات من جهة ثانية التي سمحت بتدفق المعلومات بسهولة ويسر، والحصول عليها من مصادر كثيرة دون عناء أو تكاليف باهظة، واستخدامها لفهم الحياة، والتعامل العقلاني مع أحداثها ومتغيراتها، وما تطلبه ذلك من إعادة تشكيل أنظمة المجتمع وتوجيه الأنماط السلوكية والعلاقات الاجتماعية باستمرار من خلال إنتاج المعرفة ونشرها، وحسن استخدامها الملائم في مختلف مجالات الحياة.

وبما أن قيام مجتمع المعرفة يعتمد على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في تنظيم شؤون المجتمع، فإن التعليم والبحث العلمي صار محور ارتكاز هذا المجتمع وقاعدة تطوره. وعلى حسن نشر التعليم والتدريب ليشمل كل أبناء المجتمع، وتوسيع نطاق الحصول على المعارف والمعلومات وتبادلها بين السكان؛ يتحول هذا المجتمع إلى المجتمع المعلم المتعلم؛ أي تصبح مهمة تعليم أبناء المجتمع ليست مناهة بمؤسسات التعليم التقليدية فقط، وإنما - وهو الأهم - المجتمع كله الذي يحرص على تعليم نفسه بنفسه، وتعليم أبنائه من خلال أنماط وأساليب التعليم الحديثة، سواء بواسطة تقنية التعليم والاتصالات، أم من خلال مؤسسات المجتمع، ومن ضمنها مؤسسات التعليم الجامعي التي تضطلع بمسؤولية كبرى في تعليم الطلبة، أم من خلال مواقف التفاعل مع ما هو حاصل من متغيرات محلية وإقليمية ودولية؛ مما يجعل طلبة التعليم الجامعي يسرعون الخطى نحو مجتمع المعلومات، وليس مجتمع المعرفة، بتحويلهم إلى مستهلكين للمعلومات، وليس منتجين لها.

(94) أحمد على الحاج (2007): تحديات التعليم في اليمن، مجلة للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية - جامعة صنعاء، المجلد (4)، العدد (10) يناير- يونيو ٢٠٠٧، ص 43.

5. العولمة وتحدياتها الاجتماعية والثقافية:

إذا كان للعولمة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فإن العولمة هي في الأساس مشروع ثقافي للرأسمالية العالمية بخصائص وسمات ثقافية ذات طابع عالمي لها أنماط حياتها وقيمها ومعاييرها، فإرضة نفسها كنمط راق أخذ يحل محل الخصوصية الثقافية للمجتمعات التقليدية كمكون مستمد من المكونات الاقتصادية والمعرفية والسياسية والعسكرية، لتكتمل بذلك كل صور العولمة⁽⁹⁵⁾.

وإذا كان معنى العولمة هو تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، فإن مضمونها الحقيقي اليوم هو تعميم نمط حضاري مهيم بكل مظاهره على العالم كله، وهو النظام الرأسمالي، وتقديمه على أنه التطور التلقائي للحضارة الإنسانية التي يشهدها العصر، مدفوعة بآليات السوق العالمية، لإخلال التوازن في نظم الدول القومية وأسس بنائها، واتخاذ السوق والمنافسة؛ لتهميش الشعوب والأمم التي لا تقدر على المنافسة، وذلك عن طريق الحواجز التي تقيمها الدول الرأسمالية أمام صادرات البلدان الفقيرة، والاستعباد السياسي والاقتصادي عن طريق تفكيك الاقتصاد والسياسة التي تعتمد عليهما الثقافات الوطنية في ديمومة بقائها، ثم إن تدفق السلع والأفكار والناس ورؤوس الأموال هو تهديد مباشر للثقافة الوطنية، واتخاذ الإعلام لإحداث التغيير المطلوب محلياً وعالمياً⁽⁹⁶⁾.

وبذلك يتم اختراق الهوية الثقافية للأفراد والشعوب من خلال ثقافة إعلامية جماهيرية تطبع الذوق الاستهلاكي، والرأي السياسي، وتقدم رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ، تقوم على نشر وتكريس جملة من الأوهام هي: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية، وهم غياب الصراع الاجتماعي، وهذه إيديولوجية تضرب في الصميم الهوية الثقافية الفردية والجماعية، والقومية⁽⁹⁷⁾.

وهنا أدت العولمة وتؤدي إلى تآكل الحواجز الثقافية، واختراق القيم والمحدورات، ولم تعد التحذيرات ودعاوي الخوف من الغزو الثقافي مجدية أمام الثقافات الوطنية، إلا بتجديد نفسها، واستيعاب متغيرات العولمة؛ لأن ثقافة العولمة تعمق التواصل بين المجتمعات، وترفع مستوى تطلعات الأفراد وتوقعاتهم، وتلبي متطلباتهم الجديدة؛ مما يحول وعيهم واهتمامهم من ثقافتهم الوطنية إلى الثقافة العالمية من خلال

(95) المكتبة الشاملة، الموقع: <http://www.shamela.ws>

(96) راجع: أحمد علي الحاج (1432): العولمة والتربية آفاق مستقبلية، كتاب الأمة، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية - قطر، العدد (145)، 1432، السنة الحادية والثلاثون، ص 71.

(97) المرجع السابق، ص 75.

إضعاف انتماء الأفراد إلى المجتمع وهويته الوطنية، ويجعلهم يعزفون عن التمسك بمجتمعهم وثقافتهم الأصلية؛ كونها لم تعد قادرة على تلبية احتياجاتهم الخاصة الجديدة⁽⁹⁸⁾.

وللعولمة تداعيات وانعكاسات متعددة الأبعاد على الأمن الفكري، يتجلى ذلك على نحو أوضح في المجال الثقافي، حيث تستهدف العولمة الهويات القومية ومقوماتها الرئيسة، مثل: اللغة والدين والسمات التاريخية، والسلوك والعادات والتقاليد.

وتؤدي العولمة بالنسبة للشباب إلى أبرز النتائج الآتية:

1. ضعف الشعور بالانتماء لدى الشباب: في ظل انتشار الهيمنة الغربية والأمريكية، ورغبة الأبناء في التقليد والتفاخر بالحضارات الأخرى، فإن هذا يضعف من الشعور بالانتماء الوطني، ويحد من الروابط بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها الشباب الجامعي، مقابل احتمالية الولاء للمؤسسات والمنظمات العالمية، وبذلك فالعولمة تتضمن محاولة تعميم نموذج مغاير لمفهوم المواطنة⁽⁹⁹⁾.
2. تغيير البناء القيمي والفكري للشباب: ترنو العولمة الثقافية إلى الاستفادة من جميع الوسائل الممكنة في الوقت الراهن من أجل تحقيق أهداف عدة من بينها فرض التبعية من خلال الاختراق والغزو الثقافي، وتخريب قيم الآخرين، واستقطاب الشباب وخاصة الجامعي وتوجيه ميولهم نحو زعزعة الثقة في القيم الوطنية، ثم محو الشخصية، بفرض مقومات أخرى تحل محل مقومات الثقافة الوطنية المتمثلة في: اللغة، والدين، والعادات والتقاليد، وما يتعلق بالأفكار والقناعات⁽¹⁰⁰⁾.
3. انتشار ثقافة العنف وتهديد السلطة: أصبح انتشار ثقافة العنف يشكل ظاهرة ذات طابع عالمي، أسهمت في تعزيزها العولمة وتأثيراتها السلبية على الثقافة والقيم والسلوكيات، وما ترتب على ذلك من انتشار موجات الانحلال الخلقي بين الشباب، والتفكك الأسري، وزيادة معدلات الجريمة وتنوع أساليبها ووسائلها، وأصبح العنف سمة ظاهرة بين الشباب، وما تمر به البلاد العربية في الآونة الأخيرة من تزايد حالات العنف والجريمة المنظمة ضد الأشخاص والممتلكات لهو خير دليل على ذلك.

(98) يعقوب الشراح (2002): التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص، ص 325، 353.

(99) حمد عبد العزيز الثويني، وعبد الناصر راضي محمد، مرجع سابق، ص 41. ومحمد مجاهد (2002): مخاطر العولمة على هوية الشباب، مجلة مستقبل التربية، القاهرة، 2002، ص، ص 13.

(100) مركز دراسات الوحدة العربية (2003): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، سلسلة كتب المستقبل، العدد (24)، 2003، ص 34.

ومن العوامل التي أدت إلي زيادة العنف والجريمة إنشاء مواقع مشبوهة على الإنترنت، واستغلال منتديات الحوار لنشر الأفكار المتطرفة والتيارات المعادية، والدعوة إلى مبادئهم، بل وتعليم الوسائل التي تساعد على القيام بأعمال عنف وإرهاب. وقد أوضحت دراسة علمية أجريت على المجتمع السعودي أن هناك جرائمًا وممارسات لا أخلاقية يرتكها مستخدمو الإنترنت منها: إنشاء مواقع معادية سياسية ودينية ومذهبية وطائفية، وهذا من شأنه تهديد الأمن القومي والفكري⁽¹⁰¹⁾.

4. انتشار الثقافة الاستهلاكية بين الشباب الجامعي: تعد العولمة إحدى التحديات التي تقف أمام استمرار المجتمعات التقليدية؛ لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها بجعله مستهلكًا للثقافة بشقيها المادي (السلع والخدمات)، والمعنوي (المعلومات والأفكار والقناعات)، فانتشار التقنية الحديثة، وزيادة البث الإعلامي الوافد يسهم في تعلق الشاب الجامعي بكل ما هو جديد ووافد من سلع استهلاكية، وتجعله مستهلكًا وغير منتج، وما ترتب على ذلك من تشكل قيم التواكيفية، والرغبة في الكسب السريع بأقل مجهود، ومن ضعف روح النقد والإبداع لديهم، بما تقدمه من سلع ومنتجات ثقافية وفكرية جاهزة للفرد؛ مما يعفيه من معاناة البحث عن هذه الأشياء واختيارها، وهذا بدوره يؤدي إلى تعطيل العقول، وقلة إنتاج الأفكار وتوليدها، الأمر الذي يؤدي إلى تغريب الإنسان وعزله عن قضاياها، وإدخال الضعف والتشكيك في قناعاته الوطنية والقومية والأيدولوجية والدينية.

5. تأسيس بناء معرفي قائم على السطحية والتغريب: تسعى العولمة إلى تأسيس بناء معرفي لدى النشء والشباب بصفة خاصة يقوم على السطحية؛ كونها أفرزت ثقافة كونية شاملة بكل ما تنطوي عليه من أبعاد، وتملك آليات وعوامل رئيسة ذات قوة تأثيرية هائلة على النشء والشباب، وأهمها شبكة الإنترنت، والتي تمارس دورها المحوري في توحيد العالم، وزيادة ترابطه واتصاله، وهو ما يؤدي إلى تسطيح فكر الشباب، وعزلهم عن ثقافتهم، ومن ثم سعيهم إلى ثقافة الغرب وتمثلهم لها فكرًا وسلوكًا، وهو ما يزعزع أمنهم الفكري⁽¹⁰²⁾.

6. زيادة الشعور بالاغتراب لدى الشباب الجامعي: نظرًا لاستيراد نماذج الثقافة الغربية إلى المجتمعات العربية، فقد أخذت تتفاقم أزمة الشعور بالاغتراب لدى الشباب الجامعي، حيث يعيش الشباب ثقافتين

(101) محمد عبدي الله المنشاوي (1424): جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص 82

(102) عبد الصادق حسن (2011): استخدام الشباب لموقع الفيس بوك وعلاقته بالهوية الثقافية في ضوء تداعيات العولمة، دراسة مقارنة بين مصر والبحرين، مؤتمر العلوم الانسانية والعولمة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قناة السويس، مصر 2011، ص، ص 79، 147.

متعارضتين في آن واحد؛ مما يجعلهم يعانون من حالة الاغتراب الفكري والثقافي، ويكون له أبلغ الأثر في أمنهم الفكري⁽¹⁰³⁾.

7. التبعية وضعف الثقة بالذات لدى الشباب الجامعي: مكنت العولمة بتقنياتها المختلفة من ضخ الكثير من الأفكار التي أثارت الفوضى في المجتمعات العربية، وانعكس ذلك سلبًا في تسطيح الفكر والثقافة، وتفكيك العلاقات الاجتماعية، وإضعاف الانتماءات الوطنية، وبالتالي التبعية وفقدان الثقة بالذات. وحيث إن الشباب الجامعي لا يزالون في مرحلة التكوين الفكري والثقافي، ولهم خبرات محدودة، فإنهم يصبحون فريسة سهلة للانقياد والتبعية لتيارات قد تكون معادية، ويمارسون أعمالاً وسلوكيات منحرفة تزعزع الاستقرار الأمني والفكري، وتهدد التماسك الاجتماعي الوطني، وأمنهم الفكري.

8. تقويض أسس الهوية الثقافية واللغة العربية الأصيلة: يعد الإعلام من أقوى الوسائل التي تتخذها العولمة أداة للانتشار، حيث صارت تهدد الهوية الثقافية والأمن الفكري للبلاد العربية؛ نتيجة لما يشهده الإعلام والاتصال العالمي من ثورة في تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة، انعكس ذلك في اتساع نطاق تأثيرها على الهوية الثقافية في البلاد العربية بشكل لافت؛ مما أضعف من حماية أسس الهوية الثقافية والوطنية الأصيلة، وقلل من استخدام اللغة العربية، بدليل انتشار اللغة الإنجليزية بين الشباب الجامعي.

9. تزايد وقت الفراغ: أدت الثورة العلمية والتقنية والثورة في نظم المعلومات والاتصالات وما زالت تؤدي إلى ظهور بنية جديدة لوسائل وأدوات الإنتاج التي اختزلت جهد الإنسان وعملت على تنحية قوة العمل من كل مراحل الإنتاج؛ نتيجة إحلال الآلة محل قوة العمل، وحصرها في مراحل ما قبل الإنتاج، أي في البحث العلمي والتصميم والتنظيم العقلاني؛ فأخذت ساعات وأوقات الفراغ اليومية والأسبوعية تتزايد باستمرار، حتى في القطاعات التقليدية، مثل: الزراعة، والإنشاءات، وغيرها، حتى وصلت الإجازة الأسبوعية في بعض المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى إلى ثلاثة أيام في الأسبوع⁽¹⁰⁴⁾.

وتشير الاتجاهات المعاصرة إلى أن وقت الفراغ سوف يتزايد ليشمل كل القطاعات في مجتمع ما بعد الصناعة؛ على أساس أن العالم يقف على مشارف الثورة الإلكترونية المعتمدة على الثورة العقلية والثورة المعلوماتية، التي ستقلل من قيمة الأعمال الذهنية عن طريق الآلات الإلكترونية وحساسة، التي حلت محل الإنسان في العمليات ذات التفكير المجرد، وفي عملياته العقلية؛ مما منح الإنسان وقتًا كبيرًا؛ لتنمية قواه

(103) أحمد علي الحاج (1432)، مرجع سابق، ص 61.

(104) أحمد علي الحاج (2014) التعليم الجامعي في اليمن، مرجع سابق، ص 106.

الذهنية في التحسين والتطوير، والقيام بالوظائف الإبداعية (105). وحيث نقل بدائل شغل أوقات فراغ النشء والشباب، فقد أصبحوا فريسة للانحلال الفكري، ودعاة الغلو والتطرف.

10. توسع التعليم الخاص المحلي والأجنبي: تزايدت في العقود الأخيرة نشأة الجامعات الخاصة الوطنية والخارجية في الدول العربية، ومنها اليمن، جاذبة إليها طلابًا من مختلف الشرائح والأعمار، وخاصة بعد تزايد الشرائح الميسورة القادرة على تحمل نفقات تعليم أبنائها؛ نتيجة للتوسع في اقتصاد السوق. ولما كان الربح هو السياسة التي تحكم عملية القبول في هذه الجامعات، والتهاون في المستوى الدراسي، والتقليل من ساعات تدريس المقررات الدينية والاجتماعية؛ فإن هذه الجامعات أخذت تعمل على سلخهم من هويتهم الثقافية وانتمائهم الوطني، وبالتالي صارت تشكل مواقع متقدمة لنشر العولمة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، وآليات تعزز تعميمها في المجتمع.

كما تزايد اتجاه الشركات العملاقة وخاصة العابرة للحدود نحو تقديم برامج تعليمية وتدريبية في مختلف مستويات التعليم العالي؛ بقصد إعداد وتأهيل الكفايات العلمية والمهنية اللازمة لها. وهي بهذا تستقطب أفضل العناصر من مختلف البلدان، ومنها اليمن؛ مما يؤدي إلى حرمان هذه البلدان من كفايات بشرية هي في أمس الحاجة إليها، فضلاً عن سلخ هذه العناصر من موطنها الأصلي، وربط ولائها لتلك الشركات، إلى جانب خلق تطلعات لدى الشباب الجديد نحو الهجرة إلى خارج الوطن لرفع مستوى دخولهم، والأخطر من كل هذا وذلك أن هجرة العقول البشرية إلى الخارج يدعم من آليات العولمة.

11. الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ونشر ثقافة الانفتاح والتسامح: تزايد التزام الدول بمبادئ حقوق الإنسان مما فتح الآفاق أمام النشء والشباب للمطالبة بحقوقهم في التعبير عن آرائهم، وهو ما فرض على الدول العمل الدؤوب على نشر ثقافة التجديد وثقافة الوسطية والاعتدال والتسامح، وترسيخ ثقافة الحوار من جهة، ويؤدي من جهة أخرى إلى استيعاب الجامعات لهذه التغيرات، وأن تعكسها في سياساتها، وفي أنشطتها المختلفة، وهو ما سهل من تكون مظاهر الغلو والتطرف لدى الكثيرين من الشباب.

12. الديمقراطية ورفع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات: اتسع الاتجاه نحو تعميق الاتجاه الديمقراطي، بتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة، وحماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحفظ حقوق الأقليات، وغير ذلك من الأمور، إلا أن الممارسات الواقعية لا تزال في بدايتها، ولا تزال تصطدم بعوائق اجتماعية وثقافية وسياسية؛ كون النظم السياسية نتاجًا ثقافيًا ممتدًا من أبعاد حياة المجتمع المختلفة، ولا يمكن

(105) أحمد بدر (1985): مجتمع المعلومات بين التكنولوجيا المتطورة والقيم الإنسانية المهددة، المجلة العربية للمعلومات، العدد الأول، تونس، ص 194 .

تغييرها بين ليلة وضحاها؛ مما سهل من ظهور الأفكار المتطرفة، وانتشار الجماعات الإرهابية التي تستقطب الشباب، وتجندهم لخدمة أهدافها، تحت ذرائع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحرية التعبير.

■ التحديات الداخلية للأمن الفكري في التعليم الجامعي:

وهي التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في البلاد العربية، الناجمة من طبيعة هذا التعليم وخصوصية أدواره تجاه المجتمع، ويمكن التركيز على التحديات والهموم المشتركة التي تواجه الجامعات في البلاد العربية، وإن اختلفت طبيعتها وخصوصية فعلها، وقوة تأثيرها من بلد عربي إلى آخر، وأهم هذه التحديات:

1. غياب فلسفة تربوية توجه الأمن الفكري في الجامعات المعاصرة فكريًا وتطبيقيًا: يشير الواقع الحالي للجامعات العربية إلى غياب فلسفة تربوية ذات أسس ومبادئ واضحة ومحددة توجه الأمن الفكري في أغلب الجامعات العربية فكريًا وتطبيقيًا، وتحدد غايات العمل التربوي، وترسم مسار التوجه المستقبلي، وتوجه مسارات الحركة والعمل، وتنظم العمليات والأنشطة ابتداءً وانتهاءً نحو غايات محددة سلفًا، وذلك في ضوء التحديات الجديدة الحالية والمتوقعة.

ومن جهة أخرى، تفرض التغيرات والتحولات المحلية والإقليمية والدولية ضرورة استجابة فلسفة التربية لها، واستيعابها لمستجدات العصر ومطالب المجتمع الحالية والمستقبلية، كشرط ضروري يسبق أو يسير مع أي تحرك لتطوير الأمن الفكري فيها؛ حتى يتم على أساسه وضع الرؤى والتصورات لخيارات تطوير الأمن الفكري ومجالاته، وتوجيه مسارات الحركة والعمل، وتنظيم العمليات والأنشطة في التعليم الجامعي ابتداءً وانتهاءً نحو غايات محددة سلفًا.

بيد أن واقع الحال يشير إلى عجز فلسفة التربية عن استيعاب هذه التغيرات، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة، تأتي في مقدمتها هيمنة الموجهات السياسية على مؤسسات التعليم الجامعي، وطغيان توظيفها في الحسابات السياسية تارة باسم دعم حماية نظام الحكم، وتارة ثانية لإرضاء الزعامات السياسية والاجتماعية، وتارة ثالثة لشراء الولاءات، وتارة رابعة لكسب الأنصار والموالين، وتارة خامسة للتنشئة السياسية المعروفة، فضلاً عن سيادة نظم تعليم وتعلم تقليدية النظامية منها وغير النظامية، تنظيمًا وإدارة، شكلاً ومحتوى، وتتفشى فيها شتى العلل والأمراض الإدارية في ظل غياب المساءلة والمحاسبة والشفافية.

2. جمود السياسة التعليمية في الجامعات عن متابعة مستجدات الأمن الفكري: الواقع أن الأمن الفكري في أغلب الجامعات العربية مغيب عن سياستها وخططها التعليمية، وما يرتبط بها من تشريعات ومفاهيم وجهت الجامعات نحو تحقيق الأهداف السياسية، أكثر منها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك ترسخت سيطرة الدولة على الجامعات؛ مما أدى إلى تقليص استقلالها، إن لم تلغها تمامًا في بعض الدول، وتضييق هامش الحريات الأكاديمية، وغلبة الجانب البيروقراطي على تسيير وظائف الجامعات، وتقليص مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعمها، والرقابة عليها.

3. إدماج الثقافة والقيم العالمية في المناهج التعليمية: تعمل الدول الرأسمالية على إدماج الثقافة والقيم العالمية في المناهج التعليمية في دول العالم الثالث، وفي مقدمتها الدول العربية، وذلك عن طريق المساعدات والقروض والمنح المقدمة لتنظيم التعليم، حيث تمكنت من تغيير المناهج التعليمية في معظم البلاد العربية بصورة مباشرة وغير مباشرة، والأدلة على ذلك كثيرة.

ومن جهة أخرى، تحاول منظمتا "اليونسكو" و"اليونيسيف" إدماج القيم العالمية في مناهج التعليم، وترسيخ الأفكار الداعية للنظام العالمي الجديد، وذلك بالتركز على تعزيز الوعي بعلاقة الاعتماد المتبادل بين الأفراد في نظام عالمي شامل يجمع بين الجانب المحلي والعالمي، ويركز على مواجهة المستقبل في المناهج التعليمية، باعتباره شرطاً مهماً لتنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم ليصبحوا في وضع يمكنهم من معرفة اتجاه التغيير، وأكثر قدرة على التكيف مع مجتمع سريع التغيير، ولذلك غيرت اليونسكو كثيراً من برامج عملها فسارت في هذا الاتجاه، وشكلت عنصر ضغط على النظم التعليمية لتبني هذه القيم من خلال المشروعات المشتركة لتطوير مناهج التعليم⁽¹⁰⁶⁾، وذلك بتركيزها على قيم التسامح والسلام وحسن الحوار، وإلغاء الأبعاد المكانية والزمانية، والتحرر من قيود الماضي، والانفتاح على الآخر.

4. تقليدية المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وطرائقها وأساليبها وتقويم نتائجها: استمرت المناهج التعليمية والمقررات الدراسية في أغلب الجامعات العربية منذ نشأتها في محتواها القديم شكلاً ومضموناً، بعيداً عن مستجدات الأمن الفكري ومتغيرات العصر، ونتائج الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاتصالات؛ مما جعل غالبية البرامج الدراسية تركز على العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتركيز محتوى المناهج التعليمية على المعارف النظرية المكثفة، وما ترتب على ذلك من اغتراب البرامج والمناهج التعليمية

(106) سامي نصار (2005): قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص، ص 208-201.

عن واقع المجتمع وقضاياها في غالب الأحيان، فضلاً عن ضعف كفايات الخريجين، وبالتالي بطالة المتعلمين، إلى ما هنالك من نتائج عملت على إعادة إنتاج التخلف والمحافظة عليه.

5. عجز نوعي وكمي في الهيئات التدريسية والإدارية والفنية في الجامعات اليمنية: مقابل سوء توزيع أعضاء هيئات التدريس على أوجه الاستخدامات المختلفة، وتدني مستوى تأهيلهم وتدريبهم، ومتابعة تنمية كفاياتها المهنية والعلمية، إلى جانب ضعف أنظمة الجودة، والاعتماد الأكاديمي، وغياب الشفافية والمساءلة، فضلاً عن غياب معايير علمية للترقيات والحوافز.

6. عجز الجامعات عن تلبية احتياجات سوق العمل وخطط التنمية من القوى العاملة: تعجز الكثير من الجامعات العربية عن تلبية احتياجات سوق العمل والتنمية من القوى العاملة الماهرة بقدرات ومهارات عالية المستوى في مختلف التخصصات وعلى كافة المستويات، وما ترتب على ذلك من نتائج سلبية منها: حدوث اختلالات حادة في سوق العمل بين الزيادة المفرطة في تخصصات معينة، وعجز كبير في تخصصات أخرى، واستفحال البطالة بما فيها الهيكلية، ومن ثم صارت مخرجات التعليم الجامعي عبئاً ثقیلاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتجلى ذلك في عجز الجامعات عن تشكيل عقول المتعلمين وتوجيه اهتماماتهم نحو الانفجار المعرفي، وتنمية مهارات الإبداع والابتكار، وإرساء القواعد المتينة للانطلاق نحو مجتمع واقتصاد المعرفة.

7. تدني قدرة الجامعات ومراكز الأبحاث على متابعة حركة البحث العلمي في الأمن الفكري: تشير معطيات الواقع الراهن عن ضعف قدرة أغلب الجامعات العربية، ومراكز الأبحاث على متابعة حركة البحث العلمي في الأمن الفكري بصفة عامة، لخلو الأمن الفكري في الكثير من هذه الجامعات، كما يلاحظ ندرة استفادتها من إنتاج المعرفة في البلدان الغربية والدول الأخرى الصاعدة، وكذا الاستفادة من حرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد، وتقلص المسافات عبر الحدود وبين القارات، الناتجة من عولمة البحث العلمي وتدويل أنشطته، وما تسهم به العولمة من إلغاء القيود على حركة العلماء والمؤسسات البحثية والبرامج التقنية، ومشروعات التطوير عبر الحدود؛ بهدف تحقيق تكامل وتشابك في سوق البحوث العلمية على الصعيد العالمي.

8. تزايد عجز الجامعات عن مواجهة مظاهر التطرف والإرهاب: يلاحظ على كثير من الجامعات في البلاد العربية أنها عاجزة عن مواجهة مظاهر التطرف والإرهاب بين الشباب الجامعي، فأغلب القيادات المتطرفة ترعرعت ونمت في كنف هذه الجامعات، بل وتمكنت من استقطاب الكثير من الشباب الجامعي، وزجت بهم في عمليات إرهابية، إلى غير ذلك من هذه الأمور.

9. غياب المشاركة المجتمعية في الأمن الفكري في الجامعات: هناك قطيعة شبه كاملة بين كثير من أطراف المجتمع والجامعات في أغلب البلاد العربية، ومن ثم تغيب تلك الأطراف عن مشاركة الجامعات في الأمن الفكري نظريًا وتطبيقيًا. وبالإضافة إلى ما تقدم، هناك تحديات أخرى عديدة تؤثر على الأمن الفكري في الجامعات العربية، يصعب عرضها هنا⁽¹⁰⁷⁾.

(107) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج (2008)، مرجع سابق.

ثانياً: اتجاهات تطوير الأمن الفكري وتفعيله في التعليم الجامعي:

مما لا ريب فيه أن التحديات البالغة القوة والخطورة السالف ذكرها للأمن الفكري قد استنفرت همة الدول والجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، ودفعتها إلى إسراع الخطى نحو تطوير الأمن الفكري في الجامعات، بوضع برامج لإصلاح أوجه قصوره، وتقديم رؤى واستراتيجيات ما انفكت تتلاحق لاستشراف الوضع المأمول الذي يجب أن يكون عليه الأمن الفكري في التعليم الجامعي. ومن أهم هذه التحولات ما يأتي:

1. تحولات جوهرية في فلسفة التربية: (108)

بما أن متغيرات العصر الحاضر وتحدياته المستقبلية متنوعة وقوية، عميقة وسريعة، وتزايد الجماعات المتطرفة والإرهابية، وخاصة في التعليم الجامعي؛ فقد أعيد تطوير فلسفة التربية، وبصورة مستمرة؛ حتى تستوعب المتغيرات الجديدة، وتعيد تشكيل فكر الشباب الصاعد وتحصينه من مظاهر الغلو والتطرف، ونشر ثقافة التسامح، واحترام الرأي والرأي الآخر. ويمكن الإشارة إلى أبرز التجديدات في فلسفة التربية عمومًا، والأمن الفكري خصوصًا؛ لأنها من الكثرة لدرجة يصعب حصرها على اعتبار أن لكل بلد ظروفه ومتغيراته واحتياجاته الراهنة والمتوقعة، ولكن يمكن الإشارة إلى أبرز معالم التجديد في فلسفة التربية لمواجهة تحديات الأمن الفكري، لعل أبرزها:

(108) يحسن التذكير بأن فلسفة التربية في أي مجتمع لا تتغير هكذا ببساطة مهما حدث من تحولات أو تغيرات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية؛ لأن لكل مجتمع ثقافته ومعتقداته وأنماط حياته التي لا يمكن تغييرها بين ليلة وضحاها. وكل ما يحصل هنا هو إعادة تفسير وتأويل العديد من عناصر أو مكونات فلسفة التربية، وإضافة بعض المكونات الأخرى بما يخدم التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه السلطة الحاكمة أو تلك، ولكن دون مساس بثوابت فلسفة التربية. وجوهر مضمونها. وأن حصل تحول ما في هذه الثوابت لظروف القاهرة؛ فلن يكون شاملاً، وإن تم ذلك فلن يدوم طويلاً، إلا إذا أبيض كل سكان المجتمع، وهذا أمر نادر الحدوث، وإن استمر هذا القهر حتى ينشأ جيل جديد تنقطع صلته بجذور ثقافته كلياً. وهذا أيضاً مشكوك في حدوثه. ولا يعني ما سبق أن فلسفة التربية تظل جامدة دون تجديدات أو إضافات ما.. ولو ظلت كذلك؛ لركدت حياة هذا المجتمع وتحنط وانقرض، أو بمعنى آخر لا تزيد عن حياة قطيع من الحيوانات. وهذا ليس من طبيعة المجتمعات البشرية، فسنة الله في خلقه التحول والتغير؛ نتيجة التفاعل المتبادل بين أفراد المجتمع، وبينهم وبين المجتمعات الأخرى أخذاً وعطاءً؛ كضرورة لازمة لاستمرار الحياة البشرية، لدرجة إن تقدم أي مجتمع وازدهاره مشروط بمدى تفاعله مع المجتمعات الأخرى.

وبما أن حياة المجتمع أي مجتمع في تجدد دائم وتغير مستمر، ولاسيما في العصر الحاضر، والتربية أداة المجتمع في التغيير المنشود؛ فلا بد أن يسبق ذلك ويرافقه تجديد فلسفة التربية في هذا المجتمع أو ذاك، تبعاً لمدى التغيرات الحالية والتحديات المستقبلية، حتى يتمكن النظام التربوي من أن يؤسس لهذا التغيير ونشره، أو تقويم اعوجاجه، وتنظيم إيقاع خطواته، وتعزيز دوام استمراره؛ كي تأتي التغيرات الجديدة متنسقة مع ثقافة المجتمع ومنسجمة معها.

❖ بما أن المعرفة ستكون دائمة التفجر والتغير، والمجتمع مفتوح دائم التطور تبعاً لمؤثرات مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة، ومصادر الثقافة والقيم متعددة، لتلاشي الحدود الجغرافية والسياسية، وطبيعة الفرد لا تحدها حدود المكان والانتماء؛ فيجب أن تركز فلسفة التربية على جعل التعليم⁽¹⁰⁹⁾.

■ غير مرتبط بزمان ومكان ما.

■ تعليم مستمر مدى الحياة.

■ تعليم مبني على الحاجات الحالية والمستقبلية.

■ تعليم قادر على المنافسة.

❖ يستند تجديد فلسفة التربية للقرن الحادي والعشرين على العديد من المبادئ والخصائص منها⁽¹¹⁰⁾.

■ مبدأ التربية الشاملة والتنشئة الاجتماعية في نسق متداخل ومتكامل.

■ مبدأ التعليم المفرد والتعليم الجمعي في نسق منفصل ومتصل.

■ مبدأ المرونة في البرامج والتوثيق تبعاً لحاجة المدارس.

■ مبدأ جعل التعليم المستمر طوال الحياة من المهد إلى اللحد الغاية الكبرى.

■ مبدأ التكامل بين التعليم النظري والتعليم المهني، وبين التعليم والعمل، والتدريب العملي في مجالات العمل المختلفة.

■ مبدأ تنمية مهارات الطلبة وأفراد المجتمع لمستقبل منتج، والعيش في محيط متغير.

■ مبدأ تنمية القدرات الشخصية الإبداعية والابتكارية، ورعاية المواهب والاستعدادات.

■ مبدأ تمكين الطلبة من فهم ذواتهم، والمبادرة إلى تحمل المسؤولية.

❖ تطبيقاً لتجديدات فلسفة التربية تشكلت العديد من الموجهات لما يجب أن تفعله الجامعات لإعداد أبناء

المجتمع للقرن الحادي والعشرين، أبرزها⁽¹¹¹⁾.

(109) مجد داود المجالي (2005): التعليم الإلكتروني في ظل مدارس المستقبل، المؤتمر التربوي التاسع عشر، مدارس المستقبل، استجابة الحاضر لتحولات المستقبل، المنعقد في وزارة التربية والتعليم، البحرين في الفترة 19 _ 20 أبريل، 2005، ص 41.

(110) راجع: أحمد علي الحاح (2016): فلسفة التربية وتجديدها في اليمن، المتفوق للطباعة والنشر، صنعاء، ص 121.

(111) دونا وتشيدل، وآخرون (2004) إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد نبيل نوفل، القاهرة، الدار العربية اللبنانية، ص 69. وأيضاً: عبد العزيز الحر (2001) مدرسة المستقبل، ص، ص 40، 41.

- احترام قدرات كل دارس على التعلم، وتقديم ما يلائم قدرات وميول كل دارس.
- تعليم كل دارس كيف يعلم نفسه بنفسه، حتى يمتلك أدوات التعليم المستمر مدى الحياة، وما يتطلبه ذلك من تعليم مهارات التعليم الأساسية، ومهارات التعامل مع تقنيات التعليم.
- جعل مؤسسات التعليم بيئة حافزة لتنمية قدرات الطلبة العقلية لاستيعاب الأفعال والأفكار الجديدة، وتنمية المواهب والاستعدادات الخاصة، وتوجيه تفكيرهم نحو المستقبل.
- تعليم الشخص كيف يتعرف على ذاته ويتقبلها، وينمي شخصيته وتفكيره، والكشف عن قدراته ومواهبه وكيفية تنميتها، وتحمل المسؤولية تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، وما يتطلبه ذلك من تبني الإرشاد الاجتماعي والنفسي، واكتشاف المتفوقين، والموهوبين ورعايتهم.
- تعليم الدارس النشأة الاجتماعية المتزنة على أساس قيم المجتمع والأخلاق الحميدة والسلوك الحسن؛ بما يمكنه من العيش مع الآخرين، والتعامل والتفاعل الإيجابي معهم، وتكوين مواقف تجاه المجتمع والثقافات الأخرى، وما يتطلبه ذلك من تنمية مهارات الحوار وحسن التعبير عن الرأي واحترام وجهة نظر الآخرين، وتنمية مهارات التحليل والنقد، والانفتاح على قضايا المجتمع ومشكلاته، وتنمية روح التعاون والعمل الجماعي، وخدمة الجماعة، والعدالة والديمقراطية، والانضباط الشخصي.

وفي زمن العولمة تزايدت الحاجة لفلسفة التربية؛ لثبوت القيم الإسلامية في صلب الأهداف التربوية والمناهج التعليمية، وإلى تكييف كل المعارف العلمية لتكون مواكبة لتلك القيم التي تنشأ عليها الأجيال، كما تفرض العولمة أن يتمتع المتعلم أو مواطن الغد بالكفايات اللازمة التي تمكنه من المحافظة على الهوية الوطنية، القادر على مواجهة تأثيرات العولمة، ومقاومة الغزو الثقافي الخارجي بوعي، وبصورة تمكنه من تأصيل وتحصين الثقافة الوطنية، وامتلاك مهارات التفاعل مع الشعوب والثقافات الأخرى، في عالم متغير من أجل ترسيخ قيم العيش المشترك، وفي إطار الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، والعقيدة الدينية، والتراث الثقافي المحلي والقومي والإنساني، ولن يتم ذلك إلا بفلسفة تربية تحدد كل ذلك⁽¹¹²⁾.

(112) راجع: عدنان أحمد الورثان (1437): تصور مقترح لبناء فلسفة تربية إسلامية لتوجيه العمل التربوي، كلية التربية - جامعة الملك سعود، ص 52.

2. نشأة بنى تعليمية بنظم جديدة وأساليب ووسائل تعليم وتعلم حديثة:

يشهد التعليم الجامعي تجديدات عديدة في بنى تعليمية حديثة، بأساليب ووسائل تعليم وتعلم متطورة، تنوعت وتعددت بأشكال ومضامين مختلفة تجاوزت - إلى حد كبير - حدوده التقليدية المعروفة؛ كي تتيح لكل دارس أن يواصل تعليمه وفقاً لظروفه، وحتى لا يقع ضحية للجماعات المتطرفة التي قد تستغل ظروف بعض الطلبة، وتسخرهم لتحقيق أهدافها.

وهنا لم يعد التعليم مقصوراً على نظم التعليم المعروفة بشكلها الكلاسيكي، ولكن نشأت أشكال ونظم تعليمية بأساليب ووسائل جديدة، بعضها تطور من الأنماط التقليدية، وسار على غرارها، ولكن بنظم وتخصصات مغايرة لها، وبعضها الآخر نشأ كبنية جديدة للتعليم تختلف عما هو مألوف في المؤسسات التقليدية القائمة، بمعنى أن نظم التعليم تضمنت قسمين رئيسيين: أحدهما: تقليدي، بتنظيماته ووظائفه التقليدية. وثانيهما: حديث ويضم التعليم المفتوح، والتعليم بالمراسلة وأقسام الدراسات الإضافية.

وقد تنوعت نظم التعليم والتعلم، وتعددت نوعية المستفيدين منه، حيث تلاشت الحدود والفواصل بين نظم التعليم وأنماطه ومستوياته، وبين ما هو نظامي وغير نظامي، وبين ما هو رسمي وشخصي، وصارت هناك صيغاً متشابكة ومتداخلة كل منها يكمل الآخر، حتى بعد أن يغادر الطالب مكان التعليم، ولذلك فقد تنوعت مستوياته ومساراته.

ومن الأمثلة على تلك التجديدات⁽¹¹³⁾:

- بناء هيكلية مرنة ومتنوعة تسمح بتعدد نقاط الدخول والعبور أفقياً ورأسياً، أو الخروج والعودة مرة ثانية، وفقاً لظروف الطلبة وقدراتهم وأهدافهم، وهو ما يطلق عليها بـ "شجرة التعليم".
- رفع معدلات القبول إلى أكثر من (40%) من إجمالي الطلبة في سن التعليم الجامعي، وتوزيعهم على التخصصات التي تحتاجها أسواق العمل المحلية والخارجية بمواصفات عالمية.

(113) مراجع مختلفة: المنظمة العربية للثقافة والعلوم (2005): الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، تونس 2005. وعبد الله بوبطانة (1995) سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي، المجلة العربية للتعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد الأول، 1995، ص 166.

- إتباع سياسة قبول مرنة تتجاوز القيود التقليدية، وتقوم على معيار الجدارة، وترتبط باحتياجات مؤسسات الإنتاج والخدمات، وبضوابط دقيقة.
- صار على الجامعات أن تعلم الطلبة كيف يتعلمون؟، وكيف يصبحون مبدعين ومبتكرين؟، وتعلمهم كيفية الوصول إلى استنتاجات، والمشاركة في إعداد الدراسات، وحل مشكلات المجتمع.
- اهتمام الجامعات بالتعليم المستمر، وعودة الخريجين إليها لتجديد معارفهم وتنمية مهاراتهم.

ويعد "التعليم من بعد" أسلوب جديد للتعليم والتعلم يختصر ثلاثة حواجز أساسية هي: عامل الوقت، وعامل المكان، وعامل العزلة المصطنعة في الجمع بين التعليم والعمل⁽¹¹⁴⁾، ويقدم فرصًا تعليمية لأي شخص في المجتمع، أو لمجموعات مختلفة من الأفراد الذين لم تتح لهم الفرص من قبل لتحقيق طموحهم الدراسي في المؤسسات التقليدية القائمة، ويسهم في تلبية الحاجات الفردية المتباينة للدارسين؛ بقصد تنمية قدراتهم ومهاراتهم، وبما يمكنهم من الانخراط في مجالات حياة المجتمع، والدخول في مجالات العمل، والإسهام بشكل أكبر في الإنتاجية.

ويتم "التعليم من بعد" من طريق وسائل عدة، منها: البريد، والإذاعة المسموعة والمرئية والفيديو، والحاسب الآلي، والأفلام، والمسجلات السمعية والبصرية، وذلك بواسطة هيئات أكاديمية تتولى تنظيم وتوجيه وتقييم التعليم من بعد، ومنح الدرجات العلمية.

3. تكون أسس ومبادئ تحكم المناهج التعليمية والمقررات الدراسية باستراتيجيات تعليم وتعلم وتقييم حديثة:

تشهد المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وطرائق التدريس وأساليب وأدوات التقييم تطورات مذهلة ليس لمتابعة التفجر المعرفي والتقدم الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات فحسب، وإنما أيضًا لتضمينها أسس الأمن الفكري ومكوناته؛ حيث وجدت مناهج تعليمية، بمدخل وأساليب جديدة تتصف بالمرونة والشمول، تستجيب للمتغيرات المحلية والدولية، وتعتمد على التغير المعرفي والاكتشافات الحديثة التي تعد أساسًا للتعليم، وإدخال العمل ومبادئ التقنية كجزء من مناهج التعليم، وإنتاج المنهج التعليمي الجماعي وفقًا للمواصفات الفردية، أي التعليم الجماعي وفقًا للخصائص الفردية للمتعلمين

(114) دافيد هوكريدج (1981): تكنولوجيا التعليم في الحاضر والمستقبل، ترجمة أحمد رضا أحمد، اليونسكو، مجلة مستقبل التربية، العدد 3، 1981، ص 61.

(115)، بحيث يتم التركيز على المعارف العلمية الحديثة، بما فيها الموضوعات الجديدة، مثل: البيئة، والمعلوماتية، وعلوم الاتصال، والعلوم الدقيقة وسواها، دون أن يكون ذلك على حساب الموضوعات التقليدية في العلوم والإنسانيات، والعلوم الدينية والثقافية والإعلامية مع التركيز على منظومة القيم الوطنية والإنسانية(116).

ومن أهم الأسس والمبادئ التي تحكم بناء المناهج التعليمية في التعليم الجامعي وتنظيمها، وما تستلزمه ذلك من أنشطة وأساليب تعليم وتعلم وتقويم، ما يأتي(117):

- أن تصمم المناهج بناءً على قدرات وميول الدارسين المتباينة، حتى يشقوا طريقهم إلى مستقبل مليء بالاحتمالات والمفاجآت، وتقوم على وجود أساس عام من المعارف والمهارات التي تضمن لكافة الدارسين الحصول على الخبرات التعليمية التي تعكس ثقافة المجتمع وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية، وتلبي اهتماماتهم من منظورها العالي.
- أن يعتمد تنظيم المناهج التعليمية على المنهج المتكامل الذي يؤكد على ترابط المعرفة، والتكامل بين العلوم والتخصصات، وفرص توظيفها الخلاق.
- أن يتحقق التكامل الأفقي والرأسي في بناء المناهج التعليمية؛ بما يمنع التداخل والتكرار، وأن تعكس المناهج المنطلقات الوطنية والإقليمية والدولية.
- أن تبني المناهج التعليمية على التعلم التوقعي، والتعليم التشاركي، والتعليم الناقد، والتعليم الإبداعي.
- أن يشترك في وضع المناهج التعليمية وتطويرها أطراف عديدة من المجتمع.
- أن تبني المناهج التعليمية على أساس التوجه نحو التعليم الاستكشافي والابتكاري الذي يركز على نشاط المتعلم، بحيث يصبح التعلم نتيجة لعمليات بناء المعرفة، أي أن كل دارس يعيد بناء الخريطة المعرفية الخاصة به طبقاً لما عرفه وتفاعل معه.
- أن يتضمن محتوى المناهج ما يتيح للدارسين تنمية مهارات العمل، واختيار ما يلبي احتياجات العمل الذي يميلون إليه، أو المهارات التي تطور إمكاناتهم التعليمية، أو تلائم قدراتهم الفردية.

(115) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2000) مدرسة المستقبل، مرجع سابق ص 16.

(116) المرجع السابق، ص 51. أيضاً: \www.bab.com\articles

(2) logy. Diversity and constructivism to Create Appropriate Learning Environments for All Students', Mattai, Rudy P. 'Curriculum Planning in the Twenty-First century; Manging Techno & Polka, Walter, October (2001).

- أن تبنى المناهج على نشاط الدارسين، وما يقومون به من مشروعات وأنشطة جماعية تتيح التفاعل فيما بينهم، ومناقشة ما يرغبونه من جهة، وإشراك الدارسين في تحمل مسؤولية تعليم أنفسهم بشكل متزايد.
- أن تُبرز المناهج التعليمية المفهوم الشامل لمنظومة تقنيات التعليم والتعلم، المتمثلة بالمعلوماتية وتطبيقاتها من جهة، والأجهزة والوسائل التقنية التي يجب تعلمها ضمن المحتوى الدراسي من جهة ثانية، ثم معرفة التقنيات المستخدمة في الإعلام التربوي والبرامج التعليمية التلفزيونية.
- أن تبنى استراتيجية التعليم والتعلم على المتعلم؛ كي يكون مسؤولاً عن تعليم نفسه بنفسه، وتفسح المجال لمبادراته، وما يضيفه ويبتدعه فيها، وما يتطلبه ذلك من استخدام طرائق التعليم الحديثة، وفي مقدمتها طرائق: حل المشكلات، والاستكشاف، والمشروعات؛ والمفاهيم، والتعلم التعاوني، وما يستلزمه ذلك من تخصيص مساحات واسعة للنشاطات العملية والتجارب التطبيقية.

وكون المناهج التعليمية ستعتمد على المتعلم ونشاطه، ومحتواه يتصف بمرونة عالية؛ كي يكون المتعلم مسؤولاً عن تعليم نفسه بنفسه، كأساس للتربية مدى الحياة؛ فقد استلزم الأمر أن تبنى استراتيجية التعليم والتعلم على الاستخدام الواسع والمكثف لتقنيات التعليم والتعلم، وتخصيص مساحات واسعة للنشاطات العملية والتجارب التطبيقية، بالاستفادة مما تتيحه تقنيات التعليم والتعلم من فرص واسعة أمام تفعيل أساليب ووسائل التدريس، سواء بين المتعلمين، أم بينهم وأعضاء هيئات التدريس⁽¹¹⁸⁾.

وبموازاة ذلك، تطورت أساليب وأدوات التقويم، حيث تطورت شكلاً ومضموناً، لتشمل تقويم الطالب من جميع جوانبه، وتقويم العملية التربوية، وتقويم الجامعة وفقاً لمعايير ومقاييس محلية وعالمية جديدة، علاوة على ذلك أتاحت فرص التقويم الذاتي، ولاسيما أمام المتعلم، حيث تتيح الشبكة التفاعلية، ووسائل التعلم أن يميز الطالب ما حصله من معارف، وما اكتسبه من مهارات، دون خشية من الاختبارات، كما تتيح له التعرف على مستوى تقدمه، ونواحي ضعفه⁽¹¹⁹⁾، وتقويم مضمون التعليم، وتقويم أداء عضو هيئة التدريس وغيرهم.

(118) ناريمان إسماعيل (2004): تكنولوجيا المعلومات وأبعاد التعليم الإلكتروني، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 81، 2004، ص 25.

(119) بشار عباس (2001): ثورة المعرفة والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص 99.

وفي ذات الاتجاه، أتاحت طرائق التدريس الحديثة، تزايد مساحة التعليم البعدي، سواء أكان بالمراسلة، أم بالتعليم الذاتي، أم بغيره؛ بفضل تقنيات التعليم التي أدت إلى وصول التعليم إلى أكبر عدد من الناس، وإلى ظهور التعليم المبرمج، وإلى تنوع أساليب التدريس والتعلم الفردي، بصورة تتيح لهم الاختيار بين طرائق وأساليب عديدة لتلبية احتياجاتهم التعليمية، ومن أهم هذه الأساليب: الدراسات المستقلة (Independent Study)، وبعض الأساليب المرتبطة بها، وكلها تركز على جوهر العملية التعليمية، هادفة إلى⁽¹²⁰⁾.

- تعلم الدارسين بمعدلات أسرع، وبوسائل متعددة.
- تحرير الدارس المتعلم من الاعتماد على المعلم والنصوص المخصصة، باستخدام أدوات الدراسة المستقلة.
- حفز الدارس على تعليم نفسه بنفسه.

4. الاستخدام الواسع والمكثف لتقنيات التعليم والتعلم:

اتساقاً مع فلسفة التربية وتطوير المناهج التعليمية، وتطبيقاً لها، فقد تطورت تقنيات التعليم والتعلم التي فتحت الأفاق واسعة أمام تطوير التعليم داخلياً وخارجياً، كمّاً ونوعاً؛ مما فرض على الجامعات التحرك في عدة اتجاهات متوازية أهمها⁽¹²¹⁾:

- إبراز أهمية التقنيات الحديثة ودورها المتعاظم في الحياة المعاصرة، والمتمثلة في القدرة على تنظيم المعلومات وتطبيقاتها، والاتصالات وانتشارها، ودورها في إثراء عمليات التعليم والتعلم.
- فهم التقنيات الخاصة بالأجهزة والوسائل التقنية المستخدمة في التعليم والبرامج التعليمية التلفزيونية، وفي الإعلام التربوي، والتوسع في تعليم مبادئها، وأساليب عملها، ونواحي تطبيقاتها، وسبل الاستفادة منها.
- توفير بنية تحتية جيدة لتقنيات التعليم ومصادر التعلم وتجهيزها، والتوسع في شبكة الحاسوب ونظم المعلومات، والإنترنت.
- تنمية مهارات الاتصال واستخدام الحاسوب، والتعامل مع تقنية المعلومات، وإبراز الحاسوب كوسيلة تعليمية، داخل المؤسسات التعليمية وخارجها.

(120) راجع: أحمد علي الحاج (2014): مرجع سابق، ص 258.

(121) أحمد علي الحاج (2008): اتجاهات تطوير نظم التعليم المعاصرة لمواجهة التحديات المتوقعة لمجتمعات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 42

■ التوسع في استخدام الأقراص المدمجة والبرمجيات والمواد التعليمية الأخرى المسموعة منها والمقروءة والمرئية المطلوبة للدراسة.

■ فتحت تقنية المعلومات والاتصالات، وبخاصة الإنترنت العديد من فرص التعليم، ومواصلته أمام الجميع؛ لتنمية المهارات والمعارف. وبفضل تقنيات التعليم والتعلم، فقد أصبح التعليم من المهد إلى اللحد حقيقة واقعة، حيث سيكون التعليم عمريًا بلا سقف، ومكانيًا بلا حدود، زمانه مفتوح، وسيغدو التعليم مدى الحياة أهم من الشهادات أو الدرجات العلمية والتخصصات⁽¹²²⁾.

■ تغيرت الكتب الدراسية الجامعية، وحلت محلها البرمجيات الدراسية، وأجهزة الحاسوب الشخصي، والأقراص المدمجة، والتلفاز التربوي والاتصالات عبر التلفزيون الخطي، والأقمار الصناعية.

ولعل أبرز تقنيات التعليم والتعلم الحديثة الأكثر انتشارًا واستخدامًا هي: الوسائل والأجهزة التعليمية، السمعية والبصرية على مختلف أشكالها وأوجه استخدامها، والحاسوب، وشبكات الحاسوب الداخلية والخارجية، والبث التلفزيوني الفضائي، والفيديو التفاعلي، والأقراص المضغوطة المقروءة، والوسائط المتعددة، وغيرها من الوسائط التي تقدم إمكانات هائلة أمام العملية التعليمية التربوية، وأمام كل المسؤولين العاملين في المجال التعليمي؛ لإيجاد تعليم حديث يستجيب لمتغيرات العصر وتحدياته المقبلة.

وبفضل تقنيات المعلومات والاتصالات، فقد تزايد الاتجاه نحو التعليم خارج الجامعات كتوجه بارز، وذلك باستخدام تقنيات التعليم والتعلم في تمكين الأجيال الصاعدة من التعلم الذاتي؛ كي تعد نفسها لمستقبل سريع التغير.

5. تكون مشاركة وثيقة بين الجامعات ومختلف أطراف المجتمع:

تشير الاتجاهات المعاصرة إلى أن الأمن الفكري في التعليم الجامعي غدا همًا مجتمعيًا، تتحمل أعباؤه كل فئات المجتمع ومؤسساته المختلفة الرسمية والشعبية العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المشاريع الصغيرة، بل والأفراد العاديين، كل يشارك من زاوية اختصاصه ومن موقع مسؤولياته،

(122) Instructional Designs for the New millennium; Balancing the 'High Tech' Interactive Role of Computers with the 'High Touch', Interpersonal Role of teachers to Develop Customized Learning Plans for Students', October (2001) Polka, Walter. "Constructivist

وما يمكن أن يقدمه كل طرف ويساهم به في دعم الجامعة مادياً وإدارياً وفنياً، مهما كان محدوداً ومتواضعاً؛ لأن الأمن الفكري يهم كل الناس، ومخاطره تهدد المجتمع كله حالياً ومستقبلاً.

وتتعد أوجه هذه المشاركة المجتمعية وتنوع أشكالها ونواحي مساهمتها في دعم الأمن الفكري في التعليم الجامعي، يمكن استعراض أهمها كأمثلة بارزة، وذلك على النحو الآتي:

- وجود مشاركة فاعلة بين الجهات الرسمية العليا، ومنظمات المجتمع المدني، وقيادات المجتمع مع الجامعات، سواء لرسم السياسات ووضع الاستراتيجيات التي تسهم في تفعيل الأمن الفكري، أم للمشاركة في أنشطة الأمن الفكري، وتوجيه عملياته وأنشطته في اتجاه الغايات المنشودة للجميع.
- قيام مشاركة قوية بين الأسر والمواطنين مع الجامعات من أجل توفير بيئة تعليمية تربية ثرية لنمو الطلبة عقلياً وجسمياً، اجتماعياً ونفسياً وثقافياً، لحماية الطلبة من الانحراف والتطرف.
- مشاركة الجامعة في تقديم القدوة، سواء العلمية أم العملية للأمن الفكري؛ لتعزيز الذاتية الثقافية للمتعلمين.
- جعل التعليم الجامعي مستودعاً للتراث الثقافي الحي الوطني والإنساني، وسد الفجوة بين الشعوب والثقافات، بتفعيل الثقافات الأخرى، واحترام الذاتيات المختلفة، وتعزيز سلوك التفاهم والتعايش بين الثقافات والمجتمعات، دون إهمال الثقافات الفرعية، وذلك بتكوين مواقف إيجابية لدى الطلبة تجاه المجتمع والثقافات الأخرى، وما يتطلبه ذلك من تنمية مهارات الحوار وحسن التعبير عن الرأي، واحترام وجهة نظر الآخرين، وتنمية مهارات التحليل والنقد، والانفتاح على قضايا المجتمع ومشكلاته، وتنمية روح التعاون والعمل الجماعي، وخدمة الجماعة والعدالة والديمقراطية، والانضباط الشخصي.
- تكوين المواطن المتنور المسؤول من خلال تعويده على قيم الحرية والديمقراطية، والتعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر في إطار قيم الانضباط واستخدام أساليب الحوار والنقاش والإقناع والاقتناع، وفي إطار قيم المجتمع اليمني العربية والإسلامية والإنسانية.

6. تزايد التوجه نحو اللامركزية في إدارة التعليم الجامعي:

أصبحت أغلب جامعات الدول الأوروبية، والدول الصاعدة تمتع بصلاحيات واسعة، ومن أهمها:

- تزايد التوجه نحو اللامركزية في إدارة التعليم على مستوى الإدارة المركزية والإدارات الإقليمية والمحلية، وذلك من خلال منح الجامعات الاستقلال المالي والإداري والمزيد من الحرية

الأكاديمية، وإعطاء قياداتها صلاحيات إدارية ومالية واسعة، مع ما يتطلبه ذلك من تكوين مجالس متنوعة يشارك فيها ممثلون من المجتمع المحلي، وقطاع الأعمال والإنتاج، ومن منظمات المجتمع المدني، وأولياء الأمور، وإشراكهم في تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات، وتنفيذ وظائف الجامعة في إطار من الشفافية والمساءلة.

■ تزايد الاهتمام بإصلاح الإدارات الجامعية وتجديدها كفلسفة حاکمة للتطوير الإداري، وتوجه عام لكل صنوف العمل التربوي، والتوسع في استخدام مفاهيم وأساليب الإدارة الحديثة، مثل: أسلوب حل المشكلات، وأسلوب اتخاذ القرارات، والتخطيط الاستراتيجي، وأسلوب النظم، التحليل الشبكي، أسلوب بيرت، نظام التخطيط والبرمجة والميزانية، والذكاء الصناعي، والإدارة بالجودة الشاملة، وغيرها من الأساليب كأساس للإصلاح والتطوير الإداري، وتحسين نوعية التنظيم الإداري والأكاديمي والفني، وضمان جودة الأداء في ضوء معايير الجودة الشاملة والاستجابة الفاعلة لمتغيرات العصر، واستشراف المستقبل، استعداداً لمواجهة تحدياته العاصفة.

■ تصاعد الاهتمام بتطوير نظم الإشراف الإداري والإشراف التربوي في الجامعات، وجعلها أكثر دينامية في القيام بوظائفها، سواء في التقييم الدوري للعاملين والإدارات الفرعية، أم في تقييم المعلمين والمشرفين التربويين، بما فهم الاجتماعيين والنفسيين، وذلك وفق أسس ومعايير موضوعية تسمح بتقييم الإنجازات الأكاديمية والبحثية لتحقيق مبدأ التحفيز والمشاركة.

■ متابعة التغيرات المتسارعة في المجتمع؛ كي تعين الدارسين على متابعتها والتكيف الإيجابي مع بيئتهم ومجتمعهم المحلي والقومي والعالمي، وتمكنهم من فهم الثقافات، والتواصل الحضاري والإنساني معها، والتصدي للغزو الثقافي بوعي، وحماية الهوية الحضارية على أساس قيم الحق والخير والعدالة.

7. تزايد الإنتاج العلمي والمؤتمرات والندوات العلمية عن الأمن الفكري:

نظراً لتزايد الاهتمام بالأمن الفكري، وما يؤديه من أدوار مهمة لحماية الشباب والمجتمع، فقد تزايد الإنتاج العلمي للجامعات، ومنها الجامعات في البلاد العربية بصورة مذهلة نظرياً وتطبيقياً، سواء في بحوث ودراسات أعضاء هيئات التدريس، أم في بحوث المراكز البحثية، أم في بحوث الطلبة، انطلاقاً من إدراك أهمية البحوث ليس في إضافة معارف جديدة أو تقنيات مستحدثة في الأمن الفكري فحسب، وإنما أيضاً للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، والقيام بالتنظيم والتطوير.

كما تزايدت المؤتمرات والندوات العلمية عن الأمن الفكري في الجامعات، ومنها الكثير من الجامعات في البلاد العربية.

هذا فضلاً عن التوسع المستمر في إتاحة فرص تفاعل القيادات الجامعية وأعضاء الهيئة التدريسية والإداريين، بل والطلبة مع تجارب الأمن الفكري الحية والناجحة محلياً وإقليمياً ودولياً، والاشتراك في الندوات والمؤتمرات المتخصصة، ومنها الخاصة بالأمن الفكري؛ بما من شأنه دعم مسيرة التجديد والتطوير الإداري والأكاديمي في الجامعات⁽¹²³⁾.

ثالثاً: المهارات الأساسية اللازمة للأمن الفكري والسلوكيات التي يحتاجها طلبة التعليم الجامعي:

تشير نتائج خبرات الجامعات المعاصرة، ولأسيما في البلاد العربية إلى ضرورة تكون المهارات الأساسية اللازمة للأمن الفكري لدى طلبة الجامعة، بوصفها ناتجاً لازماً لحمايتهم، وسهولة تعاملهم مع متغيرات سريعة التغيير، ويمكن إيجاز هذه المهارات كما يأتي:

■ مهارات الاتصال الشفوي والتحريري.

- مهارات التفكير الناقد والاستنتاج وحل المشكلات.
- الانضباط وتحمل المسؤولية، والالتزام الخلقى، ووضع الأهداف وتقويمها.
- مهارة استخدام الحاسوب وغيره من تقنيات التعلم.
- مهارة النجاح في العمل، كمهارات التعامل مع الآخرين، والعلاقات الإنسانية الجيدة، والقدرة على العمل كجزء من فريق.
- التكيف والمرونة.
- مهارات حل الصراعات والتفاوض.
- القدرة على القيام بالبحوث وتفسير البيانات وتطبيقها.
- معرفة لغات أخرى، وإتقان عدة لغات، ومهارة القراءة والفهم.
- التواصل مع الآخرين، والتفاعل المتبادل معهم كجزء منهم؛ كي تتحقق مهارات التحدث والاستماع والتعاون والاختلاف، وتقبل الروح الجماعية، مع الحفاظ على الخصوصية.

(123) راجع: المجلس الأعلى للجامعات (2000): الإطار الاستراتيجي لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعي والعالي، المؤتمر القومي للتعليم العالي المنعقد في الفترة 14.13 فبراير 2000، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، ص 41.

أما السلوكيات التي ينبغي على طلبة الجامعة ممارستها لكي يعيشون بنجاح في القرن الحادي والعشرين، فهي وفقاً لمجلس الخمسة والخمسين⁽¹²⁴⁾ .:

- فهم وممارسة الأمانة والاستقامة.
- احترام قيمة الجهد، وفهم أخلاقيات العمل، والحاجة إلى الإسهام الشخصي، والانتظام وضبط النفس.
- فهم واحترام الآخرين الذين يختلفون معنا وتقدير النوع.
- القدرة على العمل مع الآخرين كعضو في فريق.
- تحمل الفرد مسؤولية أعماله.
- احترام الآخرين واحترام السلطة.
- الالتزام بالحياة الأسرية والحياة الشخصية، والمجتمع المحلي.
- الاعتزاز بالمواطنة ومعرفة الفرد مسؤولياته في مجتمع ديمقراطي.
- الرغبة في حل المنازعات بطريقة سلمية.
- تقدير المرين واحترامهم.
- الإقبال على الحياة، ووضع أهداف أخرى للتعلم مدى الحياة.
- حسن التعامل والتفاعل الإيجابي مع الآخرين في إطار قيم المجتمع وأخلاقه وأنماط ثقافته، والانفتاح على المجتمع وقضاياها، وتنمية مهارات التحليل والنقد، ومهارات الحوار وحسن التعبير والدفاع عن الرأي، وكيف يعبر ويجسد نموه المتكامل.
- يتعرف إلى ذاته وينمي شخصيته، ويفكر ويكتشف قدراته ومواهبه، ويتحمل المسؤولية تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه.

(124) دونا وايت تشلد، مرجع سابق، ص 21.

رابعاً: أهم تجارب تفعيل الأمن الفكري في التعليم. ونماذجه:

نظراً لكثرة تجارب مؤسسات التعليم في الأمن الفكري، فيمكن عرض أهمها، سواء على مستوى المدارس، أم على مستوى المعاهد أم الجامعات؛ لأن مضامين الأمن الفكري وغايته واحدة. ومن أهم هذه التجارب التي تم العثور على معلومات عنها ما يأتي:

1. التجربة السعودية لنبذ الإرهاب والانحراف الفكري:

طبقت مدارس الرياض تجربة رائدة في توعية الشباب بالمخاطر التي تحدق بهم، والمتمثلة في الانحراف الفكري، وهدفت هذه التجربة إلى تعزيز الأمن الفكري لدى التلاميذ والمعلمين، وحماية التلاميذ من الفكر المنحرف وخطورته الذي تعاني منه "المملكة العربية السعودية"، وذلك بالسعي إلى غرس نوع من التوظيف للمفاهيم الإسلامية في عقول الشباب، ومساعدتهم في التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه سلامة فكرهم وعقيدتهم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال غرس الاحترام لولاة الأمر، وعلماء الأمة، وجميع المفكرين، وذلك حتى يتخذونهم قدوة في بناء الوطن وتعميره، والعمل على الرقي به في جميع المجالات، وبطريقة سليمة، وذلك حتى يكونوا مؤهلين للتمييز بين الحق والباطل، وحتى ينمو لديهم الإحساس بالمسؤولية تجاه وطنهم⁽¹²⁵⁾. ولتحقيق هذه الغاية، تم اختيار القائمين على هذه التجربة، بانتقاء أفضل الكفايات، والمخلصة للوطن، والمعلنة للولاء الكامل لخدمته والعمل على صيانة مقدراته، وقبل أن يقوم المسؤولون بهذه التجربة، تم إعداد القائمين عليه وتأهيلهم التأهيل الجيد، حيث عقدت لهم ورش تربوية لمناقشة الكيفية التي يمكن من خلالها العمل على التوجيه السليم لأنشطة هذه التجربة، كما تم عقد عدة اجتماعات لمناقشة مختلف الأمور من أجل تطبيقها التطبيق الصحيح والأمثل. وقد وضعت خطة لهذه التجربة في كل مدرسة، أعدتها كفايات علمية من تخصصات عدة، وأنشئت في كل مدرسة لجان للأمن الفكري تتكون من: إدارة المدرسة، والمعلمين، ورجال الأمن والتلاميذ، وأنيط بكل لجنة اختصاصات ومهام محددة تقررها اللجنة المركزية، وتقوم هذه المهام على العمل على إعداد مشروع تربوي متكامل؛ بقصد بناء فكر سليم لدى التلاميذ. كما تم تفعيل دور أولياء الأمور وتوعيتهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم المتمثلة في العمل على إيجاد الحصانة لأبنائهم حتى لا يقعوا في دياجير التطرف الفكري الممقوت، والبحث على ضرورة متابعة الارتقاء والتطور للأفكار التي ينتهجها الأبناء.

(125) راجع: الموقع: www.almadina.index.asp

وتتكون خطة الأمن الفكري من معارض تحكي ما أصاب البلاد من الانحراف الفكري والإرهاب، وكذلك إقامة المحاضرات والندوات، وتقديم المنشورات المستمرة طوال العام الدراسي التي تركز على⁽¹²⁶⁾:

- تربية التلاميذ على احترام الحقوق العامة والضرورية التي جاء الإسلام لحفظها وحمايتها، وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع المسلم.
- غرس القيم والمبادئ الإسلامية لدى الناشئة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة في عقولهم، وتقويم السلوكيات المعوجة.
- إشاعة روح المحبة والتعاون بينهم، وتحذيرهم من الاختلافات التي تسبب الفرقة، والبغضاء، والتشاحن.
- إبراز الفكر الوسطي المعتدل، والتحذير من التيارات الفكرية، والتوجهات السياسية، ومصادر الإعلام المشبوهة.
- تعزيز السلوك الأمني الصحيح، ودعوة التلاميذ إلى الحفاظ على أمن الوطن، ومقدّراته ومكتسباته.

أما الطريقة التي بنيت عليها هذه التجربة، فتقوم على متابعة ورصد حالات التطرف الفكري، ومن ثم معالجتها عن طريق المختصين في كل لجنة حسب اختصاصها، وبالنسبة للحالات المستعصية فتحال إلى اللجنة المركزية للتعامل معها من قبل أفراد أكثر اختصاصًا وتجربة. ومن ضمن أنشطة هذه التجربة القيام بالتعاون مع رجال الأمن لمناقشة بعض القضايا الأمنية مع التلاميذ، والعمل على تنظيم مختلف الأنشطة التي تعزز الولاء للوطن، مثل: عقد مسابقة للشعر الوطني، أو طرح مسابقات لإعداد بحوث تبين خطورة الانحراف الفكري وتداعياته على أمن المجتمع والأمة ... إلخ، وهكذا تم العمل على خلق حلقات وصل بين كافة الفئات التي يمكن أن تخدم القضية، وتم تنسيق الجهود، وبالتالي وجدت ثمرة العمل البانعة.

ولمعالجة ظاهرة الانحراف الفكري بوصفها ظاهرة ممقوتة تولدت من عدة ظواهر اجتماعية، فيتم

من خلال عدة أمور⁽¹²⁷⁾.

- ضرورة التعامل مع الظاهرة بالقوة والحكمة معًا.
- عدم ترك الفرصة لاستغلال الظروف، وإيجاد المسوغات للانحراف والتطرف.

(126) المرجع السابق.

(127) راجع: الموقع: www.almadina.index.asp

- النظر إلى احتياجات الشباب بشمولية تكاملية بالتنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية بذلك من مؤسسات أمنية، واجتماعية، ودعوية وغيرها، وذلك حتى توضع استراتيجية تهدف إلى تقديم الرعاية الكفيلة بحل مشكلات الشباب قبل تفاقمها وتوالدها.
- التعامل مع مشكلات الشباب بعناية خاصة، وعدم الاعتماد على الحلول الوقتية والعلاج السريع، فهما لا يجديان في مثل هذه الأزمات.
- التعامل مع المشكلة بتبني استراتيجيات تكفل دراستها من عدة نواحٍ تجعلنا أكثر إلمامًا بالمشكلة لإتقان التعامل معها، والعمل على إيجاد السبل الكفيلة للحد من استشرائها.

2. التجربة الفنلندية: (128)

اعتمدت "فنلندا" منذ مدة طويلة سياسة الوقاية من الجريمة كأسلوب إجرائي ميداني للمكافحة، والسيطرة على الجريمة، والسلوكيات المنحرفة، واعتمدت للقيام بذلك عدة مؤسسات اجتماعية أهلية وحكومية مثل: المراكز والمؤسسات الصحية والاقتصادية والتربوية التي تعد من أهم المؤسسات التي ساهمت في ذلك المجال. ويقوم شرطي فنلندي بالزي الرسمي، يساعده معلم مدني بتدريس مقرر الوقاية من الجريمة، وشرحها للتلاميذ داخل الصفوف الدراسية؛ بهدف توضيح الدور الحقيقي للشرطة داخل المجتمع؛ لحماية الأفراد وممتلكاتهم، وتنفيذ القوانين وحارسها، بالإضافة إلى أن تدريس المقرر يهدف إلى توضيح وإدراك أهمية العلاقة بين رجل الأمن والمواطن في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته. وقد نتج عن تطبيق "فنلندا" لتلك السياسة العديد من الثمار المفيدة على أمنها الوطني، والمتثلة في: تقليص معدل الجريمة، وتخفيض مستوياتها، ولذلك أصبح لدى "فنلندا" أقل معدل من جرائم السرقة، مقارنة بكل دول أوروبا الشمالية؛ بفضل حملات الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف، المنفذة في المؤسسات التعليمية.

3. التجربة الأسترالية:

تعد "أستراليا" من الدول الرائدة في العمل الوقائي من الجريمة والسلوك المنحرف، حيث تم تنفيذ العديد من الأعمال الوقائية للشباب من خلال المدارس والمؤسسات التربوية. وتتمثل التجربة الأسترالية في تجربة "مقاطعة استراليا الجنوبية"، وتحديداً في إنشاء "نادي نواب الشرطة" في عام ١٩٨٥ بمنطقة "أدلايد" (Adelaide) الذي تولى تنفيذ البرنامج الشامل للسياسة الوقائية، وبترتيب من شرطة المقاطعة،

(128) زيد بن زايد أحمد الحارثي، مرجع سابق، ص، ص 85، 94.

ودعم مالي من تجارها. وقد هدف ذلك النادي إلى الاتصال بتلاميذ المدارس من سن خمس سنوات إلى أربع عشر سنة، مع تقبل عضوية التلاميذ المعوقين الأكبر سنًا. وركزت طريقة الاتصال في النادي على الأعمال الوقائية من خلال عدد من الأساليب، منها⁽¹²⁹⁾:

- نشر الوعي بين التلاميذ بمسؤولياتهم تجاه المجتمع.
 - تقوية الاتصال المباشر مع الشرطة المحلية في تكوين صداقات بين التلاميذ، ورجال الأمن.
 - تكليف التلاميذ ببعض الواجبات المناسبة لسنهم، والتي تعبر عن المسؤولية الاجتماعية.
 - تنظيم زيارات لرجال الشرطة إلى المدارس، والتحاور مع التلاميذ في المواضيع ذات الصلة بالأمن.
 - تشجيع انضمام أعضاء جدد من التلاميذ للنادي.
 - الاستعانة ببعض الوسائل المحببة للتلاميذ لتقوية العلاقة بين التلاميذ ورجال الأمن، منها: الملصقات الجميلة، والشارات المعبرة، وبعض الهدايا المحببة للتلاميذ.
- وبعد تدخل السلطات الحكومية فعليًا في أعمال النادي تحولت حملته إلى توجيه الإعلام التربوي في تعزيز الأمن الفكري باحترافية وعلى نطاق واسع، حيث أصبحت تهدف إلى⁽¹³⁰⁾.⁽¹³¹⁾:
- بعث روح المسؤولية الاجتماعية تجاه الوقاية من الجريمة لدى كافة المواطنين.
 - تنمية علاقات الصداقة الدائمة بين الشباب، والأطفال، ورجال الأمن.
 - تعليم التلاميذ مبادئ المسؤولية الجماعية، واحترام النظم والقوانين وتوضيح فائدة ذلك.
 - نشر فلسفة وأهداف الوقاية من الجريمة في المدارس.
 - تشجيع وتحفيز الأطفال المنتسبين للنادي بالهدايا والجوائز التشجيعية، ومنها: بعض الكتب التي تعالج بعض المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية، أو تعالج بعض المواضيع المرتبطة بقضايا الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف كالأمن الوقائي، وأهمية النظم والقوانين، وأضرار السلوك المنحرف.

(129) المرجع السابق، ص 88.

(130) دونا وتشيدل، وآخرون (2004) إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد نبيل نوفل، القاهرة، الدار العربية اللبنانية، ص 69. وأيضًا: عبد العزيز الحر (2001) مدرسة المستقبل، ص، ص 40، 41.

(131) راجع: وفاء محمد البرعي، مرجع سابق، ص 71.

4. التجربة الأمريكية⁽¹³²⁾ .:

اعتمدت تجربة المدارس الأمريكية على الوقاية من الجريمة في "الولايات المتحدة الأمريكية"، حيث قسمت برامج الوقاية من الجريمة في "الولايات المتحدة الأمريكية" إلى قسمين رئيسين، أحدهما: قسم تنصب فيه الجهود على تغيير مناخ المدرسة وقاعة الدراسة. وثانيهما: قسم يكون الهدف الأساسي منه إحداث تغيير إيجابي في سلوك التلميذ (معارفه ومهاراته ومعتقداته). ويشتمل القسم الخاص بتغيير مناخ المدرسة والفصل الدراسي على أربعة برامج هي:

1. برنامج بناء القدرة المدرسية: ويقوم برنامج القدرة المدرسية على التدخل لتغيير عملية صنع القرار، وبنية السلطة في المدرسة؛ بهدف تعزيز القدرة العامة للمدرسة، ويقوم هذا البرنامج على تشكيل فريق من منتسبي المدرسة والتلاميذ وأولياء الأمور، وأعضاء آخرين من المجتمع/ يتولى إعداد خطة لتحسين وضع المدرسة، ويدخل تحت هذا البرنامج جميع الجهود الموجهة لتعزيز القدرة الإدارية للمدرسة عبر قنوات الاتصال، وزيادة التعاون بين أعضاء المدرسة.

2. برنامج وضع القواعد السلوكية والقوانين المدرسية: أما برنامج وضع القوانين السلوكية والقوانين المدرسية، فيختص بالجهود التي تبذل بهدف إعادة صياغة معايير السلوك السليم، ووضع القوانين الملزمة لاتباع هذا السلوك من قبل التلاميذ. وتقوم المدرسة بالعديد من الأنشطة لنشر الوعي بتلك المعايير والقوانين وتدعيمها بين التلاميذ، ومتابعة تطبيقها من خلال المنشورات، والأنشطة اللاصفية، والأسابيع التوعوية.

3. برنامج إدارة الفصل: ويشمل برنامج إدارة الفصل استخدام بعض طرائق التدريس التي تعطي للتلاميذ دورًا إيجابيًا في عملية التعلم، وتعمل على تعزيز أدائهم التعليمي، وارتباطهم بالمدرسة. ويتم من خلال هذا البرنامج التركيز على استراتيجيات تنظيم الفصل وإدارته، ولاسيما فيما يتعلق بالأنشطة التي تهدف إلى تأسيس وتطبيق النظام داخل الفصل وإدارة الوقت، وتوزيع تلاميذ الفصل إلى مجموعات عمل، مع الاستفادة من الخبرات الخارجية في التدريس، مثل: الاستفادة من الآباء والمتطوعين، ورجال الأمن والاستشاريين المهنيين، وتدريب المعلمين على تطبيق تلك الاستراتيجيات وتقويم نتائجها.

4. برنامج توزيع التلاميذ على مجموعات: ويشمل برنامج توزيع التلاميذ إلى مجموعات إعادة تنظيم الفصول، وتلاميذ المستوى الواحد إلى وحدات أصغر؛ لتحقيق التفاعل المستمر بين التلاميذ، أو لتشكيل مجموعات

(132) دونا وتشيدل، وآخرون (2004) إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد نبيل نوفل، القاهرة، الدار العربية اللبنانية، ص 69. وأيضًا: عبد العزيز الحر (2001) مدرسة المستقبل، ص، ص 40، 41.

غير متجانسة من التلاميذ، أو لتحقيق مرونة أكبر للتدريس. ويتضمن تغيير جدول المدرسة توزيع التلاميذ حسب قدراتهم ومستوى تحصيلهم أو سلوكهم، أو وضع بعض التلاميذ ذوي المشكلات الخاصة في مجموعة، في حين يتضمن القسم الخاص لهذا البرنامج عدة برامج فرعية، هي:

- البرنامج التعليمي: ويتضمن استراتيجيات التدخل لتغيير سلوك التلاميذ ومعارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم من البرنامج التعليمي، ويتم التركيز في البرنامج التعليمي على تقديم المعلومات والحقائق للتلاميذ، والرفع من مستوى وعيهم حول آثار السلوك السلبي، وتعظيم قدرتهم على إدراك الحالات الخطرة، والمؤذية والضارة، وطرق الاستجابة الملائمة لها، وزيادة تقديرهم لإيجابيات التنوع في المجتمع، واحترام هذا التنوع، وتحسين خصائصهم الأخلاقية، ومن ذلك برنامج التدريب على مقاومة استخدام المخدرات في المدارس الأمريكية.
 - برنامج تعديل السلوك: وهي عبارة عن استراتيجيات تعديل السلوك، فتركز بشكل مباشر على تغيير السلوك غير السوي، ومراقبة بعض أنماطه لمدة من الزمن، وفقاً لأهداف سلوكية، مع استخدام التغذية الراجعة، واستراتيجيات التعزيز الإيجابي أو السلبي لتنقية أي تغيير؛ مما يؤدي إلى تشكيل السلوك الإيجابي المرغوب لدى التلاميذ.
 - برامج الزملاء: وهي برامج إلى تدريب التلاميذ لمساعدة زملائهم الآخرين على تقديم المشورة لهم، أو التوسط في حالات النزاع.
 - برامج الإرشاد والمراقبة: وتشمل تقديم الإرشاد والتوجيه الفردي للتلاميذ المحتاجين، وإدارة بعض الحالات الخاصة، والتدخل العلاجي لبعض المجموعات التلاميذ، التي تعاني من مشكلات متشابهة.
 - برامج الأنشطة الترفيهية والإثرائية، والمساهمة في شغل أوقات الفراغ، فتشمل: تقديم بدائل إيجابية تبعد التلاميذ عن المناخ المؤدي إلى السلوك الجانح أو المخالف للقوانين، وذلك من خلال مراكز الترفيه الشبابي، والبرامج المقدمة بعد نهاية اليوم الدراسي، أو في أيام العطل والإجازات.
5. نماذج أوروبية في تحقيق الأمن الفكري:

اعتمدت بعض الحكومات الأوروبية نماذج مبتكرة غير تقليدية بعيدة المدى؛ لمواجهة التطرف والإرهاب، وتحقيق الأمن الفكري، وذلك بإعادة التوجيه والدمج، مستندة إلى سياسات ليبرالية في التعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين من الشرق الأوسط، على أساس مبدأ المواطنة في إطار الديمقراطية وحكم القانون، حتى توفر فرصاً أخرى لإعادة التأهيل والاندماج في المجتمع من خلال

التعامل بصورة فردية مع دوافع المقاتلين الأجانب العائدين، ومعرفة الأسباب التي دفعتهم للانضمام إلى جماعات إرهابية أو متشددة، وتلك التي حملتهم على خيار الانشقاق والعودة مرة أخرى إلى بلدانهم، وتجنب التعامل معهم كإرهابيين ومتطرفين، حتى يمكن تحويلهم وإعادة إدماجهم؛ لأن دوافع الالتحاق بجماعات ومنظمات إرهابية ومتطرفة متنوعة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا، وليست إيديولوجية دينية محضة.

وللتعامل الرشيد مع تلك الجماعات، فقد برزت في أوروبا مجموعة من البرامج التي تقوم على سياسة الاحتواء وفق مقاربات غير تقليدية، تعتمد على إعادة التوجيه وإدارة الاعتقاد، وعمليات الإدماج في المجتمع، حيث تبنت بعض الدول الأوروبية برامج للتعامل مع العائدين من بؤر الصراعات والعناصر المتطرفة كحالات فردية، وتم دراسة كل منها على حدة، بتنوع أساليب التعامل بين إعادة التأهيل الفكري، والرعاية النفسية، والدمج المجتمعي.

ومن أهم برامج الدمج المجتمعي "نموذج أرهوس"، و"أرهوس" هي ثاني أكبر مدينة في "الدنمارك"، ويقوم هذا البرنامج على مشاركة الأجهزة الأمنية مع المجتمعات المحلية؛ لمنع المقاتلين الأجانب من المغادرة من خلال "برنامج الوقاية المبكرة"، وتشجيع الآخرين على العودة من خلال "برنامج الخروج"، ثم دمج المتطرفين من خلال توفير فرص لاستكمال الدراسة، وتوفير فرص معيشية ومهنية، وتقديم مزايا اجتماعية؛ بهدف دفعهم إلى نبذ التطرف والعنف⁽¹³³⁾.

ويعد الأستاذ "برين برتيلسن" أستاذ علم النفس بجامعة أرهوس من أهم رواد التجربة الدنماركية، اتخذ أبحاثه في "علم النفس والحياة" أساسًا علميًا لـ "نموذج أرهوس"، حيث ذكر: إن ما يُسمّى بـ "نموذج أرهوس" يتمحور حول احتواء أولئك الشباب الذين يواجهون مشكلات مشابهة لما يواجهه شباب كثيرون حول العالم لبناء حياتهم، وفهم العالم من حولهم، وإيجاد مساحة ومعنى في مجتمعاتهم، وما علينا أن نقوله لهم: "إذا لم ترتكبوا أي نوع من الجرائم، فسوف نساعدكم على إيجاد طريق للعودة"⁽¹³⁴⁾.

ويلخص "ألان أرسليف"، وهو المسؤول عن دور الشرطة في برنامج معالجة التطرف في "أرهوس"، طبيعة البرامج التكاملية بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني بالقول: "من السهل تمرير قوانين صارمة، ولكن من الصعب التعامل بحق ووقت طويل مع أولئك الأفراد، وهي عملية تحتاج مجموعات

(133) تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟، مرجع سابق، ص 8.

(134) دانيال كوشيس، الإرهاب في أكثر أماكن الأرض سعادة، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، جريدة الغد، على الرابط:

<http://www.alghad.com>

من الخبراء، والمستشارين النفسيين، والرعاية الصحية، والمساعدة على العودة إلى المسار التعليمي أو المهني، والبحث عن إقامة، فهي عملية عودة إلى نمط الحياة اليومية الطبيعية، والانسجام مع المجتمع، ونحن لا نفعّلها انطلاقاً من أي معتقدات سياسية، ولكن لأننا نعتقد أنها تنجح في النهاية، على أن تتم هذه العملية بالتوازي مع حوارات مفتوحة ومكثفة وصعبة في أحيان كثيرة، مع الذين سافروا إلى سوريا والعراق، ومعظمهم يعملون الآن أو عادوا للدراسة"⁽¹³⁵⁾.

والجزء الأهم والأبرز في "برنامج آرهوس"، كما يقول هو استخدامه لمعلمين شخصيين لأولئك المقاتلين العائدين، أو الراغبين في العودة إلى القتال أن يلجؤوا إليهم فيما يخص حياتهم اليومية، والدخول معهم في حوارات جدية بشأن الدين والأخلاق، إذ يقول عمدة "آرهوس": "لا يمكنك ببساطة تمرير قوانين تفرض على الناس كيف يفكرون وبما يؤمنون، ولكن يمكنك أن تعمل بإخلاص من أجل الحوار والاندماج في المجتمع، وفقاً للمنهج الأفقي القائم على تفاصيل الحياة اليومية"⁽¹³⁶⁾.

وعلى ذلك أصبح نموذج "آرهوس" نقطة نقاش محورية وأساسية في التعامل مع النزوع نحو التطرف والإرهاب، وعمليات إعادة التوجيه والدمج، إذ يقدم النموذج إجابة على سؤال "كيف نمنعهم من التوجّه إلى مناطق النزاع وحمل السلاح والتدريب عليه، ثم العودة إلى مجتمعاتهم، وقد أصبحوا أكثر تشدداً؟"، وفي هذا السياق يقول الخبير في شؤون التوجّه نحو التشدد "جوناثان بيردويل" بأن: "هناك وعياً بين الخبراء بأن نموذج "آرهوس" هو الأفضل الآن، ويجب نشره في باقي المدن الأوروبية"⁽¹³⁷⁾.

وفي "ألمانيا" ظهر مشروع مبتكر، يعرف باسم "برنامج حياة"، ونفذ بالشراكة مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين منذ كانون الثاني/يناير 2012، وذلك لتقويم فردي للمقاتلين الأجانب العائدين، وعندما يكون ذلك ممكناً، يتم توجيههم من خلال عملية الإرشاد، وإعادة الدمج في برلين وألمانيا الشرقية. وتؤكد مستشارة المشروع "جوليا برزك" أنه "يجب علينا أن نفرّق بين أنواع العائدين، وندرّك أن زجّهم

(135) تشارلز ليستر، مرجع سابق، ص 9.

(136) نموذج آرهوس... هل ينجح في وقف انضمام الأوربيين الي "داعش"؟، ترجمة وتحرير نون بوست، على الرابط:

<http://www.noonpost.net>

(137) ناصر السهلي، "آرهوس"... نموذج لمحاربة "البيئة المتشددة" أوروبياً ، العربي الجديد، الموقع:

<http://www.alaraby.co.uk>

جميعاً في السجن قد يعزز في الواقع من التطرف، ولذلك فنحن بحاجة إلى فتح بعض الأبواب من أجل تأمين مخارج"⁽¹³⁸⁾.

ويرتكز النموذج المنهجي "لبرنامج حياة" على عملية ثلاثية الجوانب لنزع التطرف من شأنها أن تشجع على إعادة دمج تدريجية في المجتمع، وهي"⁽¹³⁹⁾.

أولاً: الجانب العقائدي: ويستند إلى نزع الشرعية، وإبطال خطاب الجماعة الجهادية، وتشجيع المقاتلين الأجانب على التصالح مع ماضيهم.

ثانياً: الجانب العملي: ويقوم على مساعدة المقاتلين الأجانب في العثور على عمل، أو تعليمهم، أو تدريبهم، وعلى إيجاد سكن لهم.

ثالثاً: الجانب العاطفي: ويعتمد على معالجة الاحتياجات العاطفية للمقاتلين الأجانب؛ لكي يجدوا الدعم من قبل عائلاتهم، وإنشاء مرجعية اجتماعية بديلة"⁽¹⁴⁰⁾.

وعلى ذلك، يقوم "برنامج حياة" في "ألمانيا" على التكامل بين التأهيل العقائدي والفكري والنفسي، بالتوازي مع التأهيل الوظيفي والمجتمعي لدمج المتطرفين في الحياة العامة، ومعالجة شعورهم بالاعتراب المجتمعي، وذلك بالتركيز على تأمين فرص العمل والسكن والتعليم والإرشاد، دون تغيير العقيدة الإسلامية"⁽¹⁴¹⁾.

وفي هذا السياق، عملت دول أوروبية عديدة إلى جانب "الولايات المتحدة الأمريكية" على تبني برامج مبتكرة مماثلة لنموذج "آرهوس" الدنماركي، ومشروع "حياة" الألماني. ففي "الولايات المتحدة الأمريكية" أعلن المدعي العام الأمريكي "إريك هولدر" في 15 أيلول/ سبتمبر 2014 عن وضع وزارة العدل الأمريكية برنامجاً لمكافحة انتشار الأفكار المتطرفة، والتعامل الاستباقي مع تصاعد معدلات تجنيد الشباب لصالح التنظيمات المتطرفة من خلال التأهيل النفسي، والرعاية النفسية والاجتماعية والدينية للفئات المحتملة انضمامها للتنظيمات الإرهابية.

(138) الخطر المزدوج: آليات مواجهة تهديدات "العائدين من بؤر التطرف"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، الموقع: <http://www.rcssmideast.org>

(139) راجع: جيل دي كيرشوف، جيكونب بندسغارد، دوغ ستون، وماتيو ليفيت، إعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم، معهد واشنطن، الموقع: <http://www.washingtoninstitute.org>

(140) تشارلز ليستر، مرجع سابق، ص 10.

(141) الخطر المزدوج، مرجع سابق.

كما تبنت "بلجيكا" نموذجًا مشابهًا يقوم بالاعتماد على علم النفس في تحديد دوافع الانضمام للتنظيمات الإرهابية عبر إخضاع العائدين من سوريا لمتابعة نفسية واجتماعية؛ لتحديد المحفزات الدافعة لتبني التوجهات الراديكالية والخطاب العقائدي الذي تتبعه التنظيمات الإرهابية في اجتذاب كوادر جديدة من بين الشباب، وتبنت "فرنسا" برنامجًا لمكافحة التطرف، في تشرين ثاني/ أكتوبر 2013، يقوم على اطلاق حملات توعية لتشجيع الآباء والأمهات على الإبلاغ عن أي تحول في سلوكيات ومعتقدات أبنائهم، ومنع هجرة الأبناء القصر دون موافقة أولياء أمورهم، واختراق ومنع المواقع الراديكالية التي تقوم ببث المعتقدات التكفيرية، واستقطاب الشباب للقتال في سوريا والعراق، وتوازي ذلك مع تأسيس "ألمانيا" مراكز اتصال إلى جانب مشروع "حياة" لتقديم المشورة للأسر في حالة ظهور بوادر للتطرف الديني لدى أبنائهم، وتقديم التوعية النفسية والاجتماعية والدينية للشباب المحتمل تجنيدهم في صفوف التنظيمات المتطرفة⁽¹⁴²⁾.

6. نماذج عربية في تعزيز الأمن الفكري:

انطلقت النماذج العربية من احتواء الجماعات المتطرفة للحد من الإرهاب؛ لأن محاربة الإرهاب ونزع التطرف العنيف أكثر تعقيدًا في العالم العربي من نظيرتها في الدول الغربية، في حين أن الخطر الأكبر في الدول الغربية يقتصر على مسألة المقاتلين الأجانب أساسًا، والخشية من تنفيذ هجمات انتقامية، وهي ظاهرة أقلية لا تستهدف السيطرة المكانية، ومن ثم فتأثيراتها محدودة؛ كون المسلمين يشكلون أقلية، وهم غالبًا ما ينتمون إلى مدارس إسلامية أكثر اعتدالاً. أما في العالم العربي فالخطورة مزدوجة إذ لا تقتصر عمليات التنظيمات الجهادية على الضربات الانتقامية، بل تعمل على فرض السيطرة، وإمكانية قلب الحكومات وتطبيق الشريعة، فأهدافها تشمل الدولة والمجتمع عسكريًا وايدولوجيًا، وأنشطتها متنوعة، وتضم حركات وجماعات واسعة الانتشار. وقد باتت التنظيمات الجهادية الأشد راديكالية، مثل: "تنظيم الدولة الإسلامية"، و"قاعدة الجهاد" تسيطر على أماكن واسعة في بلدان عربية عديدة، مثل: العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن، ومصر، والصومال، كما أن الإيديولوجية الجهادية تتمتع بدعم وإسناد خلايا ومجاميع وشبكات تتمتع بحواضن اجتماعية متعاطفة في محيط عربي إسلامي تشكل الديانة الإسلامية مكونًا أساسيًا في تحديد هويته وتوجهاته وسلوكياته.

(142) سياسات الاحتواء: الدلالات الإقليمية لتطبيقات "المناصحة الفكرية" بالدول الغربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، على الرابط: <http://www.rcssmideast.org>

وقد ظهرت مبادرات ومشاريع وبرامج غير تقليدية تركز على الأسباب العميقة، والمعالجات بعيدة المدى، إلا أن العيوب الأساسية في المعالجات العربية أنها تنشأ في أغلبها من طرف المؤسسات الحكومية عموماً، وأجهزتها الأمنية خصوصاً، وليس من طرف مؤسسات المجتمع المدني التي أضعفتها الحكومات، وحدثت من أنشطتها، وتعرض لضغوطات من قبل المؤسسات والأجهزة.

ومن أهم النماذج العربية الفكرية في تحقيق الأمن الفكري، ما يأتي⁽¹⁴³⁾:

1. المبادرات الفكرية: تستند إلى تفكيك الإيديولوجية الجهادية العنيفة، وبيان مخالفتها لوسطية الإسلام ونهجه المعتدل، حيث ظهرت "المبادرة الأردنية" المبنية على تشكيل ائتلاف واسع يضم نخبة كبيرة من علماء العالمين العربي والإسلامي؛ للتباحث في وضع أسس ومبادئ إسلامية تناهض التطرف والانغلاق، وتقوم على الحوار والاختلاف، في حين أسفرت هذه المبادرة عن تأسيس "رسالة عمان" 2005، وهي مبادرة فكرية تقوم على مناهضة التطرف العنيف والإرهاب، وترسيخ قيم التسامح⁽¹⁴⁴⁾.

2. المبادرة المصرية في مواجهة الفكرية: وفي "مصر" تصاعد دور "الأزهر الشريف"، و"دار الإفتاء المصرية" في مواجهة الفكرية، وفي أكثر من اتجاه، ومن أهمها⁽¹⁴⁵⁾:

- المرصد الفكري: حيث تم تدشين مرصد الأزهر باللغة الأجنبية الذي تمكن من الكشف عن أسباب انضمام الأفراد للحركات المتطرفة، ورصد ما يبثه "تنظيم الدولة الإسلامية" من رسائل وأفكار موجهة إلى الشباب، والرد عليها باللغة نفسها التي نشرت بها.
- قوافل السلام: وهي تطوف حول العالم لنشر ثقافة السلام وتصحيح المفاهيم المغلوطة، ودعوة النخب العربية والإسلامية كل في مجال تخصصه لتجفيف منابع الفكر المتطرف.
- المؤتمرات العالمية: نظم الأزهر عددًا من المؤتمرات لمحاربة التطرف والإرهاب، ومن أبرزها: "مؤتمر الأزهر العالمي" في مواجهة التطرف والإرهاب الذي عقد في ديسمبر 2014.
- المبادرات العالمية: قامت دار الافتاء المصرية بأدوار متعددة في محاربة التطرف فكريًا في مستويات مختلفة، إذ صدرت عنها قرابة (10) مبادرات عالمية من بينها مبادرة تحت عنوان "لا تتحدث باسمي".

(143) رويدا علي ناشر (2017): رؤية مستقبلية مقترحة للحد من دور القنوات الفضائية في تكوين الفكر المتطرف لدى طلبة الجامعات اليمينية، رسالة دكتوراه، كلية التربية - جامعة تعز، ص 90.

(144) نوح مصطفى الفقيه (2008): رسالة عمان تعريف وبيان، دار المأمون، عمان، ص 12.

(145) للمزيد راجع: أحمد الشورى، حدود الفاعلية: هل تتمكن دول الإقليم من مكافحة الإرهاب فكرياً؟، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، على الرابط: <http://www.rcssmidest.org>

▪ مجلة الرؤية: وهي مجلة إلكترونية بعنوان "دابق"، وتقوم بالرد على مجلة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش الإلكترونية" بلغات متعددة⁽¹⁴⁶⁾.

3. منتديات ومراكز الوسطية: طرحت دول عربية أخرى نماذج مغايرة تعتمد على تعزيز التيار الوسطي في مواجهة التطرف، حيث تأسس "المنتدى العالمي للوسطية" في العاصمة الأردنية عمان، وقد أصدر إعلان عمان الأول عن وسطية واعتدال الإسلام الذي صدر بالتزامن مع عقد مؤتمره التأسيسي الأول سنة 2004، ووقع على الرسالة قرابة سبعين شخصية فكرية ودينية من بلدان عربية عديدة، ومن أعضاء المنتدى. وهناك فروع للمنتدى العالمي للوسطية في المغرب، ومصر، والسودان، واليمن، وبغداد، والأنبار، وكردستان العراق، والهند، والباكستان، والجزائر، ويتعاون هذا المنتدى مع منتدى الوسطية في لبنان، ومع مركز الدراسات الإسلامية في دمشق، كما تم افتتاح (10) فروع للمنتدى في الأردن⁽¹⁴⁷⁾. وفي "الكويت" تم تأسيس "المركز العالمي للوسطية" في عام 2007 الذي استهدف نشر الخطاب الديني الوسطي بين الشباب من خلال التعليم والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، مستعيناً بعدد من الدعاة ورجال الدين المتخصصين؛ بهدف مجابهة الأفكار المتطرفة التي تطرحها التنظيمات الإرهابية. وجاء تأسيس هذا المركز بغية نشر القيم السامية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة لدى المسلمين، وغيرهم على حد سواء، وذلك ردًا على موجات العنف والإرهاب التي انتشرت في مختلف أنحاء العالم، ولم يقتصر نشاط المركز على الكويت فحسب، بل امتد إلى أنحاء العالم ككل⁽¹⁴⁸⁾. وفي "قطر" تأسس "مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد" في عام 2008، ويعمل المركز على تعزيز مفهوم الوسطية، وإحياء الفكر الإسلامي من خلال إحياء البحث العلمي؛ للمساهمة بطور جديد من الحضارة الإسلامية. وتتمحور رؤية المركز بإقامة مجتمع مبني على الوسطية والتعاون المنفتح والعدالة المستنيرة، مدعمًا بالمعرفة التي تتفاعل مع القضايا المعاصرة، مثل: الديمقراطية، والاقتصاد، وحقوق الإنسان، ودور المرأة والعائلة، والمشكلات البيئية، وتحديات الحرب والسلام، والعنف والإرهاب، والتخلف والفساد⁽¹⁴⁹⁾.

(146) المرجع السابق.

(147) المنتدى العالمي للوسطية، الفكرة والتأسيس: الوثيقة التوجيهية، الموقع الرسمي للمنتدى، على الرابط:

<http://www.wasatyea.net>

(148) المركز العالمي للوسطية، منبر للتسامح الفكري، روسيا اليوم، على الرابط: <https://arabic.rt.com/news>

(149) مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد، على الرابط: <http://www.qfis.edu.qa>

4. تجربة السعودية في إعادة التأهيل والتوجيه والدمج: تُعد تجربة المناصحة الفكرية في "المملكة العربية السعودية" من أحد النماذج المرجعية لبرامج مكافحة التطرف الفكري على امتداد الإقليم⁽¹⁵⁰⁾، وقد بدأت فكرته من تأسيس مركز "محمد بن نايف للمناصحة والرعاية" في نيسان/ إبريل 2003، بتوجيه من الأمير "محمد بن نايف بن عبدالعزيز" عندما كان وزيراً للداخلية، وبدأ تطوير عمل المركز عام 2006 لاستيعاب المتورطين في الفكر الضال، وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتصحيح مفاهيمهم عن طريق الاستفادة من برامج المركز المختلفة، والوصول بالمستفيد منه لمستوى فكري آمن ومتوازن له ولمجتمعه، ومساعدة المستفيد منه أيضاً على مواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية التي قد تواجهه بعد إكمال تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقه، كما تساعد برامج المركز من غُرر بهم لإدراك أخطائهم والعودة إلى جادة الصواب، والاندماج بالمجتمع مواطنين صالحين ومنتجين لصالحهم وأسرههم ووطنهم، ويركز البرنامج على الأبعاد النفسية والدينية والفكرية والاجتماعية، بحيث يصبح اجتياز البرنامج شرطاً للإفراج عن المتهمين بالتطرف والمشاركة في التنظيمات الإرهابية⁽¹⁵¹⁾. وفي عام 2004 أعلنت "وزارة التربية والتعليم السعودية" عن إعداد مشروع "رعاية الفكر وتعزيز السلوك"؛ لرعاية المنتمين إلى المؤسسات التعليمية من معلمين ومعلمات وتلاميذ وتلميذات، والعناية بالبيئة المدرسية وحمايتها من الفكر المنحرف. وفي عام 2006 أعلن عن بدء وزارة التربية والتعليم بتنفيذ برنامج عن الأمن الفكري على مستوى السعودية، ثم عادت الوزارة وأعلنت في عام 2008 عن إطلاق أضخم مشروع لمواجهة الانحرافات الفكرية في مدارس البنين والبنات باسم برنامج "الأمن الفكري"، واتخذت شعاراً له "فكر آمن.. حياة مطمئنة"، بعد أن تم إخضاع المعلمين لدورات وبرامج تدريبية، وتم تشكيل لجنة لمتابعة برنامج حماية الأمن الفكري برئاسة نائب الوزير⁽¹⁵²⁾. كما عملت السعودية على تدشين مشروع يحمل اسم "البصيرة" في 28 أيلول/ سبتمبر 2014؛ بهدف الرد على الأفكار المشوهة التي تعتمد عليها التنظيمات المتطرفة في شرعنة أعمال العنف والتطرف من خلال رصد الوثائق والمواقع الإلكترونية، وكتب المنظرين لفكر الجماعات المتطرفة، ونشر

(150) لمزيد من التفصيل: انظر: كريستوفر بوشيك، الاستراتيجية السعودية الليّنة في مكافحة الإرهاب: الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهة، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط، العدد 97، أيلول/ سبتمبر 2008، على الرابط: <http://carnegieendowment.org>

(151) سياسات الاحتواء: الدلالات الإقليمية لتطبيقات "المناصحة الفكرية" بالدول الغربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

(152) الجهود الفكرية السعودية لمواجهة الإرهاب، موقع السكينة، على الرابط: <http://www.assakina.com>

أطروحات عقيدية مضادة عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، والمؤسسات الدينية والتعليمية⁽¹⁵³⁾.

5. مراكز التشبيك الدولي: تم افتتاح مركز "هداية" في مدينة "أبوظبي" عاصمة "دولة الإمارات العربية المتحدة" في (15) ديسمبر 2012، ويعد أول مركز دولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف. وكانت البداية أثناء الاجتماع الوزاري لانطلاق أعمال المنتدى العالمي لمكافحة التطرف في "نيويورك" في شهر سبتمبر 2011، حيث عرضت "دولة الإمارات العربية المتحدة" آنذاك استضافتها للمركز، وقدمت مساهمة مالية كبيرة لدعمه في مراحل التأسيسية، وجاء تأسيس المركز استجابة للرغبة المتنامية لدى المجتمع الدولي، وأعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في وجود مؤسسة مستقلة ومكرسة للحوار والتدريب والتعاون والبحوث في مجال مكافحة التطرف والعنف بكافة أشكاله ومظاهره، على أن يجمع الخبراء والخبرات والتجارب من جميع أنحاء العالم. ويؤمن "مركز هداية" بالحل الوقائي عبر منع الأفراد من الانحدار في طريق الراديكالية، واعتناق مذهب العنف ودعم الإرهاب، لذلك يسعى المركز بالتعاون مع دول العالم؛ لإثراء بعض الأفراد الذين وطأت أقدامهم هذا الدرب المنحرف وردداهم عنه قبل تورطهم فيه بالكامل، ساعياً نحو تذليل التحديات الاستراتيجية طويلة الأمد⁽¹⁵⁴⁾. ومن أبرز أنشطة المركز تنظيمه جلستين نقاشيتين حول نزع السلاح، وسياسات إعادة الإدماج بالتعاون مع "المركز العالمي للأمن التعاوني" في "نيويورك" في (23) سبتمبر 2014، وقد سبقه تنظيم اجتماع للخبراء حول تدابير مكافحة التطرف، والتصدي لظاهرة المقاتلين الأجانب بالتعاون مع "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" في منتصف مايو 2014، فضلاً عن المشاركة في تنظيم فعالية على هامش الاجتماع الرابع لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية؛ لمكافحة الإرهاب في نيويورك في يونيو 2014؛ بهدف بحث التكامل بين الأمن والتنمية الإنسانية، وكيفية الاستفادة من هذا التكامل في مكافحة التطرف العنيف⁽¹⁵⁵⁾.

6. تجربة المغرب في سياسة الدمج وهيكلية الحقل الديني: تعد التجربة المغربية أحد النماذج الإرشادية في نزع التطرف على المدى البعيد: من خلال توفير بيئة سياسية تقوم على إدماج الاعتدال عن طريق توفير الدمج السياسي للاعتدال، وإعادة هيكلة الحقل الديني، وذلك بالتركيز على التعامل مع القيادات الإرهابية بالسجون القادرة على استقطاب كوادر جديدة، وعزلها عن بقية النزلاء، وتطبيق برامج التوعية الفكرية، وإعادة تأهيل المتعاطفين الأصغر سناً، والأكثر قابلية لتصحيح عقائدهم، واندماجهم في المجتمع. وتتمثل العناصر الأساسية في استراتيجية "المغرب" لمكافحة التطرف في: إعادة تنظيم كيانات الدولة الدينية، عن طريق برنامج يتم تعميمه ونشره رسمياً، وتأسيس "مديرية التعليم العتيق" في "وزارة الأوقاف والشؤون

(153) محمد بن نايف يقود مشروعاً يفتد شبهات الإرهابيين، العربية، على الرابط: <http://www.alarabiya.net>

(154) قصة البداية، موقع مركز هداية، على الرابط: <http://hedayah.ae>

(155) سياسات الاحتواء: الدلالات الإقليمية لتطبيقات "المناصحة الفكرية" بالدول الغربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

الإسلامية"، والغاء مركزية عمليات الوزارة، إلى جانب مراجعة القوانين التي ترعى أماكن العبادة الإسلامية، وتشكيل مجلس ديني في أوروبا للجالية المغربية، والاستعانة بالمحطات الإذاعية والتلفزيونية للترويج للتعاليم المعتدلة، ومراجعة الكتب والمناهج التعليمية. كما تضمنت استراتيجية الرباط لمكافحة التطرف مجموعة من الإصلاحات السياسية التي نصت عليها التعديلات الدستورية الأخيرة، ومشروع "الجهوية المتقدمة"، وكذا التعاطي مع المتشددون في السجون وإعادة دمجهم في المجتمع بنجاح، ومن هذا المنطلق يُمنح المسجونون المغاربة فرصة متابعة تحصيلهم العلمي؛ لكي ينالوا شهادات جامعية، وفضلاً عن ذلك تقيم الحكومة شراكات مع المؤسسات الخاصة لتوفير فرص العمل والتدريب والتوظيف في النهاية لهؤلاء السجناء بعد الإفراج عنهم⁽¹⁵⁶⁾.

7. ومن أكثر برامج اجتثاث التطرف - بحسب "جون هورغان" - هي التي تخدم المتطرفين السابقين، ومساعدة السجناء على الاستعداد لمواجهة تحديات إعادة إدراج أنفسهم في الحياة اليومية، شأنهم شأن المجرمين العاديين، وتدريب السجناء على مراقبة ما بعد الإفراج، ويعلمون أنهم ربما سيظلون دائماً تحت شيء من خطر إعادة الانخراط، وعادة ما يكون الهدف الرئيس لمثل هذه البرامج هو زيادة تنبيه ذهن الفرد لهذه المخاطر كشكل من الوقاية على المدى الأبعد ضد إعادة الانخراط⁽¹⁵⁷⁾.

وعلى الرغم من كثرة البرامج المحلية والإقليمية والدولية في مجال نزع التطرف، فإن نتائجها محدودة رغم النفقات الكبيرة، ولكن لا غنى عن الاستمرار والتطوير والمثابرة.

(156) أحمد الشورى، حدود الفاعلية: هل تتمكن دول الإقليم من مكافحة الإرهاب فكرياً؟، مرجع سابق.

(157) جون هورغان، كيف يتم نزع التطرف من الإرهابيين السابقين؟، ترجمة علاء الدين أبو زينة جريدة الغد، على

الرابط: <http://www.alghad.com>

الفصل الرابع

سيناريوهات مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية

- ❖ تمهيد.
- ❖ أولاً: أسس استشراف مستقبل الأمن الفكري.
- ❖ ثانياً: مفهوم السيناريوهات وأهدافها.
- ❖ ثالثاً: معايير جودة السيناريوهات الاستهدافية.
- ❖ رابعاً: المنطلقات الفكرية لاستشراف المستقبل.
- ❖ خامساً: خطوات بناء السيناريوهات.
- ❖ سادساً: منهجية استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
- ❖ سابعاً: سيناريوهات استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.

تمهيد:

لا عجب أن تزايد الاهتمام بالمستقبل، كلما صادفت المجتمعات والمؤسسات التعليمية ظواهر محيرة، وكوارث ومحن تُعقد ظروفها، وتهدد وجودها ليس شغفًا في معرفة كنه ما يدور حولها؛ بما يكفل لها توفير احتياجاتها المادية والفكرية فحسب، وإنما - أيضًا - ضرورة لارتياح مجاهل المستقبل، وتوقع ما يخبئه من مفاجآت ومخاطر؛ كي تؤمن شرها وتضمن لنفسها الأمن والسلامة، والتطلع إلى مستقبل واعد بالأمل.

وفي هذا السياق، يري "المهدي المنجرة" أن التخلف هو - قبل كل شيء - نوع من الهوة بين الوقائع وتوقعها، وما حدوث الواقعة أو المشكلة إلا برهان على عدم التوقع، وبالتالي دليل على عدم وجود رؤية مستقبلية تظهر أن هذا المجتمع يريد أن يكون غده أفضل من يومه، ولهذا فأبرز ما في الدراسات المستقبلية هو إذكاء روح الأمل، والتبصر بالمستقبل كعملية إيجابية وقائية⁽¹⁵⁸⁾.

وما تزايد الدراسات المستقبلية حجمًا ونوعًا ومستوى؛ إلا مؤشر على أن المستقبل يحمل في طياته تغيرات مذهلة لمجتمعات القرن الحادي والعشرين كمحاولة لاستشراف صور المستقبل ليس لتفادي مخاطره، والاستعداد لمواجهةها فحسب؛ وإنما أيضًا للكشف عن اتجاهات التغير فيه، وما يتيح من إمكانات وبدائل متاحة، تمكن من رسم صورة المستقبل المنشود، والسير نحوه بقدرة واقتدار⁽¹⁵⁹⁾.

وما دام التغير سنة الحياة البشرية، واحتمالات صور المستقبل متعددة؛ فإن السلبية الكاملة هي الامتناع عن محاولة اكتشاف صور المستقبل المتاحة، واختيار البديل الممكن في ضوء الإمكانيات المتوافرة، بمنظور محلي واقعي يأخذ في اعتباره الأبعاد المجتمعية، ويعكس ما فيها من مكونات أصيلة، ويأخذ في اعتباره المؤثرات الثقافية العالمية ومتغيرات العصر، والتعرف على سبل توظيفها الأمثل؛ لأن المستقبل ليس قدرًا محتومًا، وبالتالي فتركه دون استهداف مشهد معين له والسير نحوه يعني أن أحد مشاهد أو صور المستقبل سيُفرض على هذه المجتمعات ونظم تربيتها بكل علاته، وبتكاليف باهظة، وبناتج كارثية.

(158) المهدي المنجرة (2007): الإهانة في عالم الميغا إمبريالية، قراءة عبد الكريم غريبة، مجلة عالم التربية، العدد 17،

2007، منشورات عالم التربية، ص 67.

(159) راجع: أحمد علي الحاج (2008): مسيرة التعليم الأساسي والثانوي في البلاد العربية، فازت بجائزة هائل سعيد

لعام 2009، ص 178.

وهنا فالمستقبل ليس امتدادًا للحاضر وإنما هو الحصيلة التراكمية لما يتتابع من أحداث وعمليات التغيير النابعة من المجتمع، أو الوافدة إليه⁽¹⁶⁰⁾، وبالتالي فصور المستقبل تتوقف - إلى حد بعيد - على القرارات التي تتخذ في الحاضر القائمة على محاولة استقراء آثارها التراكمية في الآماد القريبة والطويلة المدى، حتى يمكن الوصول أو الاقتراب من الصورة أو البديل الأفضل في المستقبل. ولعل رصد الآثار المستقبلية للأمن الفكري في الجامعات اليمينية أحوج ما يكون؛ لأن آثاره تمتد لتشمل المجتمع كله، ومن ثم فأى تقصير في استشراف مستقبل الأمن الفكري ينعكس سلبيًا على كل مناحي حياة المجتمع.

ويمكن تناول هذا الفصل وفق المواضيع الآتية:

أولاً: أسس استشراف مستقبل الأمن الفكري:

قبل تحديد أسلوب استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمينية لعله من المفيد عرض أساليب استشراف المستقبل؛ للوقوف على أي الأساليب أكثر فائدة لاستشراف الآثار المستقبلية للأمن الفكري في الجامعات اليمينية، وذلك على النحو الآتي⁽¹⁶¹⁾.

1. الأساليب التقليدية للدراسات المستقبلية:

شاع استخدام العديد من أساليب الدراسات المستقبلية خلال النصف الأول من القرن العشرين في اتخاذ القرارات ولاسيما في الإدارة والتخطيط؛ مما مكن نظم المجتمع والشركات أو المؤسسات من تحقيق قدر كبير من النجاح في استشراف المستقبل، ما لبثت أن تزايدت هذه الأساليب، واتسع استخدامها في أغراض شتى، غير أنها صارت تقليدية؛ نتيجة لحدوث قفزة نوعية، بل وكمية في أساليب استشراف المستقبل، ويمكن عرض الأساليب التقليدية لاستشراف المستقبل، وذلك على النحو الآتي⁽¹⁶²⁾.

1. أسلوب استقراء اتجاهات الماضي: ويقوم على افتراض أن العوامل والقوى التي كانت تؤثر في تشكيل الماضي سوف يستمر تأثيرها في المستقبل بنفس الدرجة، بيد أن هذا الأسلوب يواجه نقاط ضعف

(160) إبراهيم سعد الدين، وآخرون (1982): صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، بيروت، ص 11.

(161) أحمد علي الحاج (2013): أساليب استشراف مستقبل التخطيط التربوي الاستراتيجي، صنعاء، المتفوق، ص، ص 31، 34.

(162) محمد فالح الجهني (2012): الدراسات المستقبلية شغف العلم وإشكالات المنهج، مجلة المعرفة العدد 175 / 17، يناير 2012، الموقع: <http://www.q8mool.com> ، وأيضاً: الموقع: <http://www.arab-api.org>

- بافتراضه ثبات اتجاهات الماضي في المستقبل، ولذلك وجدت أساليب إحصائية وفنية جديدة تتغلب على نقاط الضعف تلك لاستقراء الاتجاهات بكفاية عالية.
2. أسلوب الاستشراف عن طريق التخمين الذكي: ويعتمد على "الحدس" في تقدير بعض جوانب المستقبل، غير أن مثل هذا الأسلوب قد يصادفه الفشل أكثر من النجاح.
3. أسلوب الاستشراف عن طريق الإسقاطات: وذلك اعتمادًا على استقراء الاتجاهات الماضية، ولكن باستخدام نموذج قياس يضم عددًا من العلاقات بين عدد من المتغيرات بصورة متوازنة، وتوقع ناتج الظاهرة لتحديد تلك العلاقة، وربط العلاقة بين المدخلات والمخرجات المختلفة المتوقعة في نظام ما.
4. أسلوب توقع المستحدثات: ويعتمد هذا الأسلوب على ما سيترتب على المستحدثات الكبرى من حدوث تغيرات لا يمكن توقعها من خلال الأسلوب الإسقاطي.
5. أسلوب المحاكاة: ويعد امتدادًا لأسلوب الإسقاط المبني على توافر النموذج، ولكنه يتميز بتعدد العلاقات التي تعتمد عليها، مع إضافة عوامل أخرى عديدة لها تأثيرها المهم في عملية الاستشراف، وكذلك إمكانية إدخال أسلوب التحليل الاجتماعي في استشراف المستقبل.
6. أسلوب الانتشار: ويبنى على أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة التي تحدث في المجتمع إنما تنجم عن الانتشار الواسع للتقنيات الحديثة وليست من المستحدثات الكبرى الجديدة، عندها يمكن توقع متغيراتها الواسعة التي أصبحت تؤثر بقوة على كل المجتمعات المعاصرة.

2. الأساليب الحديثة لاستشراف المستقبل :

تتميز الأساليب الحديثة للدراسات المستقبلية عن الأساليب التقليدية بأنها: طويلة المدى، وتتعامل مع مستويات أعلى من التغيرات، وتعتمد على بدائل مختلفة للمشكلة أو الظاهرة محل الدراسة، لاستيعاب المتغيرات في المدى البعيد، كما تستخدم أساليب التحليل الكمي والنوعي، في حين تقتصر الأساليب التقليدية على أساليب التحليل الكمي في الغالب. وتسود في العصر الراهن أساليب حديثة لاستشراف المستقبل، أبرزها⁽¹⁶³⁾:

1. أساليب السلاسل الزمنية: وهي أساليب لا تقوم على نماذج سببية تعبر عن سلوك المتغير أو المتغيرات موضع الدراسة وفق نظرية ما، وإنما تشمل أساليب ونماذج تتفاوت من حيث التعقيد وكم المعلومات

(163) المرجع السابق، وأيضًا: أحمد طومان، الدراسات الاستشرافية في العالم الإسلامي، الموقع: <http://www.islamtoday.net>، وجويبر ماطر الثبيتي، ومحمد معيض الوديناني (1417): الأساليب الكمية للدراسات المستقبلية. مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحوث التربوية والنفسية.

المسبقة المطلوبة. ومنها نموذج المسار العشوائي الذي يفترض أن قيمة المتغير في فترة ما هي قيمته التي تحققت في فترة سابقة، بمعنى عدم التغير، ومنها أساليب إسقاط الاتجاه العام بالمتوسطات المتحركة، وتحليل الانحدار، ومنها أيضاً أساليب تفكيك السلاسل الزمنية للاستشراف بالتغيرات الموسمية، وطرائق التمهيد الأسي للسلاسل الزمنية إلى غير ذلك من الأساليب المعتمدة على النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية.

2. أسلوب الإسقاطات السكانية: ومن أشهرها ما يعرف بطريقة "الأفواج والمكونات" التي تعتمد في حساب نمو عدد السكان على مكونات محددة، مثل: المواليد والوفيات، والهجرة الداخلية، والهجرة الخارجية، ويمكن توقع عدد السكان في كل فئة عمرية بناءً على معدلات الخصوبة، ومعدلات البقاء على قيد الحياة حسب العمر والجنس.

3. أساليب النماذج السببية: وتستشرف المستقبل بقيم متغير أو متغيرات عن طريق استخدام نموذج يحدد سلوك المتغيرات المختلفة استناداً إلى نظرية معينة، ومن أشهر نماذجها: نموذج الاقتصاد القياسي، ونموذج المدخلات والمخرجات، ونموذج البرمجة أو الأمثلية، ونموذج المحاكاة، ونموذج ديناميات الاتساق.

4. أسلوب المباريات: يعتمد على المحاكاة في استشرف المستقبل عن طريق إشراك الناس فيما يقومون به من أدوار، وما يتخذونه من قرارات أو تصرفات؛ وذلك لمعرفة استجاباتهم لقرارات وتصرفات غيرهم، وردود أفعالهم إزاء أحداث معينة، وعندها يتم استخراج الصور المستقبلية البديلة باستعمال نماذج لفظية أو رياضية أو حاسوبية، أو محاكاة فعلية.

5. أسلوب تحليل الآثار المقطعية: ويستخدم لفهم ديناميكية نسق أي نظام ما، بالكشف عن القوى الرئيسة الفاعلة فيه والمحركة له، وذلك بفرز جملة من التوقعات والخروج منها بصور من استشرف المستقبل، بناءً على أن وقوع بعض الأحداث يتوقف على احتمال وقوع أحداث أخرى، بمعنى أنه يأخذ في الاعتبار علاقات الاعتماد المتبادل بين الظواهر أو المتغيرات، ومسارات فعلها في المستقبل.

6. الأساليب التشاركية: وتعتمد على إفساح المجال أمام مشاركة القوى الفاعلة أو الأطراف المتأثرة بحدث ما في عملية استشرف صورة مستقبلية مرغوب فيها، أو منع حدوث صورة أو صور مستقبلية غير مرغوب فيها، بناءً على جمع المعلومات اللازمة وتحليلها بفعل واستخراج توصيات اجتماعي معين بناءً على نتائجها، ومن أمثلة الأساليب التشاركية في استشرف المستقبل: أسلوب "الممارسة المستقبلية بالمشاركة"، وأسلوب "ورش عمل المستقبلات"، وأساليب إجراء التجارب الاجتماعية، والبحوث المستقبلية الاثنوجرافية التي تركز على استطلاع المستقبلات الثقافية الاجتماعية عن طريق مقابلات مطولة ومفصلة ومتكررة مع مجموعة من الأشخاص المشتغلين بظاهرة ما، أو الذين يحتمل تأثرهم بحدث ما.

7. أساليب الاستشراف بواسطة التناظر والإسقاط بالقرينة: وتقوم أساليب التناظر أو المشابهة على استخراج بعض الصور المستقبلية، اعتمادًا على أحداث أو سوابق تاريخية معينة، ثم الاستشراف بمسار متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات متشابهة، وكيفية استفادة بعض الدول لإحداث عملية تطوير مستقبلي في اقتصادها، مثل: التعرف على أثر تخفيض العملة على التضخم من خلال التعرف على أثر تخفيض العملة لقطر مشابه جدًا لاقتصاد ذلك البلد، في حين أن أساليب الإسقاط بالقرينة تقوم على افتراض أن ثمة ارتباطًا زمنيًا بين حدثين، وقع أحدهما قبل الآخر عادة، بصورة تمكن من استشراف الحدث اللاحق استنادًا إلى الحدث السابق. فعلى سبيل المثال يمكن أن تؤخذ السرعة في تقدم الطائرات الحربية قرينة على سرعة التقدم في الطائرات المدنية. ومن أشهر هذه الأساليب طريقة السلاسل الزمنية القائدة المستخدمة كثيرًا في استشراف الدورات الاقتصادية.

8. أساليب تتبع الظواهر وتحليل المحتوى: يستخدم أسلوب تتبع الظواهر على مجموعة متنوعة من مصادر البيانات والمعلومات للتعرف على الاتجاهات العامة لمتغيرات معينة، بافتراض سيادة الاتجاهات العامة في المستقبل، في حين يركز أسلوب تحليل المحتوى على تحليل مضمون الرسائل التي تحملها البحوث والكتب، والمجلات والصحف، وما يذاع في الإذاعة والتلفزيون وغيرها، ثم تسجيل قيم تكرر عبارات أو كلمات تحمل توجهات معينة، ثم التوصل إلى استنتاجات مستقبلية بناءً على تحليل هذه التكرارات.

9. أساليب تحليل آراء ذوي الشأن والخبرة: وتشمل: "أسلوب المسوح والاستقصاء"، الذي يتم فيه استطلاع رأي أو توقعات عينة من الأشخاص، سواء من خلال استبيان يصمم لهذا الغرض؛ يهدف إلى التعرف على رأي ذوي الشأن والخبرة، وتوقعاتهم في بعض الأنشطة الاقتصادية لغرض استشراف بعض المؤشرات الاقتصادية. وأسلوب "ندوة الخبراء"، أم "الاستشارة الفكرية"، أم "القدح الذهني"، ويقوم بإجراء حوار بين عدد من الخبراء والمفكرين لتبادل الأفكار في الموضوعات الاقتصادية التي تُهم المجتمع بالدرجة الأولى، وتقديم حلول لجميع المشكلات القائمة، وقد يؤدي هذا الأسلوب إلى تصور محدد بشأن المستقبل، و"أسلوب دلفي" الذي يتم فيه استطلاع آراء الخبراء والتحاوور بشأنها، مرة واحدة كما في ندوة الخبراء والاستشارة الفكرية، أو عدة مرات كما في "أسلوب دلفي".

10. أسلوب السيناريوهات (المشاهد): ويقوم على استشراف وضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، انطلاقاً من الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض، ثم تحديد ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، مع تقديم صور مستقبلية بديلة⁽¹⁶⁴⁾. ويبدو أن الأسلوب الأخير هو الأكثر ملاءمة لاستشراف الصور المستقبلية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية. وبما أن أسلوب المشاهد (السيناريوهات) هو الأسلوب المستخدم في هذه الدراسة، فيمكن التوسع في شرحه؛ حتى تتضح معالمه، وبيان كيفية تطبيقه في استشراف آثار الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، وذلك على النحو الآتي:

ثانياً: مفهوم السيناريوهات وأهدافها:

يُعرف السيناريو أو المشهد⁽¹⁶⁵⁾ بأنه: "وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح المسار، أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المرغوب، أو هو مجموعة من الافتراضات المتناسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة". كما يعرف السيناريو/المشهد بأنه: احتمال تغير الوضع الراهن في المستقبل بناءً على مجموعة من الفروض والعوامل المؤثرة، مع بيان السبل أو المسارات التي ستؤدي إلى تغيير هذا الوضع في المستقبل⁽¹⁶⁶⁾. وبذلك فالسيناريو يبدأ من الواقع الراهن يحدد نقطة الانطلاق بناءً على وقائع كمية وكيفية وعوامل مؤثرة، ثم وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع في المستقبل، ثم وصف المسار أو المسارات البديلة التي تؤدي إلى الصور المستقبلية المحتمل حدوثها.

(164) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج (2013): مرجع سابق.

(165) أشتق لفظ السيناريو من الكلمة الإيطالية "سينا، Seena" بمعنى النظر. وقد شاع استخدامه في مجال الأعمال الفنية منذ القرن التاسع عشر، وخصوصاً الأعمال الفنية السينمائية والروائية أو التسجيلية أو الجمالية، ليعنى به التأليف أو الصياغة السينمائية لموضوع الفيلم في شكل كتابي، يجمع في خطة متسلسلة بين كل من الصورة والصوت، ثم تقدم هذه الخطة إلى مخرج الفيلم لينفذها أو ليظهرها في شكل أحداث واقعية مرئية ومسموعة لفيلم سينمائي. وبما أن مصطلح المشهد يعتمد على الصورة للتعبير عن الأفكار التي تظهر في فيلم أو واقع مستقبلي؛ فإن الصورة ونوعيتها هي الوحدة الموضوعية للمشهد في دراسة المستقبل أو استشرافه. وهو المعنى الذي حمله المهتمون بالدراسات المستقبلية للفظ المشهد في الإشارة إلى تنبؤاتهم أو تصوراتهم الذهنية الراقية لمسار الأحداث في المستقبل، لينتشر المشهد ويتسع استخدامه كأسلوب من أساليب التنبؤ أو استشراف المستقبل. للمزيد من التفاصيل راجع الموقع:

WWW.mombhjdonne.temp.powweb.com

(166) راجع الموقع: WWW.eip.gov

ويقصد بالسيناريوهات (المشاهد) هنا بأنها: مجموعة من الفروض العلمية لوصف صور مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمينية، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي أو ذلك، وذلك انطلاقًا من الوضع الحالي، أو من وضع ابتدائي مفترض. ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة عناصر رئيسية، هي:

1. وصف وضع مستقبلي: يستخدم السيناريو الاستهدافي أو المرجو لوصف الوضع المستقبلي في نهاية الفترة محل الاستشراف، وصفًا مرغوبًا فيه، ويتم البدء فيه بتحديد مجموعة فروض محددة ينبغي تحقيقها في المستقبل، ويتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية، وذلك بالرجوع إلى الحاضر لاكتشاف المسار، أو المسارات الممكنة؛ لتحقيق هذه الفروض، أو الصورة المستقبلية المرجوة.

2. وصف مسار أو مسارات مستقبلية: ويقصد بالمسارات المستقبلية في حالة السيناريوهات المستهدفة: الصورة المستقبلية المرجوة، ويتشكل المسار المستقبلي بتحليل جملة من الأحداث والتصرفات والتفاعلات التي تنشأ بينها، والآثار التي تنتج عنها عبر الزمن.

3. الوضع الابتدائي: لكل سيناريو/مشهد نقطة انطلاق أو مجموعة شروط أولية يجب تحديدها بدقة، فهي في السيناريو/المشهد الاستهدافي نقطة الأصل التي يتعين الرجوع إليها من الصورة المستقبلية المبتغاة عبر مسار أو مسارات بديلة، وذلك وفق حقائق وأحداث فعلية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، والاتجاهات العامة السائدة، وكذلك القوى الفاعلة الرسمية أو غير الرسمية، صاحبة أكبر الأثر في تشكيل الأحداث، سواء بالفعل، أم برد الفعل.

وأخذ الوضع الابتدائي للسيناريو الاستهدافي هو تحديد الوضع الابتدائي الفعلي وفق مجموعة من الظروف المفترضة أو المتخيلة التي تنطوي على تغييرات معينة. وفي السيناريوهات الاستهدافية أو المرغوب فيها، فإن نقطة الانطلاق هي وضع تصور مستقبلي أو صورة مستقبلية مرجوة. ويمكن أن تتعدد السيناريوهات الاستهدافية عددًا كبيرًا، غير أن العدد المناسب للسيناريوهات تقع بين ثلاثة إلى أربعة سيناريوهات، مع ضرورة تأكيد صبغة الموضوعية والعلمية على السيناريوهات المستقبلية.

أما صور سيناريوهات الأمن الفكري في الجامعات اليمينية، فهي من وجهة نظر موضوعية كما يأتي:

- عرض الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة للأمن الفكري في الجامعات اليمينية.
- عرض النتائج المترتبة على هذه الخيارات أو البدائل المختلفة.
- التركيز على الفاعلين الرئيسيين واستراتيجياتهم وعملياتهم.

- التركيز على القضايا ذات الأولوية في اهتمامات الفاعلين.
- إثارة النقاش بين المعنيين، واستدعاء ردود أفعالهم، ومن ثم مساعدتهم في اتخاذ قرارات أفضل بشأن المستقبل.

ثالثاً: معايير جودة السيناريوهات/ المشاهد الاستهدافية للأمن الفكري في الجامعات:

- استخدمت معايير في تقويم السيناريو المطروحة حول مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، والحكم على جودتها وصلاحيتها لاستشراف المستقبل بدرجة عالية من الدقة، وأهم هذه المعايير ما يأتي:
- وجود قدر من التمايز والاختلاف للسيناريو؛ للتأكد من وجود حالة متطرفة، وفي ذلك تأكيد على أهمية تمايز السيناريو، وما تؤدي إليه من فتح مجالات الإمكانيات والخيارات، واستثارة الخيال والفكر.
- الاتساق الداخلي، أي التناسق بين مكونات السيناريو، وعادة ما يوصف الاتساق الداخلي بأنه: الخلو من التناقض أو التناقض، ويجب التمييز بين التناقض الذي يتعين غيابه؛ حتى يكون السيناريو/المشهد ممثلاً لمستقبل ممكن.
- سهولة الفهم: أي قدرة العاملين في الجامعة على فهم السيناريو/المشهد، والتواءم معه، وتعديل تصرفاتهم، ومعاونتهم على تنظيم مداركهم، وترتيب أولوياتهم، وتوجيه أنظارتهم إلى إشارات التحذير والنقاط الحرجة لاتخاذ القرارات على طريق المستقبل.
- المعقولية: وتشير إلى أن السيناريو/المشهد الجيد يتصف بالمعقولية، وليس محض خيال، بمعنى أن يسرد قصة الانتقال من الوضع الابتدائي إلى الوضع المستقبلي بطريقة منطقية منظمة.
- توقع الاضطرابات ونقاط التحول: اتسمت السيناريوهات بالقدرة على الكشف عن الانقطاع أو نقاط التحول في المسارات، والقدرة على توقع الأحداث المثيرة للاضطراب في السيناريو/المشهد، أو المؤدية إلى انحرافه عن مساره الطبيعي.
- التخطيط واتخاذ القرارات: لا خير في السيناريوهات/المشاهد، ولا معنى لعملية تحليلها إن لم يكن فيها فائدة لعملية صناعة القرارات والتخطيط لمستقبل أفضل، سواء أكان الطريق لتحقيق تلك الفائدة مباشراً، أم غير مباشر.
- اشتراك المستخدمين في بنائها: ومن أهم الأساليب المؤدية إلى زيادة فائدة السيناريوهات/المشاهد إشراك المستخدمين المحتملين لهذه السيناريوهات/المشاهد في عملية بنائها وتحليلها.

تستخدم في أساليب استشراف المستقبل العديد من الاتجاهات والمنطلقات الفكرية لاستشراف

مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمينية، أكثرها شيوعاً واستخداماً هي: (167)

1. النمط الحدس (Intuitive): ويبني على الخبرات الذاتية، وهو على هذا النحو يفتقد إلى الموضوعية، وتنقصه الكثير من البيانات والملاحظات العلمية، وبالتالي فهو أقرب إلى العمل الفني منه إلى العمل العلمي.

2. النمط الاستطلاعي أو الاستكشافي (Exploratory type): ويهدف إلى استكشاف صورة المستقبل المتوقع أو المحتمل، أو المستقبل الممكن تحقيقه، وذلك من خلال دراسة العلاقات والتشابكات في الوقت الحاضر، والأخذ في الحسبان المعطيات التاريخية لصياغة البدائل المستقبلية المحتملة، لذلك فهو أكثر موضوعية من النمط السابق.

3. النمط المعياري أو الاستهدافي (Normative type): ويبدأ برسم صورة المستقبل المرغوب تحقيقه، ثم يعود إلى الحاضر لصياغة مجموعة من الأهداف التي تحقق تلك الصورة، وما يتطلبه ذلك من تحديد الخطوات والسياسات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف. ويتميز هذا النمط بالتدخل الواعي لتحديد الآثار المستقبلية للتغيرات المرغوبة، أو التدخل المحسوب في تغيير المسارات المستقبلية للظواهر المدروسة في ضوء الأهداف المحددة.

4. نمط الأنساق الكلية (Feedback Models): يقوم هذا النمط على التآليف بين النمطين الثاني والثالث في شكل تغذية مرتدة، فهو إلى جانب أنه يجمع بين الدراسات الاستكشافية التي تستند إلى البيانات والحقائق الموضوعية، والبحوث المعيارية التي تهتم بالقدرات الإبداعية في صنع المستقبل، فإنه يهتم كذلك بماضي الظاهرة المدروسة، ويهتم بدراسة الأسباب الموضوعية التي قد تؤثر في تغيير مساراتها المستقبلية.

وربما يكون النمط الأخير أكثر ملاءمة لاستشراف الآثار المستقبلية للأمن الفكري في الجامعات اليمينية؛ وذلك بإعطاء صورة كلية عن صور المستقبل المتاحة والممكنة، وبما يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة لتفادي، أو لتقليل الآثار السلبية على الأمن الفكري في الجامعات اليمينية.

ويرجع اختيار أسلوب المشاهد (السيناريوهات) إلى العوامل الآتية (168): .

(167) راجع: أحمد علي الحاج (2013): الأساليب المستقبلية للتخطيط التربوي الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 22.
(168) نجم عبود نجم (2007): مدخل إلى إدارة العمليات، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع. ص 86. وأيضاً: جمال اليوسف (2009): التنبؤ وتطبيقاته في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، سورية، ص 91.

1. الأفق الزمني: تستخدم الأساليب النوعية في الاستشراق طويل الأجل، في حين تستخدم الأساليب الكمية في الاستشراق قصير الأجل، ونسبة متوسط الانحرافات المطلقة تتزايد مع طول الأفق الزمني للاستشراق، وضمن الأفق الزمني الواحد؛ ولذلك فإن الاستشراق التجميعي لظاهرة ما يكون أكثر دقة من الاستشراق التفصيلي عمومًا.
2. التكلفة: هناك ثلاثة عناصر مباشرة لتكلفة استخدام أسلوب الاستشراق هي: الاختيار والتطوير لأسلوب الاستشراق، وإعداد وتوفير البيانات، والعملية الفعلية للاستشراق، فضلاً عن "تكلفة الفرصة البديلة" لاستخدام أساليب أخرى لم يتم استخدامها، حيث تكشف العديد من الدراسات عن تأثير التكلفة في اختيار واستخدام هذه الأساليب.
3. البساطة وسهولة التطبيق: تتوقف عملية اختيار أسلوب استشراق المستقبل وتطبيقه على فهم ودراية صانع القرار لهذا الأسلوب، وسهولة تطبيقه، وإلا تزعزعت الثقة ليس في هذا الأسلوب فحسب، بل وأيضاً في عمليات وإجراءات تطبيقه.
4. الدقة: ضرورة توافر قدر كبير من الدقة في أسلوب استشراق المستقبل، وفي تطبيقه، ففي بعض الحالات قد يكون خطأ الاستشراق (10%) مقبولاً، ولكن في حالات أخرى فإن الخطأ (0.5%) قد يكون كارثة⁽¹⁶⁹⁾. ويتطلب تحقيق الدقة العالية في الاستشراق استخدام أساليب استشراق أكثر تطوراً وتعقيداً؛ لأن أساليب الاستشراق تتدرج من حيث السهولة والتعقيد ومن حيث التكلفة، وأن هناك علاقة بين الدقة/ التكلفة في اختيار أسلوب الاستشراق، ذلك أن الأساليب الأكثر تعقيداً تميل لأن تكون لها تكلفة عالية نسبياً، ولكنها تقدم في أكثر الأحيان استشراقاً أكثر دقة مع تكلفة تشغيلية أقل.

خامساً: خطوات بناء السيناريوهات.

تتضمن عملية بناء السيناريو عدة خطوات أو عمليات؛ كي تساعد على تنظيم الأفكار، وترتيب العوامل المؤثرة في الأمن الفكري في الجامعات اليمينية، وترشد إلى اكتشاف التصور المنطقي في تتابع الأحداث والتصرفات، والوقوف على بعض العلاقات الحاكمة لمسار التطور، وتقوده إلى حصر البدائل الممكنة أو المحتملة في صور السيناريو، وهذه الخطوات هي:

1. وصف الوضع الحالي والاتجاهات العامة: ويتم في هذه الخطوة تحليل الوضع الحالي وتطوره في مدة تصل إلى عشرين سنة أو أكثر، وفي صورة كمية، وذلك من خلال معرفة العناصر الأساسية التي تشكل الوضع

(169) نعيم نصير (2004): الأساليب الكمية وبحوث العمليات في الإدارة. إربد، عالم الكتب الحديث، ص 86.

القائم للأمن الفكري، وبيان نقاط القوة والضعف لكل منها، وتحديد الاتجاهات العامة السائدة أو التغييرات، شريطة أن تكون صورة الواقع مستمدة من وثائق وكتب، أو دراسات أو تقارير، أو إحصاءات دقيقة وشاملة.

2. دراسة القوى والعوامل المختلفة في الأمن الفكري: مثل: البنية التنظيمية للجامعات، والموارد والإمكانات القائمة، والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المحيط، ومدى تأثر الأمن الفكري بالمؤثرات والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.

3. تحديد السيناريوهات البديلة: وذلك من خلال حصر البدائل الممكنة، والتعرف على أكثر عدد من السيناريوهات المحتملة، وتتم عملية الحصر باستخدام أساليب تحليل النظم والنمذجة، وورش العمل والدراسات الميدانية، وأساليب الحوار بين الأكاديميين، وصناع القرار من التربويين والاقتصاديين والسياسيين وغيرهم، وتهدف هذه الخطوات إلى بلورة صور متباينة للأوضاع المستقبلية للأمن الفكري.

4. فرز السيناريوهات البديلة واختيار عدد محدد منها: بعد إعادة مناقشة التصورات المبدئية للسيناريوهات المطروحة، يتم دعوة بعض المتخصصين أو الخبراء في مجالات أخرى مختلفة لإبداء آرائهم للوصول إلى اختيار سيناريوهات جديدة، واستبعاد بدائل أخرى. وتهدف هذه الخطوة إلى تقليص صور أو بدائل السيناريوهات، وانتقاء عدد محدد منها تتميز بعدة خصائص، أهمها⁽¹⁷⁰⁾:

1. أن تكون سيناريوهات ممكنة التحقق.
2. أن تكون سيناريوهات متميزة بعضها عن بعض بدرجة واضحة.
3. أن يتحقق في كل منها درجة عالية من الاتساق الداخلي.
4. كتابة السيناريوهات المختارة أو المتفق عليها، وتتطلب هذه الخطوة عدة إجراءات، وهي:
 - ❖ استيفاء مدخلات السيناريوهات المختارة من المعلومات إما بإضافة عوامل أو تفاصيل معينة، أو بدمج تطورات مستقبلية أخرى في السيناريوهات المختارة.
 - ❖ التعرف على ردود الفعل المحتملة (التصرفات) لكل الأطراف المعنية بالتطورات التي يشتمل عليها كل سيناريو.
 - ❖ صياغة كل سيناريو بشكل سردي، شريطة أن يتضمن العناصر الثلاثة للسيناريوهات، وهي: الشروط الابتدائية، والمسار المستقبلي، والوضع المستقبلي.

(170) راجع: جويبر ماطر الثبيتي، ومحمد معيض الوديناني (1417): الأساليب الكمية للدراسات المستقبلية، مرجع سابق، ص 87.

- ❖ الاهتمام بالاحتمالات المتوقعة لحدوث انقطاع أو تحولات في أي سيناريو.
- ❖ تحليل نتائج السيناريو: ويكون ذلك بإجراء بعض المقارنات بين السيناريوهات؛ لاستخلاص عدد من القضايا الموضوعية أو المنهجية التي تقبل التحليل أو التطوير، أو الاكتفاء بتحليل مقارن للسيناريوهات، مع التركيز على متطلبات كل منها، أو التحليل المقارن للوصول إلى أفضل مشهد من بين مجموعة من السيناريوهات.

سادسًا: منهجية استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمينية:

في إطار استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمينية ينطلق التفكير المستقبلي من منهجية مركبة تشمل: المنهجية الاستكشافية، والاستهدافية، والحدسية، والتحليل المستقبلي، حيث تبدأ المنهجية الاستكشافية من الموقف الراهن، لإسقاطه على المستقبل، ثم النظر إلى مشاهد/سيناريوهات امتدادها إلى الماضي والحاضر فالمستقبل، في حين تنطلق المنهجية الاستهدافية / المعيارية من وضع الأهداف المستقبلية المرغوبة، أو المسلم بها، ثم الرجوع إلى الخلف؛ لتحريك مسارات ملائمة للانتقال من الحاضر إلى المستقبل المأمول⁽¹⁷¹⁾.

كما يتم استخدام التفكير الحدسي الاستراتيجي للتفكير في المستقبل، وقياسه على الماضي أو الحاضر، ثم استخدام الخيال العلمي؛ لتوقع المستقبل والوصول إلى تصور عن المستقبل المنشود، وإطلاق العنان لتخيل صورة المستقبل عن طريق وضع أهداف مثالية، وتخيل ما يحدث حين تحقيقها، وتحديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية والمثالية التي يمكن في إطارها تخيل المستقبل، وتشمل هذه المؤشرات: التغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في ضوء تحديد اتجاهات الظاهرة الخفية⁽¹⁷²⁾.

وفي سياق تلك المنهجية يعتمد استشراف مستقبل الأمن الفكري على مجموعة من الاستشرافات المشروطة، أو السيناريوهات التي تفترض الواقع الحالي تارة، والمأمول فيه تارة أخرى، وتتمثل خصائص هذا المنهج في: الشمولية، وتجنب التحيز، والجمع بين الأسلوبين الكمي وغير الكمي، والترابط بين الأنساق، وعدم الاكتفاء بنسق وحيد شامل، والقدرة على استخدام أسلوب المحاكاة⁽¹⁷³⁾.

(171) جامعة عين شمس (2010): خطة استراتيجية لتطوير جامعة عين شمس، ستندسل، ص 15.

(172) ويكيبيديا، قسم التخطيط والسياسات، تقنيات التخطيط الاستراتيجي، الموقع: <http://ar.wikipedia.org>

(173) حسن محمد وجيه (2003): تحديات الدور المصري وأفاق المستقبلات ما بين التنبؤ والنبؤات، دراسة من منظور لغويات التفاوض، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 54.

كما تتضمن المنهجية الاستشرافية - كما يشير "الصائغ" - ثلاث مراحل رئيسة متداخلة، أولها: رصد الاتجاهات والمؤشرات الحاضرة والماضية التي قد توضح بعض الأدلة المستقبلية عن عناصر الظاهرة أو المشكلة موضع الدراسة، وثانيها: توقع المستقبل المنشود برصد المؤشرات التي توضح العلاقات الثنائية أو المتعددة فيما بينها، وربطها بالمتغيرات والتحديات المحيطة بها؛ بغرض الخروج ببعض التوقعات المستقبلية المبنية على الخلفية العلمية والخبرة المتميزة. وثالثها: الوصول إلى البدائل المستقبلية، وفيها يتم تجميع المؤشرات والتوقعات المستقبلية، وتحليلها، وفحصها من أجل الوصول إلى عدد من البدائل أو السيناريوهات المستقبلية⁽¹⁷⁴⁾.

وبعد اختيار المستقبل المأمول يمكن استخدام أسلوب التشاور والقياس التاريخي، لتقصي أبعاد هذا التصور، وتحري مدى سلامته، عندها تأتي عملية تحديد النماذج النظرية المناسبة لتطوير واستخدام نماذج وأساليب التخطيط الكمية. وبما أن التغيرات التي تحدث في المستقبل هي في الواقع تغيرات تنتج عن تفاعل قوى وعوامل ديناميكية مستمرة، ظاهرة ومستترة، فإن البداية المنطقية للتفكير في المستقبل تستلزم طرح بعض الفروض عن المستقبل للتعرف على تلك القوى الديناميكية، شريطة أن تكون هذه الفروض منطقية ومتناسقة ومترابطة فيما بينها، وأن تفتح آفاقاً جديدة للبحث، وتدور هذه الفروض حول الآتي⁽¹⁷⁵⁾ :

- تختلف التغيرات التي حصلت في الماضي حجمًا ومستوى واتجاهًا عن التغيرات التي ستحدث في مستقبل الأمن الفكري، طبقًا لمعطيات الواقع الراهن للجامعات اليمنية.
- من الصعوبة بمكان توقع التغيرات التي ستحصل في المستقبل بتفاصيلها.
- ستكون التغيرات التي ستحصل في المستقبل أسرع وأوسع من ذي قبل.
- تتوقف عملية استشراف مستقبل الأمن الفكري على توافر البيانات الصحيحة، واختيار الأساليب المناسبة.
- يتشكل المستقبل من ثلاث محددات تتمثل في: المتغيرات التاريخية، والحقائق الطبيعية لمعطيات الحاضر، واختيارات البشر، وبعض المؤشرات غير المتوقعة، وتختلف درجة مساهمة أي من المحددات الثلاثة تبعًا للاستعداد والعمل المبكر في الاستشراف.

(174) المشار إليه في: نيف بن رشيد الجابري، وآخرون، مرجع سابق.

(175) محمد فالح الجهني، مرجع سابق، ص 49.

- يوجد - في فترة زمنية معينة - مدى واسع من البدائل المستقبلية التي يمكن أن تتحقق على أساس المتغيرات التاريخية والحقائق الطبيعية المتوقعة، إضافة إلى الاختيار الإنساني للبدائل هما اللذان يشكلان الصورة النهائية للمستقبل⁽¹⁷⁶⁾.
- يتوقف الاختيار الواعي للبدائل الملائم على التعرف على جميع البدائل المحتملة، واستكشاف النتائج المترتبة على اختيار أي منها.
- لا تهدف الدراسات الاستشرافية إلى تحديد المستقبل، بل إلى التبصر بجملة البدائل المتوقعة التي تساعد على الاختيار الواعي لمستقبل أفضل.
- يمكن معالجة التغيرات التي ستحصل في المستقبل بموضوعية إذا توافرت المعلومات الدقيقة، والحياد، بعيداً عن التأثير الشخصي.

وكون المشهد وصفاً لوضع مستقبلي مرغوب فيه ومحتمل حدوثه عند توافر شروط معينة، وصور المستقبل عديدة، فلا بد من وضع عدة مشاهد تبين ميزة كل مشهد، ومخاطره الناجمة عنه إذا حدث بالفعل؛ حتى يمكن اختيار المشهد الأمثل الذي يوصل إلى ذلك الوضع المستقبلي المرغوب فيه، وهنا يتم - أولاً - وضع مشهد يبدأ من الواقع المرجح حدوثه، وهو المشهد الابتدائي أو المرجح حصوله، إذا استمر الواقع الحالي للأمن الفكري، بناءً على فرضية ثبات العوامل المؤثرة حالياً، ثم يتم - ثانياً - وضع مشاهد بديلة تقدم صور المستقبل المتاحة لاستشراف الآثار المستقبلية للأمن الفكري التي تقوم أيضاً على فرضيات مشروطة⁽¹⁷⁷⁾.

سابعاً: سيناريوهات استشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:

بناءً على ما تقدم، وانطلاقاً مما تهدف إليه الدراسة الحالية لاستشراف مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، فإنه يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية ممكنة أو محتملة الحدوث، تقوم على فرضيات مشروطة تحاول استشراف أوضاع الأمن الفكري في العقود الثلاثة القادمة، أي من عام (2018)، حتى (2048)، وهذه المشاهد هي:

السيناريو الأول: استمرار الأوضاع الحالية (السيناريو المتشائم):

يقوم هذا السيناريو على فرض بقاء الأوضاع الحالية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية على ما هي عليه، ودون حدوث أية تغيرات. فعلى المستوى الداخلي للجامعات اليمنية سوف تظل الأوضاع الحالية

(176) المشار إليه في نياف بن رشيد الجابري، وآخرون، مرجع سابق.

(177) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج (2006): التخطيط المدرسي الاستراتيجي، مرجع سابق.

دون تغيير، ومن ثم سوف يتزايد تأثير التحديات الداخلية والخارجية على الأمن الفكري، إذ سيظل واقع تحت تأثير مظاهر الجماعات المتطرفة، وعملة الحضارة الغربية في الوقت الذي سوف يتزايد فيه اعتماد الجامعات اليمنية على ما تتيحه نظم التعليم الغربية من معلومات ومعارف ونظم وتنظيمات حديثة، لتجديد البنى التعليمية؛ مما يكرس تبعيتها للثقافة الغربية، ويرسخ أسس عولمتها، وفي الوقت نفسه سوف يزداد تأثير تقنيات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية على أفكار الشباب، بتكوين بيئات تربوية تلبي حاجات النشء والشباب، تمتد من الجامعة إلى المنزل، وإلى مواقع العمل والإنتاج، وأماكن الراحة والتسلية، وتلبي احتياجاتهم المتنوعة والمتباينة بصورة أسرع وأكثر ثراءً وجودة ووظيفية مما تقدمه الجامعات اليمنية.

كما أن استمرار شروط وإملاءات المنظمات الدولية، ومنها "البنك الدولي"، و"صندوق النقد الدولي"، فمن المتوقع أن تنتشر مظاهر الغلو والتطرف والإرهاب في الجامعات اليمنية، وستمتد هذا المظاهر إلى المجتمع اليمني، وتصبح هذه الجامعات آلية فاعلة لتهديد الأمن الفكري وغيره من مظاهر تهديد ثقافة المجتمع ومعتقداته، يتبدى ذلك في تزايد اختلال الأمن الفكري.

ومما يدعم ذلك هو تزايد تبعية المجتمع اليمني للغرب اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا؛ نتيجة اعتماده على الخارج، واتجاهه نحوه، وتدهور ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى الصعيد العالمي سوف تقوى سطوة العملة، وسطوة الدول الرأسمالية الكبرى في المجتمع اليمني، وتدخلها المهيمن في أخص خصوصياته، وتحول قاداتها إلى حماة للشركات العملاقة، وأداة للفتك بالشعب. كما سوف تشتد الحرب على الإسلام والمسلمين بحجج وذرائع شتى، ويتوقع أن يتزايد توظيف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع اليمني هو وغيره من البلاد العربية والإسلامية، وما يترتب على ذلك من إجهاض أي مشروع تنموي أو تقارب سياسي عربي وإسلامي؛ الأمر الذي سيزعزع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية والمجتمع.

ويبدو أن هذا المشهد سيكون الأكثر احتمالاً وترجيحاً، وذلك بالنظر إلى حالة الانقسام والتشظي بين الجامعات اليمنية وانشغالها بهمومها، وبعدها عن هموم المجتمع اليمني.

السيناريو الثاني: إحداث الجامعات اليمنية تجديداً في الأمن الفكري يغلب عليه الشكل (سيناريو الإصلاح):

يقوم هذا السيناريو على افتراض تنامي إدراك الجامعات اليمنية لخطورة النتائج المترتبة على استمرار الأوضاع الحالية المتدهورة للأمن الفكري من جهة، والتحديات المستقبلية الجسيمة التي ستواجهه من جهة أخرى، ونتائج ذلك ليس على نواحي الأمن الأخرى في المجتمع اليمني فحسب، وإنما أيضاً على تفشي مظاهر التطرف والإرهاب بين شريحة الشباب، وما ينجم عن ذلك من استفحال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فمن المتوقع أن تأخذ الجامعات اليمنية بزمام المبادرة، وتعمل على تفعيل الأمن الفكري فيها.

فعلى مستوى كل جامعة أو أغلبها يحتمل أن تظهر إصلاحات شاملة لتطوير الأمن الفكري في كل منها، أو على الأقل في معظمها في إطار نهج استراتيجي واسع، ومسنود بجهود المستويات الإدارية والكليات، وأعضاء هيئات التدريس، ومدفوع بدعم رسمي من المستويات الإدارية العليا، ومنظمات المجتمع المدني؛ الأمر الذي سيؤدي إلى أخذ زمام المبادرة لإحداث إصلاحات حقيقية، وظهور أنشطة وبرامج تمكن من تطوير الأمن الفكري؛ بما يمكن الجامعات من نشر الأمن الفكري فيها، وفي المجتمع، ولكنها تكون ظاهرية أو شكلية.

وبتزايد هذا الاتجاه، سوف تظهر برامج وأنشطة تختص بالأمن الفكري، كما ستتسع صور التنسيق المشترك بين الجامعات اليمنية حول الأمن الفكري، وسوف تتعدد مجالات التعاون بينها؛ لوقف حالات تدهوره.

ويتوقع أن ينجم عن ذلك البدء بتقليل مظاهر الاختلالات في الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، والبدء بتقليص حالات الغلو والتطرف، والحد من تأثير العوامل الخارجية، أو التقليص من آليات فعلها. وعلى الصعيد القومي، يتوقع أن يوجد ترحيب من قيادات الدولة والمجتمع إذ يتوقع أن يوجد تنسيق حقيقي وتعاون فاعل بين الجامعات اليمنية، والعديد من مؤسسات المجتمع (العامة والخاصة)، يتمثل في دعم الجامعات معنوياً ومادياً؛ بما يمكنها من مواجهة مظاهر اختلال الأمن الفكري وآليات فعلها، عندها سوف تقل مخاطر الأمن الفكري فيها، ولكن دون أن يكون ذلك شاملاً.

السيناريو الثالث: سيناريو التغيير الجذري للأمن الفكري في الجامعات اليمينية (السيناريو المتفائل):

ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن تستشعر الجامعات اليمينية المخاطر المحدقة بالأمن الفكري فيها، وما يهدد الشباب، ولاسيما في التعليم الجامعي، وجسامة التحديات المستقبلية التي تواجه الأمن الفكري، فتمتلك إرادة قوية تجعلها تستبدل المشروع التجزيئي بمشروع تطويري شامل للأمن الفكري، يتجلى ذلك بوضع خطط استراتيجية للأمن الفكري في كل أو أغلب الجامعات اليمينية، المسنودة بحشد طاقاتها البشرية ومواردها المادية، واستثمارها الأمثل؛ لإحداث تطوير شامل للأمن الفكري، ومدعوم من مختلف أطراف المجتمع، ويتوقع في هذا السيناريو أن يتم خلال العقد القادم حدوث تحول جوهري في الأمن الفكري، بسلطة تشريعية وإدارية تتولى نشر الأمن الفكري بين شباب الجامعات، وقيام كيان اتحادي يوحد جهود الجامعات اليمينية والطلبة.

وباستمرار هذه التوجهات يتوقع أن يشهد الأمن الفكري في الجامعات اليمينية تغيرات جذرية فكريًا وتطبيقيًا وشكلاً ومحتوى، وتنظيمًا وإدارة، في إطار نهج استراتيجي يعيد تشكيل أوضاع الأمن الفكري في الجامعات اليمينية بصورة متداخلة ومتكاملة، تتيح إيجاد ضوابط مشتركة تحافظ على كيان الأمن الفكري، ورفع مستوى وعي القائمين على الجامعات بأهمية الأمن الفكري.

كما يتوقع في هذا السيناريو أن تتبنى الحكومة هذا التوجه الاستراتيجي للأمن الفكري في الجامعات اليمينية، فتعمل على دعمه بتقديم شتى صور الدعم المادي والفني والمعنوي، وتتابع تنفيذه، وما يتطلبه ذلك من استيعاب مستجدات الثورة العلمية والتقنية وثورة الاتصالات والإعلام والمعلوماتية، وإعادة توظيفها في إنتاج الثقافة العربية الإسلامية التي تجمع بين أصالة الثقافة العربية الإسلامية ومتطلبات استمرارها، وبين المعاصرة، وما تفرضه متطلبات التغيرات المحلية والدولية، وبما يؤسس لتكوين أمن فكري ينعم به طلبة التعليم الجامعي، والشباب والمجتمع اليمني.

وإذا ما حدث هذا التغيير الجذري لأوضاع الأمن الفكري في الجامعات اليمينية؛ فسوف يتعزز الأمن الفكري فيها، وستتمكن من المساهمة الفاعلة في الحفاظ على أمن المجتمع اليمني، وسوف تتحرر من هيمنة الثقافة الغربية في التعليم الجامعي، وذلك بتجديد الثقافة العربية الإسلامية، وتقوية تفاعلها مع الثقافات والحضارات المختلفة، وتكيفها مع كل جديد مستحدث دون أن تفقد خصوصياتها.

تلك هي السيناريوهات المستقبلية الثلاثة لمستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمينية، ولكن أيهما سيكون الأكثر احتمالاً للحدوث؟

الفصل الخامس

خطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية

- ❖ تمهيد.
- ❖ أولاً: مدخل مفاهيمي.
- ❖ ثانياً: مفهوم الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
- ❖ ثالثاً: مبررات وضع خطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
- ❖ رابعاً: المبادئ التي تحكم الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
- ❖ خامساً: مستويات الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
- ❖ سادساً: مراحل الخطة الاستراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:
- ❖ المرحلة الأولى: تعيين التوجهات الاستراتيجية.
- ❖ المرحلة الثانية: التحليل البيئي والاستراتيجي
- ❖ المرحلة الثالثة: وضع الخطط التفصيلية التنفيذية.
- ❖ المرحلة الرابعة: تنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية ومتابعتها وتقويمها.
- ❖ سابعاً: متطلبات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة.

تمهيد:

لم يأت التخطيط الاستراتيجي وتوضح معالمه بين ليلة وضحاها، وإنما مر بممارسات ومعاني ودلالات عملية عبر الحضارات والعصور، حتى وصل إلى ما هو عليه في الوقت الراهن، حيث مر التخطيط الاستراتيجي بعدة مراحل قبل أن يصبح نهجًا وأسلوبًا في مختلف الأنشطة المعاصرة.

ولقد شهدت الأعوام المنصرمة تطورًا مذهلاً في التخطيط الاستراتيجي نهجًا وأسلوبًا، تمثل في انتشاره في كل دول العالم تقريبًا، تبنته المؤسسات (العامة والخاصة) على مختلف أشكالها وأنشطتها، بوصفه نهجًا وأداة للإدارة الحديثة ثبت نجاحه، حتى غدت الاستراتيجية والتخطيط لها موضحة العصر، أو بمعنى آخر الأسلوب الذي بات يشغل حيزًا كبيرًا من اهتمامات الدول والمؤسسات والشركات، مهما كان نوعها وطبيعة عملها؛ كضرورة استدعتها ظروف العصر ومتغيراته المستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة؛ لأن المستقبل يحمل في طياته متغيرات متسارعة ومفاجآت مزعجة، واحتمالات تبدله عديدة، ولا سبيل لمواجهةها إلا بفكر وأسلوب جديدين، حتى لا تكاد تخلو المؤسسات العالمية والإقليمية، بل وكثير من المؤسسات المحلية في أغلب دول العالم من خطط استراتيجية تحقق ما تصبو إليه، يشجعها على ذلك ما خلصت إليه نتائج التجارب المعاصرة في التخطيط الاستراتيجي من فوائد ونتائج دفعت إلى انتشاره والأخذ به، مع ما رافق ذلك من تطور جذري لمفهوم الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، ولأسس التخطيط الاستراتيجي ومقوماته ومدخله، ولأنواعه ونماذجه وعملياته، ولمراحل السير فيه، ولأساليبه ووسائله التي تعددت واختلفت من قطاع إلى آخر.

ولم يعد من الممكن في العصر الحاضر ترك مؤسسات المجتمع اليمني، وفي مقدمتها الجامعات للاجتهادات الشخصية، أو لتوافر الظروف المسببة للتطوير، أو اتباع أسلوب المحاولة والخطأ؛ لتسيير مهامها أو لتطويرها، أو استسلامها للأمر الواقع، تذروها الرياح حيث تشاء؛ حتى تعجز عن القيام برسالتها، وتفقد مبرر وجودها، في وقت تنفجر فيه مولدات التغيير، وتقوى مؤثراته الضاغطة على شتى أوجه حياة المجتمعات المعاصرة، حتى بات بقاء أية مؤسسة - وليس نجاحها - مرهون بمدى متابعتها للتغيرات المفروضة عليها في البيئتين الخارجية والداخلية، والاستجابة الفاعلة لها؛ وذلك بتبني التخطيط الاستراتيجي نهجًا حيائيًا؛ لقراءة المستقبل وتوقع مخاطره، وما يتيح من إمكانات، وأسلوبًا للتحرك والعمل الجاد والجديد؛ لإحداث أيه تغيرات؛ كلما دعت الحاجة لذلك.

وخير وسيلة لمواجهة مفاجآت المستقبل ومخاطره هو التخطيط الاستراتيجي؛ كونه يركز على المستقبل، والتعامل مع متغيراته المتوقعة، وبدائل مواجهتها؛ وذلك انطلاقًا من فهم البيئة الخارجية

المحيطة بالجامعة، وما فيها من فرص سانحة لمواجهة تحدياتها المستقبلية، وتقويم البيئة الداخلية للجامعة، وما فيها من نقاط قوة تمكن من التغلب على مواطن الضعف، وذلك من خلال رؤية مستقبلية واضحة للجامعة تعبر عما تطمح إليه أن تكون في أفضل صورة ممكنة، تُترجم في ما يجب أن تقوم به لتحقيق الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرؤية، وإعطاء المبررات لذلك، وتوضيح المسارات وأساليب بلوغها، وما يتطلبه ذلك من توفير المعايير الأساسية التي تقيس مدى التقدم، وإجراء التقويم عند بلوغ تلك الغاية. وبذلك أصبح التخطيط الاستراتيجي ضرورة ملحة لمواجهة المتغيرات المتسارعة بفكر وأسلوب جديدين، والقيام بالأدوار المناطة به الحالية منها والمستقبلية.

وما يشجع على ذلك أن التخطيط الاستراتيجي أضحي يتسم بمواصفات وخصائص نوعية جديدة ميزته عما سبقه من صور التخطيط، أبرزها أنه⁽¹⁷⁸⁾ .:

- يقوم على رسم التصور المستقبلي في ضوء الاتجاهات القائمة لتحديد التوجهات الاستراتيجية.
- يستند إلى رؤية تصور ما يمكن بلوغه من طموح، ورسالة أو مهمة تعمل على تحقيقها.
- يقوم على أساس مسح البيئة الخارجية لبيان ما فيها من فرص مواتية لمواجهة التهديدات، وتحليل البيئة الداخلية لبيان ما فيها من نقاط قوة لمواجهة مواطن الضعف.
- يبني على أساس اختيار المسارات الاستراتيجية لمجالات الحركة والعمل، وترجمتها إلى خطط تفصيلية محددة الوسائل والإجراءات مكاناً وزمناً وتكلفة.
- يعتمد على مشاركة مختلف الجهود، وتعبئة الإمكانيات والطاقات في إطار الشراكة الفاعلة.
- يعتمد على تنمية التفكير العام لدى جميع العاملين، وتشجيع المبادرات الفردية لتطوير العمل والارتقاء به.
- يؤكد على التميز من خلال الأداء المتميز، والإنجاز المستمر في جو مريح ومستقر.
- ينتهج الواقعية والمرونة والاستمرارية ويلتزم بها.
- يعتمد على البساطة والوضوح دون تسطيح للأمور أو التحويل لها.
- يعتمد على إدارة التدبير في التنفيذ والتقويم الذاتي.
- يستند إلى تكوين ثقافة جديدة مبنية على الصراحة والصدق وتحمل المسؤولية.
- يقوم على تصحيح نفسه أولاً بأول في المكان والوقت المناسبين تعديلاً أو تغييراً، حذفاً، أو إضافة.

(178) أحمد علي الحاج (2007): التخطيط المدرسي الاستراتيجي، قاعدة انطلاق التنمية البشرية المستدامة، صنعا، دار الروافد للطباعة والنشر، ص، ص 21، و 33.

- يركز على بلوغ النتائج المرسومة، ويتخذها وسيلة لدعم مسارات التنفيذ، وفتح آفاق التطوير.

بتلك الاطلالة السريعة يتضح مضمون هذا الفصل، وهو وضع خطة استراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمينية، وذلك وفق المواضيع الآتية:

أولاً: مدخل مفاهيمي:

من أهم المفاهيم التي يتضمنها هذا الفصل ما يأتي:

◀ مفهوم الاستراتيجية، والتخطيط الاستراتيجي: يثور لغط حول استخدام "الاستراتيجية"، و"التخطيط الاستراتيجي"، فهناك من يقصد بالاستراتيجية: الخطة الاستراتيجية. وآخر يعني بها: التوجه الاستراتيجي (الرؤية، والرسالة، والأهداف الاستراتيجية). وثالث يرى أنها: الاستراتيجية التي تم اختيارها من مصفوفة التحليل الرباعي (سوات). ورابع يقصد بها: المضامين المذكورة آنفًا، ولكن دون تحديد واضح لكيفية وضعها وتطبيقها.

فالرأي الذي يرى أن الاستراتيجية (Strategy) تأتي في البداية، فيقصد بها: الرؤية، والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، ولكن عند وصول أصحاب هذا الرأي إلى موقع توليد الاستراتيجيات، واختيار البديل المناسب، فإنهم يكررون ما قيل في التوجهات الاستراتيجية، ودون توضيح دقيق لمعنى وفحوى الاستراتيجية، وما ينجم عن ذلك من لغط وخلط في الاستخدام الدقيق لمصطلح الاستراتيجية.

أما الرأي الذي يرى أن الاستراتيجية يتم اختيارها من مصفوفة التحليل الرباعي (سوات)، فهو الأصوب؛ لأن الاستراتيجية يتم توليدها من (مصفوفة التحليل الرباعي سوات)، حيث يتم اختيار الاستراتيجية المناسبة وفقًا لموارد وطاقات المؤسسة؛ لتحديد محاور العمل الاستراتيجي، التي تحقق أهدافها الاستراتيجية، ومن ثم تحقيق رؤيتها الاستراتيجية، وما تتطلبه تلك الاستراتيجية من حشد الإمكانيات المتاحة للمؤسسة لبلوغ ذلك المستقبل المأمول⁽¹⁷⁹⁾.

والواقع أنه لا يوجد فرق كبير بين "الاستراتيجية"، و"التخطيط الاستراتيجي"؛ فهما مظهران لعملية واحدة، على أساس أنه لا تخطيط بدون استراتيجية، ولا استراتيجية بدون تخطيط، فإذا ذكرت الاستراتيجية منفردة، فإنها تتضمن التخطيط الاستراتيجي بالضرورة؛ لأنه لا يمكن وضع استراتيجية بدون تخطيط استراتيجي ينفذها. وإذا ما ذكر التخطيط الاستراتيجي منفردًا، فإنه يتضمن الاستراتيجية بالضرورة؛ لأنه لا يمكن وضع خطة استراتيجية بدون استراتيجية، وبذلك فالعلاقة عضوية بين

(179) راجع: أحمد علي الحاج (2015): الإدارة التعليمية الاستراتيجية، صنعاء، المتفوق، ص 270.

الاستراتيجية، والتخطيط الاستراتيجي، ولا وجود لأحدهما بدون الآخر، ومن ثم فالفرق بينهما يكمن في مستوى ترتيب عمليات الاستراتيجية، والتخطيط لها، وإذا ما ذكرا منفردين، فإن ذلك بقصد تحليل وتفسير عمليات الاستراتيجية والتخطيط لها.

وبيد أنه لا بد من تمييز خطوط التماس القائمة بينهما وزوايا التفرد والتكامل؛ ذلك أن الاستراتيجية فكر، والتخطيط الاستراتيجي تطبيق لهذا الفكر، وبالتالي فالفكر يوجه التطبيق وينظم عملياته وإجراءاته في اتجاه غاية محددة، والتطبيق (أي التخطيط) يوضح الفكر ويثريه، ويصحح منطلقاته وأسس بنائه، وبذلك فالاستراتيجية عملية عقلية تسبق التخطيط الاستراتيجي، وترجمه إلى مسارات عمل ومراحل تطبيق، وتظل تسير معه، تصوب وجهته، وتصحح اختلالات تنفيذه؛ بناءً على معايير مشتقة من الاستراتيجية، ثم تتخذ الاستراتيجية مرجعية للحكم على ما حققه التخطيط الاستراتيجي وأنجزه على أرض الواقع. والتخطيط الاستراتيجي بهذا أداة الاستراتيجية، والاستراتيجية عقل التخطيط أو إطاره الفكري الذي يوجه التخطيط، ويضمن ربط العديد من الخطط والبرامج المتتالية، والعديد من العمليات والإجراءات التي تحكم مجموعة أنشطته ككل، أو نشاط محدد، وتوجيهها معاً نحو تحقيق الأهداف المحددة للتخطيط الاستراتيجي.

وعلى ذلك يمكن النظر إليهما على أنهما مظهران لعملية واحدة، حيث ترسم الاستراتيجية رؤية الجامعة لما ترغب الوصول إليه في المستقبل، في حين يضع التخطيط الاستراتيجي مسارات بلوغ تلك الرؤية. وهنا إذا كانت الاستراتيجية تصور ما يجب أن يكون عليه المستقبل، فإن التخطيط الاستراتيجي تطبيق لهذا التصور، يحول ما يجب إلى واقع، ومن ثم لا انفصال بين التصور وتطبيقه على أرض الواقع، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر؛ لذلك يمكن النظر إليهما على أنهما شيء واحد، وهذا ما تعمد إليه الدراسة الحالية. (180)

ولإيضاح فحوى الاستراتيجية ودلالاتها العملية، يمكن التطرق إلى مضامينها ومغزاها كما يأتي:

الاستراتيجية لغة: اشتقت كلمة استراتيجية (strategic) من اللغة اللاتينية، وأول استخدام لها كان في المجال العسكري، حيث عُني بها لغويًا "جنرال"، أو "جيش" أو "قيادة الجيش"، أي فن أو أسلوب قيادة

(180) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج (2010): التخطيط التربوي الاستراتيجي الفكر والتطبيق، الأردن، دار المسيرة، ص 29.

الجيش في المعارك؛ لتحقيق النصر، وهنا اعتبرت الاستراتيجية في المجال العسكري: فن توظيف المعارك؛ كوسيلة لتحقيق الهدف من الحرب⁽¹⁸¹⁾.

وصارت كلمة "استراتيجية (strategic)" تعني: الجنرال (strategies)، أو قيادة الجيش، مقصوداً بها:⁽¹⁸²⁾

- ذلك الشخص الذي يتصرف بصورة حازمة؛ لاختيار الطريق الأنسب الواعد لتحقيق ميزة تنافسية من نوع خاص.
 - ذلك الشخص الذي يتصرف وهو يعلم أن هناك قوى أخرى في المسرح الأوسع حوله تؤثر وتتأثر بطريقته في التصرف واتخاذ القرارات.
 - ذلك الشخص الذي يمتلك حساً عميقاً بالزمن، ومتى يجب أن يتصرف، وهو يدرس خطته وتحركاته الاستراتيجية بعمق، وينفذها في أوقاتها المناسبة؛ حتى تعطي النتائج المرغوبة.
- وهنا، ظهرت الاستراتيجية واشتهرت في المجال العسكري، ثم السياسي، مقترنة بالتخطيط بشكل أو بآخر؛ بمعنى الفعل الذي يتبع الاستراتيجية، أي إذا كانت الاستراتيجية تصور لفن قيادة الجيش في المعركة، فإن الفعل يعني التخطيط لها.

وبطبيعة الحال، تعني "الاستراتيجية": "مجموعة الأفكار التي ترشد العمل وتوجه أساليبه، أو الإطار الفكري الذي يحدد خط السير بداية ونهاية، واقعاً، وهدفًا، وأسلوبًا، أو أنها: المسار طويل الأجل الذي تختاره الدولة أو الجامعة؛ لتحقيق أهدافها باستعراض كل البدائل الممكنة، ثم القيام باختيار أحدها على أساس مقدرة الجامعة على تحقيق الهدف المطلوب بأكبر كفاية ممكنة، على أن يكون المسار أو المسلك واضحًا للجميع، ويرشد الجامعة إلى سلوك معين مرسوم يواجهه كل طارئ، أي أن الاستراتيجية رؤية متبصرة، ومتكاملة، تفهم طبيعة الأهداف العامة، وترجمها في مبادئ وقواعد تسمح بالاختيار بين الطرائق المتعددة لبلوغ الأغراض المقصودة بعد الموازنة بين البدائل؛ بقصد الوصول إلى قرار للعمل والحركة، ثم تترجم وتفصل في صورة خطط تشغيلية وبرامج محكمة ذات مضمون كلي، واتجاهات

(181) أحمد بن فارس أبو الحسين (1981): معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط (3)، مصر: مكتبة الخانجي، 13/1.

(182) راجع: محمد خليل أبو هاشم (٢٠٠٧): واقع التخطيط الاستراتيجي في مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة وسبل تطويرها"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية. أيضاً: منتديات الوزير التعليمية Arabic

متوافقة، تُوحد كل مستويات العمل ووحداته المختلفة، عندها تتكامل الجهود وتتساند، في اتجاه غاية محددة⁽¹⁸³⁾.

ثانيًا: مفهوم الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمينية:

يقصد بنموذج الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمينية بأنه: تمثيل نظري لواقع جامعي افتراضي، يُعين على إدراك العلاقات المهمة في هذا الواقع، وعلى التحكم فيها، وبالتالي استشراف غيرها، وُضع كي تسترشد به قيادات الجامعة لبناء خطتها الاستراتيجية للأمن الفكري، شاملة لكل عناصر مكوناتها بمراحل وخطوات محددة إعدادًا وتصميمًا، تنفيذًا ومتابعة وتقويماً، وذلك وفق مراحل وأساليب محددة صارت محل اتفاق خبراء التخطيط الاستراتيجي.

وقد صيغ هذا النموذج أو عرض بعمومية إلى حد ما؛ حتى يتلاءم مع ظروف الجامعات اليمينية، وغيرها من الجامعات في البلاد العربية، بحيث يُمكن لكل جامعة الاستفادة منه في تصميم خططها الاستراتيجية للأمن الفكري في ضوء أوضاعها ومواردها، وطموح قادتها، كما عُرض بطريقة إجرائية عملية، وما استلزمه ذلك من التطرق إلى تفاصيل عديدة، ولا سيما في العمليات المفصلية، وفي الخطوات الحاسمة لمراحل الخطة؛ وذلك حتى يكون عونًا للجامعات وفرق الخطط فيها؛ لمحاكاته والاسترشاد به لوضع الخطط الاستراتيجية لجامعاتهم، بقدر أكبر من الدقة والوضوح، وبما يمكنهم من النجاح في خططهم الاستراتيجية، وإحداث التغيير المنشود في الأمن الفكري الذي تتطلع إليه مجتمعاتهم⁽¹⁸⁴⁾.

ويمكن تعريف الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمينية بأنها: خطة طويلة المدى، لتطوير الأمن الفكري كماً وكيفاً، وما يلزم أن تتبعه الجامعة من ممارسات وسياسات مع مواردها البشرية والمادية في العمل، على أن تتفق هذه الخطة وتتعاون وتتكامل مع ممارسات وسياسات الخطة الاستراتيجية العامة للجامعة، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف الجامعة وغايتها النهائية. أو أنها: مجموعة من النشاطات على هيئة برامج ومشروعات محددة البداية والنهاية، وسياسات وقرارات وإجراءات توجه وظائف ومهام الأمن الفكري داخل الجامعة، شريطة أن تتفق هذه الخطة وتتعاون وتتكامل مع ممارسات وسياسات الخطة الاستراتيجية العامة للجامعة، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف الجامعة وغايتها النهائية.

(183) راجع: أحمد علي الحاج (2015): خطة استراتيجية للموارد البشرية في الجامعات اليمينية وفقاً لخصائص اقتصاد المعرفة، جامعة نموذجاً تطبيقياً، صنعاء، المتفوق، ص 213.

(184) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج (2013) نموذج لخطة، مرجع سابق، ص 333.

وهنا، فالخطة الاستراتيجية للأمن الفكري ترنو إلى تحديد الاحتياجات المستقبلية من العاملين من حيث العدد والمهارات للجامعة ككل، وللأنشطة المختلفة فيها، وذلك عن طريق خطط تشغيلية واضحة المعالم والقسمات، تتضمن عمليات وأنشطة إدارية تمارسها إدارة الأمن الفكري وغيرها من الوحدات التنظيمية في الجامعة من جمع معلومات دقيقة وكافية من أجل اتخاذ القرارات التي تحقق التوازن المستقبلي بين ما يحتاجه العمل المستقبلي، وما هو متوافر منها في الجامعة، وما يجب إضافته منها، وبصورة تؤدي إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للجامعة، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ثالثاً: مبررات وضع خطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:

1. مبررات وضع نموذج خطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية: ثمة جملة من المبررات والدوافع التي تحتم وضع نموذج الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية، أبرزها:
 - غياب التخطيط الاستراتيجي للأمن الفكري في الجامعات اليمنية، في الوقت الذي بات فيه الأمن الفكري هم الأكبر للجامعات في الكثير من بلدان العالم.
 - تزايد المشكلات الناجمة عن غياب الأمن الفكري في الجامعات اليمنية.
 - الأهمية المتعاظمة لدور الجامعات في الأمن الفكري؛ كونها تتناول الشباب في أخطر مراحل نموهم، وتسهم في تحصينهم من الانحراف الفكري وبناء شخصياتهم التي يتوقف عليها مهنتهم ونمط حياتهم اللاحقة؛ مما يستوجب على الجامعات الأخذ بالتخطيط الاستراتيجي؛ لتمكينها من إعداد أبناء المجتمع لمستقبل سريع التغير.
 - تواجه الجامعات اليمنية العديد من التحديات الجسيمة الحالية والمتوقعة الناجمة عن الانفجار المعرفي، والثورة المتسارعة في تقنيات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية التي تهدد الثقافة الوطنية.
 - تساعد الخطة الاستراتيجية في تطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية؛ لأن التخطيط يتفادى الإسراف الناجم عن الارتجال، وما يصاحبه من أخطاء، والحد من النفقات.
 - النجاح المذهل والفوائد الجمة التي حققتها الجامعات التي وضعت خططاً استراتيجية لتطوير الأمن الفكري، في حين ظلت الجامعات التي لم تستخدمه غارقة في دوامة مشكلات الأمن الفكري.
 - يتصف التخطيط الاستراتيجي بالديناميكية التي تجعله قابلاً لتكييفه مع ظروف كل جامعة، وتمكينها من التعامل مع متغيرات الأمن الفكري، والتصدي لها طبقاً لمراحل وخطوات معروفة، قبل تعقد مشكلاته وحلول الكارثة.

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

- تزايد قدرة التخطيط الاستراتيجي في إحداث التغييرات المنشودة في الأمن الفكري في الجامعات؛ بسبب تطور مفاهيم التخطيط الاستراتيجي وأساسه، وتنوع أساليبه ووسائله، وتعدد تجارب تطبيقه.
- تطوير برامج وأنشطة حديثة للأمن الفكري في الجامعات اليمنية، وما تحتاجه مستقبلاً من برامج تدريبية وتطويرية؛ لتنمية مهارات القائمين عليه، بما يتوافق مع التطورات المستقبلية للجامعات.
- ضرورة متابعة الجامعات لمهددات الأمن الفكري في المجتمع اليمني، وخارجه، ومحاصرة مظاهر الغلو والتطرف والإرهاب.
- تشجيع انفتاح الجامعات اليمنية على منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، لمواجهة تأثيرات العولمة على النشء والشباب، مع فتح المجال أمامها للمشاركة في العديد من الأنشطة والمهام داخل الجامعات، وفي مقدمتها الأمن الفكري.
- فرض التحام الجامعات بمجتمعها، وبحاجات السكان وأنشطتهم المتباينة تقديم برامج تعليمية وأنشطة، وإقامة المعارض الفنية والثقافية والحفلات الترفيهية، والمسابقات العلمية عن الأمن الفكري.

2. أهداف نموذج الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية:

- يسعى نموذج الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- إحداث التغيير المطلوب في بيئة الجامعات اليمنية؛ لرفع قدرتها على حل مشكلات الأمن الفكري الحالية أو الحد منها، وعلى مواجهة تحدياتها المستقبلية، وتلبية الاحتياجات الجديدة للأمن الفكري للجامعة وللمجتمع من أبعاده المحلية والوطنية والقومية، وبالتالي تحقيق أهدافه بجدارة.
 - تطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية وفقاً لخطط استراتيجية معروفة ومفهومة، وبأهداف واضحة ومحددة.
 - توثيق علاقة الجامعة بالمجتمع، سواء لإيجاد شركاء داعمين لخطة الأمن الفكري مادياً ومالياً، أم لاستغلال الإمكانيات والقدرات المتاحة في البيئة المحيطة، أم المساهمة في حل مشكلاتها، أم الحصول على الدعم المعنوي الذي يؤازر جهودها.
 - ربط الجامعة بالاتجاهات المعاصرة الحاصلة في الأمن الفكري، والعمل في إطار الفلسفة التربوية للمجتمع اليمني، وتمكينها من معايشة متغيرات القرن الحادي والعشرين باقتدار وثقة عالية.
 - تمكين الجامعات اليمنية من استثمار مواردها البشرية والمادية المتاحة، بكفاية وفاعلية عالية، والبحث عن إمكانات جديدة في البيئتين (الداخلية والخارجية)، وتوظيفها الرشيد في دعم جهود الجامعة؛ لتحقيق أهداف الأمن الفكري.

4. مصادر بناء نموذج الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري ومرجعياته:

من أهم مصادر بناء نموذج الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية ما يأتي:

- واقع الأمن الفكري في الجامعات اليمنية وما يعايشه من صعوبات ومشكلات، وما سيواجهه من تحديات ومخاطر مستقبلية.
- التغيرات اللازمة التي يحتاجها الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في جميع المستويات التنظيمية الإشرافية والتنفيذية المختلفة، ومن كل النواحي مرتبة حسب أولويات التغيير بصورة عامة في ضوء المتغيرات التي يشهدها الأمن الفكري في الجامعات المعاصرة.
- ما يطمح إليه قادة الجامعات اليمنية وما يتطلعون إلى ما يجب أن يكون عليه الأمن الفكري في جامعاتهم في أفضل صورة ممكنة حالياً ومستقبلاً.
- وجهات نظر قيادات التعليم الجامعي، سواء في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أم في الجامعات اليمنية، أم أعضاء هيئات التدريس.
- توجهات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بالتركيز على متطلباتها إلى الأمن الفكري الملقاة على الجامعات في اليمن.
- أبرز الاتجاهات الحاصلة في الأمن الفكري في الجامعات المعاصرة، وفي مقدمتها الجامعات العربية، وتجاربها الناجحة.

4. مرجعيات بناء النموذج الاستراتيجي للأمن الفكري في الجامعات اليمنية:

تتجلى مرجعية هذا النموذج في المنطلقات الفكرية الآتية:

- مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحاء في القول والعمل.
- أسس ومبادئ فلسفة التربية التي بموجبها تحدد الأهداف التربوية والسياسة التعليمية.
- ثقافة المجتمع اليمني وتقاليد ومعايير الاجتماعية والاقتصادية.
- قانون التعليم الجامعي في اليمن، ولوائحه التنظيمية والإدارية.
- الموجهات العامة للنظام السياسي للدولة وأولويات خياراتها.
- الرؤية المستقبلية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025.
- وجهات نظر أهل العلم والثقافة والفكر والاقتصاد والأعمال.

رابعاً: المبادئ التي تحكم الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية:

تستند الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمنية إلى مجموعة من الأسس، أهمها⁽¹⁸⁵⁾..:

1. الأساس الفكري: ويقصد به أن الأمن الفكري حق وواجب؛ حق للشخص تجاه المجتمع، وواجب على الشخص أن يأخذ نصيبه منه، ويؤدي واجبه فيه، ويتحقق ذلك من خلال بلورة رؤية فكرية واضحة المعالم لغاية الأمن الفكري وأهدافه.
2. الأساس القيمي: تمثل منظومة القيم والأخلاق أهم الموجهات لسلوك الإنسان، حيث يشكل المكون القيمي قاعدة أساسية لمشاركة المجتمع كأشخاص في تحقيق الأمن الفكري، ويتحقق ذلك من خلال هدفين رئيسيين، أولهما: وقائي، يسعى للتصدي لأي فكر أو سلوك خارج على القيم والأخلاق، التي تتنافى مع ثقافة المجتمع. وثانيهما: علاجي، يتمثل في التصدي لكل فكر أو سلوك تطور إلى إرهاب فكري.
3. الأساس النفسي والتربوي: يستند الأمن الفكري إلى شعور المرء بالأمان، وعدم الخوف عند ممارسة التفكير، وما يقتضيه ذلك من حرية فكرية، التي تشكل الحرية الدينية أحد تطبيقاتها، في حين تعمل التربية على تزويد المرء بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم حاضره، واستشراف مستقبله، وهنا يشكل التعليم الجامعي مدخلاً أساسياً ومحورياً للتعريف بالأمن الفكري، ووسيلة لإكساب الطلبة المعارف والمهارات والقيم الأساسية التي تؤهلهم لتحقيق أمنهم الفكري في ظل تحديات العولمة.
4. الأساس التقني: ويعني ضرورة الحذر من التعامل مع تقنيات المعلومات والاتصالات التي تطورت بصورة مذهلة؛ وذلك للحفاظ على الأمن الفكري للشخص وللمجتمع، وهنا تعد الجامعة المدخل الرئيس لوضع حلول لمشكلات المجتمع بأقل جهد وتكلفة

أما المبادئ التي تحكم نموذج الخطة الاستراتيجية المقترحة للأمن الفكري في الجامعات اليمنية، فأهمها⁽¹⁸⁶⁾..:

- الشمول: أي أن الخطة الاستراتيجية تتناول كل مجالات تطوير الأمن الفكري في اتساق وتكامل، وما تحتاجه من تغيير كلي أو جزئي، على اعتبار أن تطوير مجال ما منها يؤثر في المجالات الأخرى ويتأثر بها.

(185) هويدا الأتربي، مرجع سابق، ص 117. وأيضاً: أحمد علي الحاج محمد (2011): التخطيط التربوي الاستراتيجي الفكر والتطبيق، مرجع سابق، ص 51.

(186) مكتب التربية العربي لدول الخليج (2005): وثيقة استشراف المستقبل العمل العربي في الدول الأعضاء، ص، ص 110، 109.

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

- مرونة التطوير: من حيث اختيار بدائل التطوير وإجراءاتها؛ بما يتناسب مع ظروف الجامعة، وأولويات تطويرها.
- واقعية التطوير: من حيث مدى مناسبة أهداف تطوير الأمن الفكري للإمكانات الواقعية المتاحة من جميع جوانبها، ومدى توافر فرص التنفيذ.
- انتقائية التطوير: حيث يتم التركيز على النواحي الجوهرية التي تمثل مفاتيح لعملية التغيير.
- تأكيد مبدأ اللامركزية: في خطة الأمن الفكري في الجامعة.
- تحقيق النوعية المتميزة في الأمن الفكري: كغاية تحكم تنظيم التعليم الجامعي ومحتواه وإدارته، وفق معايير الكفاية والفاعلية.

خامساً: مستويات الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعات اليمينية:

تصنف خطة الأمن الفكري في الجامعات اليمينية إلى الأنواع الآتية:

1. خطة الأمن الفكري على مستوى الجامعة (الخطة الاستراتيجية العامة للجامعة): ويختص بهذا المستوى الإدارة العليا، ويشترك معها: مدير إدارة الأمن الفكري، وغيرها، وأصحاب الخبرة في مجال التخطيط الاستراتيجي داخل الجامعة وخارجها الذين يشتركون معاً في وضع الخطة الاستراتيجية العامة للجامعة، وذلك لرسم صورة المستقبل المنشود للجامعة، وتحديد مسار تحركها نحو ذلك المستقبل من خلال رؤية الجامعة، ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، ثم تحديد محاور العمل الاستراتيجي.
2. خطة الأمن الفكري على مستوى وحدات الأعمال الاستراتيجية (خطط الوحدات الإدارية، والكليات): ويتولى هذه الخطة إدارة الأمن الفكري، والإدارات والأقسام العلمية الأخرى في الكليات، أي التي تقوم بمجموعة من الأعمال، أو الخدمات المتشابهة أو المترابطة مع بعضها البعض. وتهتم هذه الخطة بالأنشطة المتعلقة بالسياسات والإجراءات والخطوات المصممة لتنفيذ الأهداف الفرعية للخطة الاستراتيجية في الإدارات والأقسام التنفيذية الوسطى، والخاصة بمعالجة مشكلات الأمن الفكري. وتتعامل كل وحدة من وحدات العمل الاستراتيجي هذه مع خط واحد من خطوط الأمن الفكري، ولكن في بعض الأحيان قد يتم تجميع بعض العمليات في وحدة أعمال استراتيجية واحدة، بحيث تتعامل كل وحدة على أنها مركز مستقل عن الأجزاء الأخرى للجامعة، وما يترتب على ذلك - في الغالب - من إعطاء مثل هذه الوحدات الحرية والاستقلال الكاملين عن الجامعة، التي تمارس الرقابة على وحدات العمل الاستراتيجي التابعة لها من خلال إلزام هذه الوحدات بالسياسات والقواعد التي تضعها للممارسات اليومية.

3. خطة الأمن الفكري على المستوى الوظيفي (الخطط التشغيلية): ويتناول هذا المستوى الأنشطة والبرامج الخاصة بوظائف الأمن الفكري، ويشترك في وضع هذه الخطة مديرو الإدارات ورؤساء الأقسام، وكذلك رؤساء الأقسام العلمية في الكليات التي تشغل كل منها جانباً وظيفياً محدداً من مجالات النشاط الخاص بالجامعة، والذي يعد نشاطاً مهماً وحيوياً وضرورياً لاستمرار الجامعة، كما يختص هذا المستوى بالأنشطة التنفيذية على مستوى الأشخاص في المستوى الأدنى، ومسؤوليتهم عن إنجاز ما يخصهم من خطة الأمن الفكري الجامعة، وكيفية التنفيذ، وما يستخدمونه من أساليب وإجراءات. ولا يهتم هذا المستوى الوظيفي بالعمليات اليومية التي تحدث داخل الجامعة، وإنما تلك التي تتم في ظل التوجه الاستراتيجي للجامعة، بتحديد الأساليب والإجراءات التي يلتزم بها من يشرف على تنفيذ هذه البرامج والأنشطة.

وعلى الرغم من تعدد المستويات المذكورة آنفاً، فإن الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في حقيقتها واحدة من حيث الجوهر والهدف، وما هذا التقسيم إلا ضرورة عملية نشأت لتوزيع مهام هذه الخطة الاستراتيجية. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري هي خطة فرعية من الخطة الاستراتيجية للجامعة (إذا كانت موجودة)، وهي لذلك يجب أن تتطابق وتتكامل مع متطلبات الخطة الاستراتيجية للجامعة، بما تشمله من رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية، ومتطلبات خطط وحدات الأعمال الاستراتيجية في الهيكل التنظيمي (الإدارات المختلفة)، واحتياجاتها من الأمن الفكري، وبذلك فصفة التكامل والتطابق في بناء الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري تشتمل على جانبين، هما⁽¹⁸⁷⁾:

- تكامل وتطابق داخلي: ويُقصد به: أن إدارة الأمن الفكري نظام متكامل، يتكون من وظائف تتفاعل مع بعضها البعض بشكل متكامل، في اتجاه خدمة وإنجاز الخطة الاستراتيجية العامة للجامعة.
- تكامل وتطابق خارجي: ويقصد به تكامل خطة استراتيجية إدارة الأمن الفكري، مع خطة استراتيجية الجامعة.

سادساً: مراحل الخطة الاستراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية:

قبل الإقدام على وضع خطة استراتيجية للأمن الفكري في جامعة ما، وجدت عملية تمهيدية يجب القيام بها؛ للكشف عن مدى تكون الإرادة لاستخدام التخطيط الاستراتيجي؛ بغية تغيير واقع حال الأمن الفكري في الجامعة إلى الأحسن. وتتمثل هذه الخطوة التمهيدية في النظر إلى التغيرات الحاصلة في بيئة الأمن الفكري في الجامعة، وفي المجتمع، والنظر إلى ما هو حاصل في الجامعات الأخرى، في البلاد العربية

(187) راجع: أحمد الكردي، ماهية استراتيجية إدارة الأمن الفكري، الموقع: <http://kenanaonline.com/>

وغيرها من خطط وأساليب جديدة، لتطوير وتفعيل الأمن الفكري، ونتائج ذلك في الواقع، ومقارنة ذلك بأوضاع هذه الجامعة بصورة تكشف عن مستواها وأوضاعها، وما تعانيه من مشكلات، ثم استقراء ما ستكون عليه أوضاعها في المستقبل، إذا استمر الواقع الحالي؛ بما يدفع قيادات الجامعة، ومعها مدير إدارة الأمن الفكري، وكذلك من يفكر معهم إلى جمع معلومات عن الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، ودراستها بعمق، وتحليل معلوماتها وأساليبها، وكذا نقد تجارب التخطيط الاستراتيجي السابقة (إن وجدت)؛ بقصد استخلاص الخبرات والدروس، وغير ذلك من الأمور التي تكسبهم خلفية معرفية عن التخطيط الاستراتيجي وأساليب الإدارة الحديثة، وكيفية تطبيقها، وبما يمكنهم من استخدام تلك المعلومات والمعارف في النظرة الفاحصة لأوضاع الجامعة، وتلمس ما تحتاجه من تطوير وتغيير، حتى تكون أفضل في المستقبل، وعمل كهذا يؤثر على انعقاد النية للتغيير.

والعملية التمهيدية بذلك هي التي تحضر الفكر والروح للتخطيط، وتتفحص ميدان الجامعة لوضع الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري؛ وذلك من حيث النظر إلى ما يدور حول الجامعة من تحولات وتغيرات تارة، وبالنظر تارة أخرى إلى مستقبل الجامعة، وما تحتاجه من برامج وأنشطة، وما الذي يمكن أن تكون عليه إذا لم يتم القيام بتطوير الأمن الفكري، ومد النظر تارة ثالثة إلى عقد مقارنات بين مكانة الجامعة ومستواها، والجامعات الأخرى ليس في المنطقة المحيطة فحسب، وإنما أيضاً في البلدان المجاورة، والدول الأجنبية. وهذه الأمور تعني أن الإدارة العليا للجامعة أخذت تمارس التفكير الاستراتيجي؛ لاستقراء مستقبل الأمن الفكري في الجامعة.

وبعد هذه العملية التمهيدية، وما نجم عنها من تكوين صورة عامة عن الأمن الفكري، يمكن السير قدماً نحو القيام بمراحل وضع الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة، وذلك على النحو الآتي:

◀ المرحلة الأولى: تعيين التوجهات الاستراتيجية:

وتتضمن هذه المرحلة وضع رؤية الأمن الفكري، ضمن رؤية الجامعة، ورسالتها، وأهدافها الاستراتيجية، لما تأمله الجامعة في أمنها الفكري أن يكون في أفضل صورة ممكنة، وتتكون هذه المرحلة من الآتي:

1. الرؤية:

في ضوء استقراء مستقبل الجامعة، يمكن للجامعة، أو فريق الخطة وضع رؤية واضحة المعالم، تعبر عما تطمح إليه الجامعة في نفسها، وفي الأمن الفكري أن يكون في أفضل صورة ممكنة. والرؤية هي:

عبارة موجزة تعبر عما تطمح إليه الجامعة في فترة زمنية معينة، شريطة أن تكون الرؤية واضحة ومفهومة لجميع أطراف العمل في الجامعة والشركاء الداعمين لها. وللرؤية جانبين، أولهما: متمثل بالأيدلوجية الأساسية للجامعة. وثانيهما: هو المستقبل الاستشرافي الذي يحفز العاملين على التوسع إلى ما وراء تطلعاتهم الحالية في الإنجاز، وإحداث تغيير مهم، وتقديم يراد تحقيقه.

والرؤية المقترحة هنا، هي: بلوغ التميز في تطوير الأمن الفكري في الجامعة فكريًا وتطبيقًا ونتائج.

2. الرسالة:

هي عبارة قصيرة تبين الغرض أو المهمة التي وجدت من أجلها خطة الأمن الفكري في الجامعة، والتي تحدد العمل الذي يجب أن تقوم به، وبالصورة التي تحقق الغرض من خطتها الاستراتيجية، وكيفية تحقيقها. وتحدد الرسالة نوع التغيرات التي ستقوم بها الجامعة، وتحدد الجمهور المستهدف، وتحدد المسارات الرئيسة للتغيير المطلوب، والاتفاق على نقاط تميز تفرد عمل الجامعة، وتحديد العوامل الإيجابية التي تدفع الجامعة إلى الأمام⁽¹⁸⁸⁾. ونظرًا لأن الرسالة تمثل أساس وجود خطة الأمن الفكري في الجامعة، وتعد الركيزة التي تبنى عليها الأهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها، فيجب أن تصاغ بتعبير عام مختصر واضح ومحدد، وبصورة تعكس الغرض من وجودها، ومجالات العمل التي تتبعها للقيام بمهامها، وما يجب أن تحدثه من تغيرات في طبيعة عملها، وفي ثقافة تمكّنها من تحقيق رؤيتها التي تصبو إليها.

وهنا إذا كانت الرؤية تحدد ما تطمح إليه الجامعة أن تكون عليه في الأمن الفكري في المستقبل في أفضل صورة، فإن الرسالة تحدد كيف تسعى الجامعة إلى بلوغ ذلك المستقبل، وبذلك فرسالة الجامعة أو مهمتها تتركز حول الوظائف التي سوف تؤديها الجامعة، ولمن ستوجه هذه الوظائف؟ وكيف ستؤدي؟، أي أن الرسالة تحدد محاور العمل الرئيسة التي ستقوم بها الجامعة، وبالصورة التي تبرر وجود الأمن الفكري، وتوضح اتجاهها العام، وتعكس تفرداها. ويتم بناء رسالة الأمن الفكري للجامعة وفقًا للآتي:

- ترجمة الرؤية الكلية للجامعة إلى محاور العمل الاستراتيجي.
- تحديد نوع التغيرات المطلوبة لتحقيق رؤية الجامعة.
- القيم الفلسفية الرئيسة التي يجب على المديرين الالتزام بها؛ لاتخاذ القرارات.
- تحديد الأهداف الرئيسة التي تترجم رسالة الجامعة إلى مجالات الحركة والعمل، وبما يحقق رؤية الجامعة.

(188) للمزيد راجع: أحمد الحاج ص 67، مرجع سابق،

والرسالة المقترحة هنا، هي: تسمى جامعة (اسم الجامعة) إلى تحقيق الأمن الفكري المتميز في المستقبل، والارتقاء بكفايته إلى أعلى مستوى، بأساليب ووسائل حديثة، وتطوير برامج وأنشطة الأمن الفكري، وتحسين مستوى أدائه في اتجاه تحقيق أهداف الجامعة حالياً ومستقبلاً.

3. الأهداف الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة:

تُعرف الأهداف الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة بأنها: أهداف عامة بعيدة المدى، تحدد النشاطات المركزية للجامعة، وموجهة لها، ومقياساً لأدائها، والدافع لارتباط المستويات التنظيمية بالجامعة في اتجاه تحقيق نتائج محددة. أو هي: الغايات الجوهرية المرغوبة، أو النهايات المستهدفة التي تسعى الجامعة إلى الوصول إليها في الأمن الفكري من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والقدرات التنظيمية المادية وغير المادية المتاحة، التي تمكن من تحقيق رؤية الأمن الفكري في الجامعة.

وحيث إن الأهداف الاستراتيجية تمثل لب الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، والأساس الذي يترجمها إلى واقع ملموس، فيجب أن تُبذل جهود حثيثة لتحديد الدقيق، وصياغتها بلغة واضحة وتعابير محددة، بعيداً عن الألفاظ المجردة، والجمل الإنشائية الجوفاء، بحيث يجب أن تتصف الأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية بالخصائص الآتية⁽¹⁸⁹⁾:

- أن تكون واضحة وقابلة للقياس، وتعكس الأسبقيات التنظيمية لمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد.
 - أن تكون قابلة للتحقق؛ لأن الأهداف تكون محفزة للعاملين عندما تكون قابلة للتحقيق.
 - أن ترتبط بمجالات الأداء الأساسية المحددة من قبل الجامعة، وتُستخدم بوصفها أداة لتقويم الأداء.
 - إن تكون مكتوبة وموثقة، وممكنة الإنجاز خلال مدد زمنية محددة، وفي ضوء الموارد المتاحة.
- وبما أن الأهداف الاستراتيجية عملية محورية تركز عليها الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، وتشكل الأساس لتحديد خطوط سيرها، وهي مرجعية للحكم على ما تحقق وأنجز، فلا بد من الاختبار الدقيق والمحكم للأهداف الاستراتيجية، وتحضير متطلبات تنفيذها، من حيث مدى:
- ملاءمة الأهداف الاستراتيجية لرسالة الجامعة، والمحقة لما تطمح إليه.

(189) المشار إليه في: المغربي مرجع سابق، ص 66.

- توافق الأهداف الاستراتيجية مع نتائج التوصيف الحقيقي لبيئة الجامعة^(190*)..
- ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف إجرائية تشغيلية.
- مشاركة الإدارات والأقسام والأفراد في صياغة الأهداف التفصيلية.
- مساندة الأهداف التفصيلية للأهداف الاستراتيجية، ومحقة لها.
- قبول الإدارات والأقسام والأفراد للأهداف التفصيلية، ورضاهم عنها.
- صياغة السياسات المعبرة عن الخطوات العامة، والإجراءات الإدارية التي توجه البرامج والأنشطة التي يقوم بها الأشخاص والأقسام والإدارات.
- معرفة المنفذين للسياسات والتعليمات لما هو مطلوب منهم.
- تحديد المهام التي يجب أن يقوم بها الأشخاص، وتخصيصها، وتحديد مسؤولية كل شخص.
- توافر التنسيق بين المهام المختلفة للإدارات والأقسام.
- الحفاظ على الموارد النادرة، ووفائها بمتطلبات التنفيذ.
- مراعاة المخاطر المختلفة.

ولتحري إمكانات تنفيذ الأهداف الاستراتيجية، يتم رصد عوائق وصعوبات تنفيذها، وسبل التغلب عليها، وذلك باستطلاع آراء أعضاء الهيئة التدريسية، ومديري العموم، وبعض الإداريين، والفنيين، وغيرهم من خارج الجامعة. وعند التأكد من سلامة الأهداف الاستراتيجية، وإمكانات تنفيذها، يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية من الخطة الاستراتيجية.

والأهداف الاستراتيجية المقترحة لتطوير الأمن الفكري في الجامعة، هي:

1. تطوير البنى التشريعية والتنظيمية للأمن الفكري في الجامعة.
2. تطوير سياسات ووظائف الجامعة المتضمنة للأمن الفكري بأساليب ووسائل محددة وواضحة.
3. تضمين المناهج التعليمية والمقررات الدراسية للأمن الفكري، بأنشطة مصاحبة صافية ولا صافية، وفي كلياتها والجامعة.

(190) عادة ما يتم تصميم استمارة استقصاء أو استبيان لتقييم مدى دقة الأهداف الاستراتيجية وموضوعيتها، يجب عنها العاملون في الجامعة، وتتكون استمارة الاستقصاء أو الاستبيان من مجموعة من الأسئلة التي تدور حول مواصفات الأهداف الاستراتيجية وخصائصها من جميع النواحي اللغوية والشكلية والموضوعية، ومدى تعبيرها عن رسالة الجامعة ورؤيتها، ودقتها ومرونتها، والمسؤولين عن تنفيذها، واحتمالات نجاحها، وأمام كل عبارة تدرج خماسي لقياس مدى توافر هذا العنصر، يجب عنها العاملون في الجامعة، وعلى مدى النتائج المتحققة منه يمكن اختيار الأهداف، والتأكد من مدى سلامتها وقابليتها للتنفيذ والقياس.

4. تشجيع أعضاء هيئات التدريس على القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالأمن الفكري، كل من زاوية تخصصه، واتخاذها ضمن الإنتاج العلمي الآخر شرطاً لشغل مراكز قيادية في الكليات أو في الجامعة، أو للترقى.

5. تطوير مهام المراكز البحثية والعلمية لتشمل الأمن الفكري بوصفه ضرورة يجب القيام به.

6. تطوير الأنشطة الخاصة بالأمن الفكري في الأقسام العلمية وفي الكليات، وفي الجامعة.

7. توسيع مشاركة مختلف الأطراف المجتمعية في تطوير الأمن الفكري في الجامعة، ومواجهة التطرف والإرهاب.

8. تطوير نظام معلومات للأمن الفكري، قادر على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتدوينها وفقاً لتقنية المعلومات والاتصالات، وحتى تتمكن الإدارة العليا في الجامعة من اتخاذ القرارات السليمة حول مهام ونشاطات الأمن الفكري، وتزويد الراغبين فيها من داخل الجامعة، أو من خارجها.

4. القيم:

وهي المعتقدات والمبادئ الداعمة للخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة. والقيم: هي: معتقدات ومبادئ توجيهية لأنماط السلوك، المعبرة عن الذات أو النفس للتأثير في الأمن الفكري، وفي الآخرين، أي أنها مرجعية ومعياري لتوجيه النشاطات والسلوك داخل الجامعة.

والقيم المقترحة للخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة تتمثل في الآتي:

- الإبداع: تقديم برامج وأنشطة متميزة في الأمن الفكري، بأساليب مبتكرة وغير مسبوقه.
 - الولاء والانتماء: تعاون جميع إدارات وأقسام علمية وكليات الجامعة في الأمن الفكري، والإخلاص في العمل، والحس بالمسؤولية، والالتزام تجاه الجامعة.
 - قيم مهنية: مثل: العمل بروح الفريق الواحد، والجودة والتميز، والشفافية.. إلخ.
 - المعرفة والتعلم: تبادل المعلومات والمعارف حول الأمن الفكري، وتوفيرها للجميع، واتاحة فرص التعلم.
- وبتحديد الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية والقيم، فقد تم تحديد التوجه الاستراتيجي، حيث يُعرف التوجه الاستراتيجي بأنه: المسار العام الذي يحدد للجامعة وجهتها نحو غايات الأمن الفكري،

وتعيين محاور العمل الاستراتيجي التي تربط مستويات التنفيذ العليا والوسطى والدنيا بصورة متفاعلة ومتكاملة في اتجاه بلوغ تلك الغاية.

◀ المرحلة الثانية: التحليلان البيئي والاستراتيجي:

رسمت المرحلة السابقة صورة المستقبل المأمول للأمن الفكري في الجامعة، وحددت مسارات تحقيقها، وما يستلزمه ذلك من قيم تدعمها، بعدها يتم فحص الإمكانيات والقدرات المتاحة في بيئة الجامعة؛ لبلوغ ذلك المستقبل. وتتضمن هذه المرحلة تشخيص بيئي الجامعة الخارجية والداخلية وتحليلهما وتقويمهما؛ بغرض رصد العوامل والقوى المؤثرة على الأمن الفكري في الجامعة سلبيًا وإيجابًا، سواء في البيئة المحيطة بها، أم في البيئة الداخلية، تمهيدًا لتحديد الفجوة التي تفصل بين واقع الأمن الفكري الحالي في الجامعة، والمستقبل المأمول، وذلك على النحو الآتي:

1. التحليل البيئي: ويمر التحليل البيئي بالخطوات الآتية:

1. تشخيص البيئة الخارجية:

وتشمل رصد الفرص والتحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتشريعية المؤثرة على الأمن الفكري في الجامعة، وهي:

- ❖ الفرص المواتية: وهي الإمكانيات والقدرات المتاحة في البيئة المحيطة بالأمن الفكري في الجامعة، والتي يمكن استثمارها لدعم الأمن الفكري، ورفع قدرة الجامعة على تحقيق رؤية الأمن الفكري، ومن أمثلتها:
 - وجود توجه عام للدولة بضرورة مواجهة الغلو والتطرف والإرهاب في المجتمع اليمني، بنشر الأمن الفكري، وتعزيز ثقافة الرأي والرأي الآخر.
 - وجود مؤسسات خاصة وعامة، ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تشارك الجامعة في تطوير الأمن الفكري بالجامعة ماديًا وماليًا ومعنويًا.
 - تطور مدهل في تقنيات المعلومات والاتصالات التي تمكن الجامعة من توظيفها في نشر الأمن الفكري، ومحاربة التطرف والإرهاب.
 - هناك منظمات إقليمية ودولية يمكن أن تسهم بفاعلية في تطوير الأمن الفكري في الجامعة أو في الجامعات اليمنية.

❖ التحديات والمخاطر: وهي العوامل الخارجية التي تؤثر سلبيًا على الأمن الفكري في الجامعة، أو المخاطر الكبرى التي تواجه الأمن الفكري الآن وخلال الأعوام القادمة، ويمكن أن تؤدي إلى فشل الجامعة في تحقيق أهداف الأمن الفكري. ومنها على سبيل المثال:

- تزايد الجماعات المتطرفة والإرهابية في المجتمع اليمني التي تستقطب الشباب الجامعي.
- جمود المؤسسات التعليمية ما قبل التعليم الجامعي في تعزيز الأمن الفكري، ومواجهة الأفكار المتطرفة فيها.
- انتشار مظاهر الانحراف الفكري في المجتمع اليمني بكل صوره، وبخاصة بين النشء والشباب.
- تزايد تأثير العولمة على فكر النشء والشباب، وعلى تمثيلهم لقيم وأنماط السلوك في الدول الغربية.
- وجود قطيعة بين الجامعة، ومنظمات المجتمع اليمني والجمعيات الأهلية ليس فيما يخص الأمن الفكري فحسب، وإنما في الجوانب الأخرى.
- توافر قنوات فضائية، ومواقع على الشبكة العالمية (الإنترنت) تنشر أفكار الغلو والتطرف في المجتمع اليمني، ولاسيما بين الشباب الجامعي.

2. تشخيص البيئة الداخلية: ويتم هنا رصد وتشخص العوامل الداخلية التي تؤثر على الأمن الفكري في الجامعة إيجابًا أو سلبيًا، حيث يتم رصد ما في بيئة الجامعة الداخلية من نقاط الضعف، ومن مواطن القوة، وبدقة وشفافية؛ لمعرفة الجامعة لذاتها. وتتكون البيئة الداخلية من بيئتين داخليتين، أحدها: بيئة داخلية مباشرة، وتتمثل في الإمكانيات المتاحة أمام الأمن الفكري في الجامعة، وما تعايشه من أوضاع، والتي يمكن أن تسيطر عليها الجامعة. وثانيها: بيئة داخلية غير مباشرة، وهي المتغيرات غير المباشرة المؤثرة على الأمن الفكري. وبيان ذلك كما يأتي:

❖ نقاط القوة: وهي العوامل الداعمة لخطة الأمن الفكري في الجامعة، والمحددة لقوتها، ومن أمثلتها:

- توجد في الجامعة وكلياتها إمكانيات مادية وبشرية يمكن توظيفها لتطوير الأمن الفكري.
- تمتلك الجامعة أساتذة في مختلف التخصصات، وكوادر إدارية وفنية بمهارات عالية المستوى، وتتصف بالولاء والانتماء لها.

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

- توجد في الجامعة مراكز بحثية وعلمية، وتعليمية وتدريبية يمكن توظيفها في تطوير الأمن الفكري فيها.
- تتسم العلاقة بين الإدارات والأقسام والكليات بروح التعاون والتكامل؛ مما يشكل أرضية لنشر ثقافة الأمن الفكري في الجامعة.
- تستخدم الجامعة سياسات مرنة مع العاملين فيها؛ لمواجهة التغيرات المحتملة في بيئة الأمن الفكري، وتحسب مسبقاً لحدوثها.
- يغطي أعضاء الهيئة التدريسية كل المقررات الدراسية في جميع الكليات.
- يمكن أن تقوم المراكز البحثية والعلمية في الجامعة بالعديد من البحوث العلمية، وتقديم الاستشارات عن الأمن الفكري.
- توافر إمكانيات لتطوير نظام معلومات الجامعة حتى يستوعب معلومات الأمن الفكري.

❖ نقاط الضعف: وهي العوامل والقوى التي تؤثر سلباً على الأمن الفكري في الجامعة، وتحد من قدرتها على خطة تطوير الأمن الفكري، ومواجهة التهديدات الخارجية، ومن أمثلتها:

- عدم وجود توجه عام للأمن الفكري في الجامعة، ينعكس في سياساتها ووظائفها المختلفة.
- تكاد تخلو المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وأنشطتها المختلفة من الأمن الفكري في كليات الجامعة.
- غياب الأمن الفكري في الندوات والمؤتمرات العلمية التي عقدت في الجامعة.
- تدني اهتمام أعضاء هيئات التدريس بالبحوث الدراسات الخاصة بالأمن الفكري.
- تكاد تخلو برامج وأنشطة الأمن الفكري في الجامعة، وفي كلياتها المختلفة.
- طغيان النشاطات الحزبية والسياسية على المستويات التنظيمية في الجامعة.
- ضعف متابعة الجامعة لتهديدات الأمن الفكري الحاصلة في البيئة الخارجية.
- غياب شبه تام للأمن الفكري في بحوث الطلبة وأنشطتهم في الجامعة.
- غياب ثقافة مؤسسية أو تنظيمية تنمي قيم التعاون والالتزام، وقيم الولاء للجامعة.

- ارتفاع نسب رسوب الطلبة وتسربهم في جميع كليات الجامعة، ولاسيما في الكليات الإنسانية؛ مما يجعلهم لقمة صائغة للجماعات المتطرفة.
 - غياب شبه كامل للدورات المهنية للأمن الفكري في جامعة صنعاء.
 - عدم مشاركة الجامعة في الندوات والمؤتمرات العلمية التي عقدت في البلاد العربية أو الأجنبية.
- وللتحقق من تشخيص بيئي الأمن الفكري الداخلية والخارجية في الجامعة بدقة، يمكن صياغة عناصر التشخيص في جدول يصمم على هيئة استمارة استبيان، ثم يقدم لعينة من مستويات العمل في الجامعة، بما فهم الطلبة، ومن خارج الجامعة؛ لتحديد ما يعانيه الأمن الفكري في البيئتين الداخلية والخارجية .

2. التحليل الاستراتيجي واختيار البديل الاستراتيجي المناسب:

1. التحليل الاستراتيجي:

في ضوء تحليل واقع البيئتين الخارجية والداخلية للأمن الفكري في الجامعة، يتم انتقاء أخطر التحديات الحرجة في البيئة الخارجية للأمن الفكري في الجامعة، وأقوى الفرص المواتية، ثم تحديد أخطر نقاط الضعف، وأقوى نقاط القوة في البيئة الداخلية، ثم وضعها معاً في جدول، ويمكن هنا وضع نسب لكل منها؛ لتحديد مدى تأثير كل منها.

ويفضل هنا أن تتراوح أقوى التحديات، والفرص، وكذا الحال في نقاط الضعف، ونقاط القوة بين خمس إلى ثمان عبارات.

وبما أن التحديات الاستراتيجية (تحديات، ونقاط ضعف) هي التي تحدد الفجوة بين الواقع الحالي، والواقع المأمول، وهي التي تقرر بلوغ المستقبل، وتحدد محاور العمل الاستراتيجي للتوجه المستقبلي للأمن الفكري في الجامعة؛ فيجب التحري في فحصها، وتقصي أبعاد تأثيراتها في الأمد الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، مع ما يستلزمه ذلك من استطلاع الآراء حولها من خلال استبيان يقدم لعينة من أعضاء هيئات التدريس، ومن الإداريين في الجامعة، وبعض خبراء التخطيط الاستراتيجي؛ وذلك لتحديد الدور المتوقع من الخطة الاستراتيجية أن تحدثه من تغيرات في الأمن الفكري؛ لمواجهة تلك التحديات، ومن قدرة هذه الخطة الاستراتيجية على بلوغ أهدافها.

وبناءً على تلك التحديات، ونقاط الضعف يتم تعيين الفجوة بين الواقع الحالي للأمن الفكري في الجامعة، والواقع المأمول، وما تحتاجه الجامعة من مهام وأنشطة لردم تلك الفجوة، وذلك بالاستفادة من الفرص

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

الخارجية، ونقاط القوة الداخلية؛ للتغلب على التهديدات الخارجية، بعدها يتم استخدام مصفوفة التحليل الاستراتيجي الرباعي (سوات s. w. o. t) لاختيار الاستراتيجية المناسبة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- كيف يمكن استثمار كل من الفرص؛ لمواجهة تحديات الأمن الفكري في الجامعة؟
- كيف يمكن استخدام نقاط القوة في الحد من مواطن الضعف في الأمن الفكري؟

وتتطلب عملية التحليل الاستراتيجي تلك البيانات والمعلومات التاريخية التي تبين اتجاهات الأمن الفكري في الجامعة، ونوعيتها من حيث زيادتها، أو انخفاضها، أو ثباتها، واستخلاص المؤشرات التي تدل على اتجاهاته المستقبلية، فضلاً عن جمع بيانات ومعلومات عن الحاضر التي تصف موقف الجامعة الحالي، واستخلاص مؤشرات الكفاية الداخلية والخارجية، الكمية والكيفية التي تستخدم لأغراض الخطة. وعلى أساس ذلك يتم تحديد الموقف الاستراتيجي للأمن الفكري في الجامعة، والتوصل إلى البديل الاستراتيجي المناسب لهذه الجامعة، وذلك من خلال الاستعانة بالشكل الآتي:

شكل (1) تحليل مصفوفة SWOT (التهديدات، والفرص، والضعف، والقوة) (مصفوفة توليد الاستراتيجيات).

نقاط القوة (Strengths)	نقاط الضعف (Weaknesses)	
- توجد في الجامعات وكلياتها إمكانات مادية وبشرية يمكن توظيفها لتطوير الأمن الفكري.	- عدم وجود توجه عام للأمن الفكري في الجامعة، ينعكس في سياساتها وأنشطتها المختلفة.	نقاط القوة والضعف
- تمتلك أغلب الجامعات اليمنية أساتذة في مختلف التخصصات، وكوادر إدارية وفنية، بمهارات عالية المستوى، تتصف بالولاء والانتماء لها.	- تكاد تخلو المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وأنشطتها المختلفة من الأمن الفكري.	
- توجد في أغلب الجامعات مراكز بحثية وعلمية، وتعليمية وتدريبية يمكن	- غياب شبه تام للأمن الفكري في بحوث الطلبة وأنشطتهم في الجامعة.	
	- ضعف متابعة الجامعة لتهديدات الأمن الفكري الحاصلة في البيئة الخارجية.	
	- تدني الإنتاجية العلمية للبيئة التدريسية حول الأمن الفكري ومخاطره.	
	- ضعف كفايات وخبرات الأمن الفكري	

<p>لدى العاملين في الجامعة، مقابل غياب البرامج التدريبية.</p> <p>- تدني معرفة الأمن الفكري في الجامعة بالتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية، وضعف تشجيعهم على متابعة تلك التفاعلات.</p> <p>- غياب ثقافة مؤسسية أو تنظيمية تنمي قيم التعاون والالتزام وقيم الولاء للجامعة.</p> <p>- ارتفاع نسب الرسوب والتسرب بين الطلبة في جميع كليات الجامعة، وخاصة في الكليات الإنسانية؛ مما يجعلهم لقمة صائغة للجماعات المتطرفة.</p> <p>- غياب شبه كامل للدورات المهنية للأمن الفكري في جامعة صنعاء.</p>	<p>توظيفها في تفعيل الأمن الفكري فيها.</p> <p>- تتسم العلاقة بين الإدارات والأقسام بروح التعاون والتكامل؛ مما يشكل أرضية لنشر ثقافة الأمن الفكري في الجامعة.</p> <p>- تستخدم الجامعة سياسات مرنة مع العاملين في الجامعة، يمكن توظيفها لمواجهة التغيرات المحتملة في بيئة الأمن الفكري، وتتحسب مسبقاً لحدوثها.</p> <p>- يمكن أن تقوم المراكز البحثية والعلمية في الجامعة بالعديد من البحوث العلمية والاستشارات عن الأمن الفكري.</p> <p>- يمكن تطوير نظام معلومات الجامعة، حتى يستوعب معلومات الأمن الفكري.</p>	
<p>2. استراتيجية wo ضعف/فرص</p>	<p>. استراتيجية so قوة/فرص</p>	<p>الفرص : Oppor</p>
<p>- التغلب على نقاط الضعف بالاستخدام الجيد للفرص المتاحة.</p> <p>- وضع الأفكار التي تمكن من استخدام الفرص المتاحة للقضاء على نقاط الضعف هنا.</p> <p>وذلك باستخدام (استراتيجية علاجية/إصلاحية)</p>	<p>- بمقارنة نقاط القوة، مع الفرص المتاحة، يمكن استخدام نقاط القوة للوصول إلى الفرص المتاحة، ثم توظيف نقاط القوة لتحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة، وذلك باستخدام: (استراتيجية</p>	<p>- وجود توجه عام للحكومة بضرورة مواجهة الغلو والتطرف والإرهاب في المجتمع اليمني، بنشر الأمن الفكري، وتعزيز ثقافة الرأي والرأي الآخر.</p> <p>- وجود مؤسسات خاصة وعامة، ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تشارك الجامعة في تفعيل الأمن الفكري مادياً ومعنوياً.</p>

	النمو والتوسع / هجومية).	<p>- وجود تطور مذهل في تقنيات المعلومات والاتصالات، التي يمكن للجامعة من توظيفها في نشر الأمن الفكري، ومكافحة التطرف والإرهاب.</p> <p>- هناك منظمات إقليمية ودولية يمكن أن تسهم بفاعلية في تطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمينية.</p>
4. استراتيجية wt ضعف/مخاطر	3. استراتيجية st قوة/مخاطر	التهديدات: Treats
<p>- تقليل نقاط الضعف وتجنب المخاطر المحتملة.</p> <p>- وضع الأفكار التي تمكن من تقليل نقاط الضعف، وتجنب المخاطر المتوقعة هنا. ذلك باستخدام (استراتيجية انكماشية)</p>	<p>- استخدام نقاط القوة لتجنب المخاطر المتوقعة هنا. الاستثمار نقاط القوة لتقليل المخاطر المحتملة. وذلك باستخدام (استراتيجية دفاعية)</p>	<p>- تزايد أنشطة الجماعات المتطرفة والإرهابية في المجتمع اليمني، التي تستقطب الشباب إليها.</p> <p>- انتشار مظاهر الانحراف الفكري في المجتمع اليمني، بكل صوره، وخاصة بين النشء والشباب.</p> <p>- تزايد تأثير العولمة على النشء والشباب.</p> <p>- توافر قنوات فضائية، ومواقع على الشبكة العالمية (الإنترنت) تنشر أفكار الغلو والتطرف في المجتمع اليمني، وخاصة لدى النشء والشباب.</p>

وبناءً على الجدول السابق، يتم مقارنة بياناته، والوصول إلى الآتي:

- الفرص × نقاط القوة = استراتيجية هجومية.
- الفرص × نقاط الضعف = استراتيجية إصلاحية.
- نقاط القوة × التحديات = استراتيجية دفاعية.
- نقاط الضعف × التحديات = استراتيجية انكماشية.

ومن مقارنة التهديدات بالفرص، ونقاط الضعف بالقوة، والعكس، كما في الشكل السابق، فقد برزت العديد من البدائل الاستراتيجية المتاحة أمام الأمن الفكري في هذه الجامعة، التي يمكن الاختيار من

بينها، وعن طريقها يتم توضيح إيجابيات وسلبيات الخيارات المتاحة، ومدى قدرة كل بديل على ردم الفجوة القائمة بين الواقع الحالي، والواقع المأمول للأمن الفكري لهذه الجامعة، مع ملاحظة أن فجوة الأداء تعد من أخطر الفجوات التي ستواجه الأمن الفكري في الجامعة مستقبلاً، وما يستلزمه ذلك من جعل الأداء أولوية أولى لاختيار البديل المناسب.

وهنا تمثل التحديات الخطرة، ونقاط الضعف العويصة محاور العمل الاستراتيجي التي تواجه الأمن الفكري في الجامعة حالياً ومستقبلاً، والتي يجب أن تركز الخطة الاستراتيجية جهودها نحوها، وتحديد غرض الجامعة الاستراتيجي؛ وذلك بتحديد ما ستفعله الخطة، وما لا تفعله، وإلى أين ستتجه في المستقبل؟

وللمضي قدماً نحو اختيار البديل الاستراتيجي الأفضل، يتم فحص الخيارات الاستراتيجية المتاحة التي يمكن اختيار أحدها، وذلك بالإجابة عن الأسئلة المحورية الآتية، مثل:

- هل تركز الخطة على استحداث متطلبات الأمن الفكري الغائبة؟ أم تطوير ما هو قائم؟
- هل تركز الخطة على تقديم برامج وأنشطة جديدة للأمن الفكري؟
- هل تركز على التقنيات الحديثة؟ أم على الجمع بين الوسائل التقليدية والتقنيات الحديثة؟
- هل تجعل محور ارتكاز استراتيجية الأمن الفكري في الجامعة؟ أم المستفيدين في المجتمع المحلي، أو كليهما؟
- هل تقصر الخطة التغيير على إصلاح العيوب والمشكلات القائمة في الأمن الفكري؟ أم تجعله يتزامن مع إدخال التجديدات والمستحدثات؟
- ما السبل المتاحة لإيجاد بيئة عمل فاعلة للأمن الفكري في الجامعة؟

ومن واقع الإجابة على تلك التساؤلات سوف تظهر قائمة بالتحديات الاستراتيجية في البيئتين الخارجية والداخلية، واضعة الأمن الفكري في الجامعة أمام مجموعة من البدائل الاستراتيجية التي تتحدد تبعاً لأوضاع الجامعة وقدراتها؛ بما يسمح لفريق الخطة من اختيار الاستراتيجية المناسبة، مع بدائلها الممكنة التي تعمل على سد تلك الفجوة؛ وذلك بمقارنة البدائل مع كل هدف من الأهداف الاستراتيجية للأمن الفكري، وإمكانية تحقيقها، وفقاً لقدرات الجامعة وإمكاناتها، واتجاهات المخاطرة، وسهولة الحصول على الأمن الفكري، والوقت اللازم للتنفيذ.

ومن نتائج تحليل مصفوفات (سوات) تبرز أكثر من استراتيجية، وهي: استخدام: استراتيجية هجومية، أو استراتيجية توفيقية أو وسطية، أو استراتيجية دفاعية، أو استراتيجية انكماشية، أو غيرها. وللفادة يمكن تعريف الخيار الاستراتيجي، ورصد العوامل المؤثرة على الاختيار الاستراتيجي، ثم عرض أنواع الاستراتيجيات؛ بما يساعد على الاختيار المناسب للاستراتيجية.

2. الخيار الاستراتيجي:

بعد التعرف على مختلف البدائل الاستراتيجية على مستوى الجامعة، تأتي عملية اختيار البديل أو البدائل الاستراتيجية. ويقصد بالخيار الاستراتيجي: قرار اختيار الاستراتيجية المناسبة للأمن الفكري التي تحقق أفضل توافق لأهداف الخطة الاستراتيجية للجامعة من بين عدد من البدائل على المستوى العام للجامعة، وعلى مستوى الكليات الأقسام العلمية، وعلى مستوى الوظائف، بطريقة تجعل الخيار الاستراتيجي قادرًا على تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات بيئتها الداخلية والخارجية من نقاط قوة وضعف، ومن فرص وتهديدات. وثمة مجموعة من العوامل التي تؤثر على عملية الاختيار الاستراتيجي، مثل:

- موقف قيادة الجامعة من المخاطرة، أو تخوفها منها: فالقيادة الأكثر ميلاً إلى المخاطرة، يكون الاختيار أكثر على الاستراتيجيات الهجومية، بعكس القيادات المترددة، فإنها تكون أكثر ميلاً إلى الاستراتيجيات الإصلاحية، أو الانكماشية... إلخ.
- ضغوط البيئة الخارجية: حيث تختار الجامعة بدائل استراتيجية تحقق لها أقل ضغوط ممكنة من محيطها، مثل: وجود منظمات المجتمع المدني التي لديها برامج وأنشطة في الأمن الفكري من جهة، والعمل على محاولة كسب رضاها من جهة أخرى، بما يؤمن لها تطوير الأمن الفكري.
- ضغوط الثقافة التنظيمية: عند عملية الاختيار الاستراتيجي يجب على الجامعة أن تأخذ في الحسبان طبيعة وخصائص ثقافتها التنظيمية، حيث تختار البديل الذي لا يتعارض وهذه الثقافة، أو إجراء تعديلات على البديل المختار الذي لا يتوافق مع هذه الثقافة أو العكس، أي إحداث تعديلات على الثقافة التنظيمية.

وإضافة إلى ما تقدم، هناك عوامل أخرى تؤثر في عملية الاختيار الاستراتيجي⁽¹⁹¹⁾.

وتمر عملية الاختيار الاستراتيجي بمرحلتين أساسيتين، هما⁽¹⁹²⁾:

(191) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج (2013) نحو نموذج لخطة استراتيجية، مرجع سابق.

1. مرحلة تكوين البديل أو البدائل الاستراتيجية: وهي قيام فريق الخطة بعملية اختيار أولي لعدد من البدائل الاستراتيجية الممكنة التنفيذ في ظل الأهداف العامة للجامعة، والتي تساعد في سد الفجوة الاستراتيجية، باستثمار الفرص المتاحة، أو الحد من التهديدات البيئية، وتعزيز جوانب القوة، ومعالجة نقاط الضعف.
2. مرحلة تقويم البدائل الاستراتيجية: يقوم فريق الخطة بتقويم كل بديل من البدائل الاستراتيجية؛ لتحديد مدى ملاءمته مع موقف الجامعة الاستراتيجي.

وتخضع عملية تقويم البدائل الاستراتيجية لمعايير عدة، أهمها:

- التوافق (Consistent): لا بد أن يكون البديل الاستراتيجي متوافقاً مع عناصر أو عوامل البيئة الخارجية الكلية، واحتياجاتها من المعرفة من جهة، ومع عناصر البيئة الداخلية من جهة أخرى، مثل: أهداف الجامعة، وفلسفة الإدارة، ونمطها القيادي، وهيكلها التنظيمي، والأنشطة الرئيسة في الجامعة.
- المنفعة (Benefit): يجب أن يقدم البديل الاستراتيجي منفعة للجامعة، سواء أكانت مادية، أم مالية، أم بشرية.
- القبول (Acceptable): يجب أن يحظى البديل الاستراتيجي بقبول معظم الأطراف في الجامعة (الإدارة العليا في الجامعة)، وخارجها (قيادات وخبراء من وزارات التعليم العالي، ووزارة التخطيط، ومن منظمات المجتمع المدني... إلخ).
- التطابق (Conformity): من الضروري أن يحقق البديل الاستراتيجي تطابقاً مع رسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية، وتناسباً واضحاً مع الفرص والتهديدات البيئية، ونقاط القوة والضعف الداخلية.
- الميزة التنافسية (Competitive Advantage): تسعى الجامعة جاهدة إلى أن يحقق البديل الاستراتيجي الميزة التنافسية للجامعة، إزاء الجامعات المنافسة الأخرى.

وفي ضوء ما تقدم، يتم اختيار أكثر من بديل استراتيجي، حيث يتم اختيار استراتيجيتين، أو ثلاث تضمن تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، وذلك بربط موضوع تحديد البدائل الاستراتيجية بحجم النشاط الذي تؤديه الجامعة، وكذلك الكليات حالياً ومستقبلاً. وبعد ذلك يتم تقويم البدائل الاستراتيجية بناءً على تحديد مزايا وعيوب كل بديل، ومن ثم اتخاذ القرار حول البديل

الاستراتيجي المناسب الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة في الأمدين القريب والبعيد، كأساس يمكن الجامعة من الانطلاق نحو المستقبل بقدرة واقتدار.

ويعرف البديل المختار بـ "الاختيار الاستراتيجي" الذي يحدد أو يرسم التوجه المستقبلي لخطة الأمن الفكري في الجامعة، والقادر على ردم الفجوة؛ باستغلال عناصر قوتها؛ لتحقيق أهدافها، من خلال تحديد فرص استمرار النمو، وبيان أنواع ومستويات الأهداف التي يجب تحقيقها، وما تحتاجه من سياسات وإجراءات، ثم تحديد القيم والمعايير التي يسترشد بها العاملون في اختيار الأنشطة والأعمال (193)، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار عوامل المفاضلة بين بدائل الاستراتيجيات، أهمها: الأهداف التي تسعى خطة الأمن الفكري إلى تحقيقها لتوفير الأمن الفكري، ومدى استثمار الفرص المتاحة أمامها بالتكامل مع نقاط القوة؛ للتغلب على المخاطر الخارجية، والمعوقات الداخلية، أو الحد من تأثيرها، ثم القيم الشخصية والتنظيمية السائدة لدى أفراد الإدارة العليا، والمهارات الإدارية والتنظيمية المتاحة (194).

وعلى ذلك فالاستراتيجية المختارة هي – ببساطة - الاتجاه العام، أو خط السير الذي تتخذه الجامعة وصولاً إلى غايتها؛ بناءً على المفاضلة بين البدائل، واختيار البديل الاستراتيجي الأفضل، وفقاً لمعايير منها: الإمكانيات والظروف المتاحة، والعوائق المحتملة، والتكلفة، وسرعة الوصول إلى الغاية، والعائدات المتوقعة. والواجب يحتم التحقق من سلامة اختيار الاستراتيجية المناسبة؛ بالتعرف على كفاية الاستراتيجية؛ وذلك بسرد المهارات، والعمليات، والمعرفة التي تسهم في جعل الجامعة أفضل وأكثر تفوقاً، بما يمكن من إيجاد برامج وأنشطة جديدة للأمن الفكري بأساليب عمل أفضل، ثم تحديد التركيز الاستراتيجي، مثل: تركيزها على استخدام التقنية.. إلخ.

وينسحب هذا القول على اختيار بديل استراتيجي آخر، وربما ثالث؛ لوضعها موضع التنفيذ في حالة تعثر البديل الأول، أو إخفاقه. ويتم اختيار البديل الاستراتيجي المناسب من بين الاستراتيجيات الرئيسة والفرعية الآتية (195):

(193) راجع: أحمد على الحاج (2010): التخطيط التربوي الاستراتيجي، مرجع سابق. ورفعت رستم (2004): التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص 72.

(194) راجع: عبد الحميد المغربي، ورمضان غرابية (2006): التخطيط الاستراتيجي بقياس الأداء المتوازن، الرياض، مكتبة الشغري، ص 146.

(195) راجع: أحمد الحاج التخطيط التربوي الاستراتيجي، مرجع سابق. وذكريا مطلق الدوري (2005): الإدارة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص، ص 215، 232. وفاتن العزازي (2006): مرجع سابق، ص 62.

1. استراتيجية النمو والتوسع: تستخدمها الجامعة عندما تتوافر لديها موارد بشرية عالية المستوى، وتحسن مستوى الأداء، وترغب في الارتقاء بهم، وعندما تريد زيادة معدلات نموها بالتوسع في بعض العمليات والبرامج والأنشطة، لتحسين مخرجات الأمن الفكري، وخاصة عندما تستدعي المتغيرات المحيطة بها ذلك. ولهذه الاستراتيجية عدة استراتيجيات فرعية، أبرزها: استراتيجية التركيز على المزايا المتاحة أمامها في مواردها البشرية؛ إما لنموها الأفقي، أم لنموها العمودي، واستراتيجية التوسع في أنشطتها وبرامجها، واستراتيجية التركيز على التميز؛ لإجراء تعديلات وتغيرات في هذا الجزء، أو ذاك لرفع الجودة وتحقيق التميز (196).

2. استراتيجية الاستقرار: وتستخدم عندما ترغب الجامعة في الإبقاء على المستوى الحالي من عمليات الأمن الفكري؛ للحفاظ على كيان الجامعة، وثبتت أقدامها وتعزيز أوضاعها القائمة، أو لمواجهة الطوارئ المزعجة أو المتغيرات القوية. وتتضمن هذه استراتيجية عدة استراتيجيات فرعية، أهمها: استراتيجية الثبات النسبي، واستراتيجية التمركز لتعزيز أنشطتها الناجحة، واستراتيجية الحركة البطيئة، أو التقدم الحذر إلى الأمام عندما تكون الظروف غير ملائمة.

3. الاستراتيجية الهجومية: وتستخدم عندما تواجه الجامعة معوقات وقيود عديدة في الأمن الفكري، يجب التخلص منها، حيث يقوم فريق الخطة بصياغتها في بداية أنشطة الأمن الفكري في الجامعة، تحت مسمى "استراتيجية الانطلاق"، فتعتمد إلى سياسات توسيع برامج وأنشطة الأمن الفكري، واختيار وتعيين مهارات وكفايات عالية في الأمن الفكري، مع التركيز على الفاعلية الجماعية وإجراءات توظيف خالية من القيود والتعقيد البيروقراطي، كما يستخدم هذا النوع من الاستراتيجيات بعض الجامعات في مرحلة النمو "استراتيجية النمو" من أجل تدعيم وتحسين مركزها وموقعها التنافسي؛ كونها تكون بحاجة إلى أشخاص ذوي روح ابتكارية وإبداعية، مع وضع حزمة برامج للحوافز والمكافأة.

4. الاستراتيجية الدفاعية: وتستخدم عندما تريد الجامعة المحافظة على الفرص التي تستثمرها فعلاً، بحيث تركز هجومها على عوامل التغيير، ومثال ذلك أن تعمد إدارة الأمن الفكري إلى تطبيق أنشطة وبرامج محدودة للأمن الفكري، وتقديم الحوافز؛ لإغراء العاملين المتميزين بالبقاء، وقد يطبق هذا النوع من الاستراتيجيات للحفاظ على أنشطة الأمن الفكري الحالية، والحفاظ على الكفايات المتميزة فيها في الجامعة.

5. استراتيجيات التغيير: وتركز على تطوير الأمن الفكري في الجامعة، سواء بالتغيير الجذري، أم بالتغيير الجزئي، أم بالتغيير التدريجي، أم بالتغيير الانقلابي، ويمكن اتخاذ هذه الاستراتيجية مدخلاً للارتقاء والنمو، وذلك بتهيئة مناخ جديد للأمن الفكري، ووضع أسس جديد لأنشطة الأمن الفكري، القدرة على الوفاء بمتطلبات الجامعة والمجتمع.

6. استراتيجية النمو التدريجي لتطوير الأمن الفكري: وتطبق هذه الاستراتيجية تدريجياً لإقامة إدارة الأمن الفكري، وتعيين كفايات متميزة لهل، شريطة تمتع العاملين بمستوى عال من الاهتمام، وتمكن هذه الاستراتيجية الجامعة ذات الموارد المحدودة الراغبة من تطوير الأمن الفكري. وتتميز هذه الاستراتيجية بكونها استراتيجية قليلة المخاطر، غير أن العائد منها يكون قليلاً بالنسبة للجامعة محدودة الموارد.

7. استراتيجية التروي والحذر: وتعتمد هذه الاستراتيجية على تبني مبادرة الأمن الفكري، ولكن بترو وحذر، إذ تطبق في البداية حينما تكون أوضاع الجامعة ملائمة ومناسبة، ثم يتم تطبيقها في وقت لاحق على نطاق أوسع، ووفق الحاجة. وتتميز هذه الاستراتيجية بأنها تتيح للجامعة ذات الموارد المتاحة نسبياً في تطوير أنشطة محدودة للأمن الفكري، ويقلل استخدام هذه الاستراتيجية من حجم المخاطر، ويتيح للجامعة تحقيق مكاسب تنافسية.

8. استراتيجية دعم وجهات النظر المتقدمة والفاعلة: وتعد هذه الاستراتيجية جزءاً من محاولة واسعة تهدف إلى تجديد أنشطة الأمن الفكري في الجامعة، وتقويتها من خلال وجود إدارة إبداعية تتطلع إلى الأمام، وتتميز هذه الاستراتيجية بأنها استراتيجية متوسطة المدى فيما يتعلق بالمخاطرة، فضلاً عن أنها ذات مردود عال بالنسبة للجامعات الطموحة التي تلتزم بتحقيق ميزة تنافسية دائمة وبسرعة.

إلى غير ذلك من الاستراتيجيات التي يمكن الاختيار من بينها، أو الجمع بينها. وعند اختيار الاستراتيجية المناسبة للأمن الفكري، يجب مراعاة أن تكون متماشية مع الاستراتيجية العامة للجامعة، وتتماشى مع رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية؛ بما يضمن تطوير الأمن الفكري، ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة، إن وجدت.

ولتحقيق هذا الغرض وجد نموذج التطابق الاستراتيجي⁽¹⁹⁷⁾ (The model strategic matching) الذي يقوم بتحقيق التطابق أو التكامل أو التوافق التام بين استراتيجية الأمن الفكري، والاستراتيجية العامة للجامعة.

(197) محمود حسين عيسى، الموقع: <http://www.hrm-group.net>

ويعتمد نموذج التطابق الاستراتيجي على قاعدة تحقيق التكامل والتوافق بين استراتيجية الأمن الفكري، واستراتيجية الجامعة، بحيث تعمل استراتيجية إدارة الأمن الفكري على تحقيق استراتيجية الجامعة من حيث الرسالة، والغايات، والأهداف.. إلخ، وما يفرضه ذلك من التنسيق التام والتوافق والتكامل فيما بين الأمن الفكري، ونشاطاته، وممارساته مع جميع الإدارات والكليات داخل الجامعة؛ وذلك لتجنب التضارب والاختلاف، وعدم تحقيق الجامعة لاستراتيجيتها.

وفي حالة وجود صعوبات لتحقيق هذا التطابق، فيمكن أن تتبع إدارة الأمن الفكري استراتيجية بديلة مناسبة لقوتها النسبية، لمواجهة عناصر التغيير المتوقعة، ويقصد بالقوة النسبية بأنها: مقياس مدى سيطرة الإدارة على الموقف، وتحكمها في سلوك المتغيرات المتفاعلة فيها، بحيث كلما زادت القوة النسبية، اتجهت إدارة الأمن الفكري إلى اختيار استراتيجية أقوى (هجومية)، وبالعكس كلما قلت القوة النسبية، اتجهت إدارة الأمن الفكري إلى اختيار استراتيجيات دفاعية، وحين تتعادل القوة النسبية لأطراف الموقف، تميل الإدارة إلى الاستراتيجيات التوفيقية أو الوسطية⁽¹⁹⁸⁾.

وباختيار الاستراتيجية المناسبة للأمن الفكري في الجامعة، فقد تحددت وجهتها المستقبلية، واتضح محاور العمل الاستراتيجي، عندها يمكن نقل الجهود سالفة الذكر من مستوى الفكر والطموح إلى مستوى الممارسة والتطبيق. وبطبيعة الحال، فبناءً على العرض المذكور آنفًا في مصفوفة التحليل الرباعي (سوات) فإن الاستراتيجية المختارة للخطة الاستراتيجية للأمن الفكري هي استراتيجية النمو التدريجي لتطوير الأمن الفكري في الجامعة، ولكن دون أن يعني ذلك أنه اختيار نهائي؛ لأن هناك الكثير من التفاصيل التي يجب تحديدها للاختيار الدقيق للاستراتيجية المناسبة للأمن الفكري.

◀ المرحلة الثالثة: وضع الخطط التفصيلية التنفيذية:

بعد اختيار الاستراتيجية المناسبة للأمن الفكري للجامعة التي تحدد وجهتها المستقبلية، ومحاور ارتكاز عملها المستقبلي، يتم في هذه المرحلة ترجمة تلك الأماني والتطلعات إلى واقع العمل والفعل، وذلك وفق الخطوات الرئيسة الآتية:

(198) عبد القادر، الاستراتيجية المعاصرة لإدارة الموارد البشرية، الموقع: <http://www.hrdiscussion.com>

1. وضع الأهداف الفرعية أو التفصيلية:

بما أن الأهداف الاستراتيجية للأمن الفكري هي المحددة لمسارات الحركة والعمل في الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة؛ لبلوغ مستقبلها المأمول، فيتم هنا ترجمة الأهداف الاستراتيجية وتفكيكها إلى أهداف إجرائية تفصيلية في صورة برامج ومشروعات تنفذها. والأهداف التفصيلية هي: أهداف إجرائية تصاغ بطريقة قابلة للتنفيذ، تنقل الأهداف الاستراتيجية من مستوى أكثر عمومية إلى مستوى أكثر تخصيصاً وتحديداً؛ كي تُنفذ في الآمد الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، ويشترك في تنفيذها العديد من الأشخاص في المستويات التنظيمية الأعلى والمتوسط والأدنى في الجامعة، الجماعية منها والفردية، وذلك عن طريق البرامج والمشروعات الخاصة بكل هدف إجرائي أو فرعي. وقبل البدء بهذه الخطوة يتم ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف تفصيلية، باستشارة من يتولون تنفيذ هذه الأهداف الإجرائية، وهم الأكاديميون والإداريون والأقسام العلمية في الكليات؛ كونهم الأكثر معرفة بظروف التنفيذ. وفيما يأتي الأهداف الفرعية أو الإجرائية للأهداف الاستراتيجية:

الأهداف الاستراتيجية الفرعية/التفصيلية على سبيل المثال	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> - استحداث إدارة للأمن الفكري، تتبع نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي، وبصلاحيات واسعة. - تكوين فروع لها في كل كلية، تتولى الأمن الفكري فيها. - اختيار كفايات إدارية عالية المستوى، ولها خلفية معرفية بالأمن الفكري. - تحديد مهام إدارة الأمن الفكري في الجامعة، بمسؤوليات واسعة. - وضع لائحة تنظيمية تحدد مهام إدارات الأمن الفكري، ومهام مديري الإدارات ورؤساء الأقسام في كليات الجامعة...إلخ. - تضع إدارة الأمن الفكري خطة عمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة، وفق جدول زمني محدد. 	<ul style="list-style-type: none"> - الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير البنى التشريعية والتنظيمية للأمن الفكري في الجامعة.
<ul style="list-style-type: none"> - تكليف فريق مصغر مؤلف من نواب رئيس الجامعة، وخبراء من داخل الجامعة، ومن خارجها، يتولى تطوير سياسات الجامعة، وتحديد أنشطة الأمن الفكري التي ستقوم بها الجامعة خلال السنوات الخمس القادمة وأكثر. 	<ul style="list-style-type: none"> - الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير سياسات ووظائف الجامعة المتضمنة للأمن الفكري بأساليب ووسائل محددة وواضحة.

<p>- تجديد لوائح وأنظمة الجامعة، بتضمينها الأمن الفكري.</p> <p>- إعداد كتيب عن الأمن الفكري، يوزع على العاملين في الجامعة.</p> <p>- إقامة محاضرات وندوات علمية عن الأمن الفكري لمنتمي الجامعة.</p> <p>- عقد مؤتمر علمي عام للأمن الفكري في الجامعة، موجه للمجتمع، يحضره مختلف قيادات المؤسسات الخاصة والعامة، وسواها.</p>	
<p>- تشكيل فريق من أساتذة بعض الكليات، الذين لديهم خلفية معرفية عن الأمن الفكري؛ لتقديم تصور عن التجديدات اللازمة في المناهج التعليمية والمقررات الدراسية للأمن الفكري.</p> <p>- تشكيل فرق من أساتذة كل كلية لتحديد مضامين الأمن الفكري التي يجب إدخالها في المقررات الدراسية.</p> <p>- تكليف كل كلية بوضع خطة عامة للأنشطة التعليمية الخاصة بالأمن الفكري في كل قسم علمي، وفي المقررات الدراسية، ولأنشطة الأمن الفكري العامة.</p> <p>- عقد مؤتمر علمي للأمن الفكري، لمناقشة التجديدات التي أدخلت على المناهج التعليمية والمقررات الدراسية، والاتفاق بشأنها.</p>	<p>- الهدف الاستراتيجي الثالث: تضمين المناهج التعليمية والمقررات الدراسية للأمن الفكري، بأنشطة مصاحبة صافية ولا صافية، وفي الكليات، وفي الجامعة.</p>
<p>- توجيه أعضاء هيئات التدريس بضرورة القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالأمن الفكري، كل من زاوية تخصصه،</p> <p>- تخصص الجامعة جائزة سنوية لأفضل بحث علمي عن الأمن الفكري.</p> <p>- تجديد لائحة الجامعة، بتضمينها شرطاً ينص على معرفة واسعة عن الأمن الفكري لمن يشغل مراكز قيادية في الكليات أو في الجامعة، وللترقي.</p>	<p>- الهدف الاستراتيجي الرابع: تشجيع أعضاء هيئات التدريس على القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالأمن الفكري، كل من زاوية تخصصه، واتخاذها ضمن الإنتاج العلمي الآخر شرطاً لشغل مراكز قيادية في الكليات أو في الجامعة، وللترقي.</p>
<p>- تكليف المراكز البحثية والعلمية بضرورة ادخال الأمن الفكري ضمن أنشطتها المستقبلية.</p> <p>- عقد لقاء لرؤساء المراكز البحثية والعلمية، لتوزيع مستجدات الأمن الفكري فيما بينها.</p>	<p>- الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير مهام المراكز البحثية والعلمية لتشمل الأمن الفكري بوصفه ضرورة يجب القيام به.</p>
<p>- تجديد اللائحة الداخلية لإدارة شؤون الطلبة وفروعها في</p>	<p>- الهدف الاستراتيجي السادس: تطوير</p>

<p>الأنشطة الخاصة بالأمن الفكري في الكليات، وفي الجامعة.</p> <p>- إقامة مسابقات شعرية وأدبية عن الأمن الفكري بين طلبة الجامعة.</p> <p>- إصدار كتيب عن الأمن الفكري، وسلبيات التطرف والإرهاب.</p> <p>- إقامة معارض فنية عن الأمن الفكري في الجامعة.</p> <p>- إقامة فعاليات ثقافية لتعزيز الأمن الفكري، والتوعية بمخاطر التطرف والإرهاب.</p> <p>- تقديم برامج في الإذاعة والقنوات الفضائية عن الأمن الفكري.</p> <p>- ابتعاث طلبة إلى الجامعات العربية والأجنبية التي لديها خبرات واسعة في الأمن الفكري؛ لاحتكاكهم بها.</p>	<p>الأنشطة الخاصة بالأمن الفكري في الكليات، وفي الجامعة.</p>
<p>- تكليف فريق من قيادة الجامعة، بالاتصال بمختلف الأطراف المجتمعية، وتقديم تصور بنواحي مشاركتها في تفعيل الأمن الفكري في الجامعة.</p> <p>- إشراك المؤسسات الخاصة والعامة في مختلف أنشطة الأمن الفكري التي تقوم بها الجامعة.</p> <p>- دعوة كبار المفكرين والساسة؛ لإلقاء محاضرات عن الأمن الفكري لطلبة الجامعة.</p> <p>- إقامة لقاء سنوي بين اتحادات الجامعة، ومنظمات المجتمع المدني؛ للتعرف على مستجدات الأمن الفكري، ونتائج التطرف والإرهاب.</p> <p>- استضافة أعضاء هيئات التدريس، والطلبة من جامعات عربية لها خبرات في الأمن الفكري.</p> <p>- استضافة بعض كبار العلماء والمفكرين العرب؛ لإلقاء محاضرات عن الأمن الفكري والتطرف والإرهاب.</p>	<p>- الهدف الاستراتيجي السابع: توسيع مشاركة مختلف الأطراف المجتمعية في تفعيل الأمن الفكري، ومواجهة التطرف والإرهاب.</p>
<p>- استحداث نظام جديد لمعلومات الأمن الفكري في الجامعة، مرتبط بنظام معلومات الجامعة.</p>	<p>- الهدف الاستراتيجي الثامن: تطوير نظام معلومات للأمن الفكري، قادر على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتدوينها وفقاً لتقنية المعلومات والاتصالات، وحتى تتمكن الإدارة العليا في الجامعة من اتخاذ القرارات السليمة</p>

حول مهام ونشاطات الأمن الفكري،
وتزويد الراغبين فيها من داخل الجامعة،
أو من خارجها.

وبعد وضع الأهداف الفرعية لكل هدف استراتيجي، فقد تتكرر الأهداف التفصيلية بصورة أو بأخرى في هدف استراتيجي آخر، لذلك يجب التحقق من سلامة تحديدها، بوضع الأهداف الاستراتيجية، والأهداف التفصيلية لكل هدف استراتيجي في استمارة استبيان تصمم لهذا الغرض، وعرضها على أعضاء الهيئة التدريسية وغيرهم في الجامعة، وعلى مختصين آخرين في التخطيط الاستراتيجي من خارج الجامعة؛ للتحقق من قدرة الأهداف التفصيلية على تحقيق كل هدف استراتيجي، وقياس ما تحقق.

وبصياغة الأهداف التفصيلية، فقد وضعت أولويات التغيير في الأمن الفكري بالجامعة؛ وذلك بتحديد المجالات التي سيتم فيها التطوير والتحسين، من خلال مقارنة الأوضاع القائمة حالياً بالأوضاع المرغوبة مستقبلاً؛ بقصد اكتشاف الثغرات.

وحتى تكون الأهداف التفصيلية قابلة للتنفيذ وللقياس، ومتجانسة ومعقولة، وتحمل التحدي الواضح، فيجب أن تضمن هذه الأهداف الخصائص أو المعايير الآتية:

- يتم اشتقاقها من الأهداف الاستراتيجية لخطة الأمن الفكري، وتؤدي إلى تحقيقها.
- يتم وضع أهداف تفصيلية لكل هدف استراتيجي، تعبر عنه وتمكن من تنفيذه.
- تصاغ في حدود الأمن الفكري والظروف المادية والبشرية المتاحة للجامعة.
- تشمل مجالات العمل الرئيسة لتطوير الأمن الفكري في الجامعة.
- تكون واقعية ومتجانسة، وقابلة للقياس، وتحمل التحدي الواضح.
- تصاغ في صورة برامج ومشروعات تنفيذية.
- ترتبط بإطار زمني مناسب، وتصاغ صياغة كمية تشغيلية.

2. وضع الخطط التشغيلية التنفيذية:

بعد وضع الأهداف التفصيلية، والتحقق منها، يتم وضع الخطط التفصيلية التنفيذية، وذلك بوضع البرامج والمشروعات المنفذة لكل هدف فرعي، مع ملاحظة أنه قد تتكرر برامج ومشروعات هدف تفصيلي ما في هدف تفصيلي آخر لهدف استراتيجي آخر؛ لهذا يفضل أن تكتب الأهداف التفصيلية لكل هدف استراتيجي، مع برامج ومشروعات تنفيذها، ثم إجراء المقارنة بينها، وبعد الانتهاء منها جميعاً يمكن إعادة فحص الأهداف التفصيلية، وبرامج ومشروعات تنفيذ كل الأهداف التفصيلية ككل، وإجراء المقارنة

بينها؛ بما يسمح بإزالة التكرار، سواء في الأهداف التفصيلية، أم في برامج ومشروعات تنفيذها، وإجراء الموازنة بينها، وما يستلزمه ذلك من إعادة صياغة الأهداف التفصيلية؛ لتحديدها وإيضاحها الدقيق، وكذا تحديد البرامج والمشروعات الخاصة ليس بكل هدف تفصيلي فحسب، وإنما أيضاً للأهداف التفصيلية لكل هدف استراتيجي، ثم لكل الأهداف الاستراتيجية ككل.

وللمضي قدماً في وضع الخطط التفصيلية التنفيذية، ثمة ما يجب بيانه هو ضرورة رصد وتحديد الموارد المالية المتاحة والممكنة، والمتمثلة في ميزانية الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة، والمصادر المالية الأخرى من داخل الجامعة، ومن خارجها، وبيان إمكانية زيادتها إلى غير ذلك، بعدها يتم وضع الخطط التفصيلية التنفيذية.

والواجب يحتم الإشارة إلى أن هناك الكثير من التفاصيل اللازمة لتنفيذ الأهداف التفصيلية التنفيذية، والكثير من برامج وأنشطة تنفيذها التي تعرفها جهات التنفيذ في الجامعة؛ بحكم معرفتها بظروف التنفيذ وملاساته، وإدراكهم التام بالموارد والإمكانات المتاحة، فيمكن رصد أهم برامج وأنشطة تنفيذ الأهداف التفصيلية التنفيذية لكل هدف استراتيجي، أي أنها ليست كاملة ولا نهائية، على أن يتم إشراك المنفذين حال وضع هذه الخطة الاستراتيجية موضع التنفيذ، بوضع كافة التفاصيل الأخرى اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة لكل هدف فرعي، ولكل الأهداف التفصيلية الخاصة بكل هدف استراتيجي، وبالأهداف الاستراتيجية ككل؛ مما يجعلها تشكل معاً حزمة واحدة متكاملة، مع تحديد التفاصيل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات، ومن المسؤولين عن التنفيذ، وزمن التنفيذ، وتحديد الأنشطة والأساليب والوسائل اللازمة للتنفيذ، ومتطلبات التنفيذ، والداعمون للتنفيذ، ونفقات التنفيذ ومصدره، ومؤشرات تحقق الأهداف التفصيلية، تظهر معاً في جداول مخصصة لذلك.

وما يجدر ذكره هنا هو أنه يمكن لكل جامعة أن تضيف تفاصيل أخرى لهذه الخطط التشغيلية التنفيذية، وحذف أخرى، أو إجراء تعديلات هنا وهناك تقتضيها ظروف هذه الجامعة أو تلك.

وثمة ما يلزم التنويه إليه وهو عدم تحديد النفقات اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة لكل هدف فرعي؛ لأن مثل هذه الأمور يحددها المنفذون في الجامعة، فهم الأكثر معرفة ودراية بتحديداتها بناءً على ما هو متوافر لديهم من موارد مالية وإمكانات مادية متاحة. وهذه الخطط التشغيلية التنفيذية تبينها الجداول الآتي.

مصفوفة الخط التشغيلية التنفيذية لاستراتيجية الأمن الفكري في الجامعات اليمنية

❖ الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير البنى التشريعية والتنظيمية للأمن الفكري في الجامعة.

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)	برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	يحددها المنفذون			مساند	رئيس				
	حكومي	خارجي							
- صدور قرار مجلس الوزراء بإقامة إدارات للأمن الفكري في الجامعات اليمنية.			منظمات المجتمع المدني	رؤساء الجامعات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	- يعقد وزير التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعًا موسعًا لرؤساء الجامعات، وبعض منظمات المجتمع المدني، وغيرها لدراسة تصور بإقامة إدارات للأمن الفكري في الجامعات اليمنية.		- تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع تصور لإقامة إدارات للأمن الفكري في الجامعات اليمنية، وتقديمه إلى رئاسة مجلس الوزراء.	- استصدار قرار بإقامة إدارات للأمن الفكري في الجامعات اليمنية
- إنشاء إدارة الأمن الفكري في الجامعة. قيام فروع لإدارة الأمن الفكري في كليات الجامعة.			وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي	رئيس الجامعة ونيابة الشؤون الأكاديمية	- دراسة التصور المقدم لإنشاء إدارة للأمن الفكري من قبل مجلس الجامعة. إصدار مجلس الجامعة قرارًا بإنشاء إدارة الأمن الفكري في الجامعة. إصدار مجلس الجامعة قرارًا بإنشاء إدارات الأمن الفكري في كليات الجامعة.		- تكليف مختصين بتقديم تصور لإنشاء إدارة للأمن الفكري في الجامعة، وفرع لها في كليات الجامعة.	- استحداث إدارة للأمن الفكري، تتبع نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي، وبصلاحيات واسعة.
- تعيين الكفايات اللازمة لإدارات الأمن الفكري في الجامعة، وفي كلياتها.				نيابة الشؤون الأكاديمية	رئيس الجامعة	- تطبيق معايير اختيار الكفايات اللازمة لإدارة الأمن الفكري في الجامعة، وفي الكليات. إصدار مجلس الجامعة قرارات بتعيين مديري إدارة الأمن الفكري في الجامعة. إصدار مجلس الجامعة قرارات بتعيين موظفين متخصصين لإدارات الأمن الفكري في كليات الجامعة.		- تكليف مجموعة من المختصين بوضع معايير شاملة لاختيار وتعيين كوادر متخصصة لإدارة الأمن الفكري في الجامعة، وفي فروعها في الكليات.	- اختيار كفايات إدارية عالية المستوى، ولها خلفية معرفية بالأمن الفكري.
- صدور لائحة تنظيمية بمهام واختصاصات إدارات الأمن الفكري، في الجامعة، وفي فروعها في الكليات.				إدارة الشؤون القانونية	إدارة شؤون الموظفين	- دراسة مجلس الجامعة لللائحة مهام واختصاصات إدارات الأمن الفكري، ومهام مديري الإدارات ورؤساء الأقسام - اقرار مجلس الجامعة لمهام واختصاصات		- تكليف إدارة شؤون الموظفين بتقديم لائحة تنظيمية بمهام واختصاصات إدارات الأمن الفكري، ومهام مديري الأمن الفكري، ومهام مديري	- وضع لائحة تنظيمية تحدد مهام إدارات الأمن الفكري، ومهام مديري الإدارات ورؤساء الأقسام. الخ.

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)	برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	يحددها المنفذون			مساند	رئيس				
	خارجي	حكومي							
						إدارات الأمن الفكري، ومهام مديري الإدارات ورؤساء الأقسام في الجامعة، وفي فروعها في الكليات.		الإدارات ورؤساء الأقسام	
- نفذت استراتيجية الأمن الفكري بالجامعة.				إدارات شؤون الموظفين في الجامعة وفي الكليات	إدارة الأمن الفكري وفروعها في الكليات	- تعرض إدارة الأمن الفكري خطة تنفيذ استراتيجية الأمن الفكري بالجامعة على مجلس الجامعة. - يدرس مجلس الجامعة خطة التنفيذ هذه، وإدخال التعديلات اللازمة عليها. - إصدار مجلس الجامعة قرارًا بالموافقة على خطة لتنفيذ استراتيجية الأمن الفكري بالجامعة.		- تشكل إدارة الأمن الفكري فريق من كوادرها في الجامعة، ومن إدارات الأمن الفكري في الكليات بوضع خطة عمل لتنفيذ استراتيجية الأمن الفكري بالجامعة.	- تضع إدارة الأمن الفكري خطة عمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة، وفق جدول زمني محدد.

❖ الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير سياسات ووظائف الجامعة المتضمنة للأمن الفكري بأساليب ووسائل محددة وواضحة.

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)	برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	يحددها المنفذون			مساند	رئيس				
	خارجي	حكومي							
- طورت سياسات الجامعة والمتضمنة لأسس الأمن الفكري			وزارة التعليم العالي نظمت المجتمع المدني	إدارة الأمن الفكري	نائب رئيس الجامعة	دراسة مجلس الجامعة لمتضمنات سياسة الجامعة للأمن الفكري ومجلس الجامعة لهذه السياسة		- تكليف فريق مصغر من نواب رئيس الجامعة، وخبراء من داخل الجامعة، ومن خارجها، يتولى تضمين سياسة الجامعة الأمن الفكري	- تطوير سياسات الجامعة، وتحديد أنشطة الأمن الفكري التي ستقوم بها الجامعة خلال السنوات الخمس القادمة أو أكثر.
- صدور لوائح الأمن الفكري في الجامعة.				الشؤون القانونية	إدارة شؤون الموظفين	- دراسة مجلس الجامعة للوائح المتضمنة لمهام وإجراءات الأمن الفكري في الجامعة. - إقرار مجلس الجامعة لهذه اللوائح.		- تكليف شؤون الموظفين، ومن مختصين في الجامعة وغيرها تضمين لوائح الجامعة مهام وإجراءات الأمن الفكري في الجامعة.	- تجديد لوائح وأنظمة الجامعة، بتضمينها الأمن الفكري.
					نائب	- إقرار رئيس الجامعة لقائمة		- تكليف مختصين من الهيئة	

تعزيز الأمن الفكري في الجامعات

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)			برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	خارجي	حكومي		مساند	رئيس						
- أقرت عناوين الكتب المطلوبة						الموضوعات المطلوب الكتابة عنها. - إعلان إدارة الأمن الفكري عن مواضيع الأمن الفكري الكتابة عنها				التدريسية بتقديم تصور عن الموضوعات المطلوب الكتابة عنها.	وتوزع على العاملين في الجامعة.
- وضعت قائمة بعناوين الكتب المطلوبة،					إدارة الأمن الفكري	- تقديم حوافز وامتيازات لأعضاء هيئة التدريس، أو الموظفين الذين يعدون كتبًا عن الأمن الفكري				- وضع قائمة بالموضوعات المطلوب الكتابة عنها.	
- صدور كتب عن الأمن الفكري في الجامعة. وزعت كتب الأمن الفكري على موظفي الجامعة. استلم الفائزون المكافئات المالية				إدارة الشؤون القانونية والبحث إدارة الأمن الفكري	نائب رئيس الجامعة للدراسات والبحوث إدارة الأمن الفكري	- تكليف لجنة من قيادات الجامعة، ومن الهيئة التدريسية بتقويم الكتب المعدة، ورفع أسماء الفائزين. - إقامة حفل لتكريم الفائزين، وتوزيع عليهم المكافئات المالية.				- تحديد أو رصد مكافئة مالية تقدم لأفضل كتاب عن الأمن الفكري.	
أقيمت المحاضرات والندوات العلمية عن الأمن الفكري.			بعض المفكرين في المجتمع، ومن منظمات المجتمع المدني	إدارة الأنشطة الطلابية بالجامعة	إدارة الأمن الفكري	- تكليف إدارة الأمن الفكري في الجامعة بالتواصل مع بعض نواب رئيس الجامعة، وبعض أعضاء هيئات التدريس الذين يمكنهم إقامة مثل تلك المحاضرات والندوات العلمية عن الأمن الفكري				- إعداد خطط سنوية بالمحاضرات والندوات العلمية عن الأمن الفكري، ومن سيقدمها، من داخل الجامعة، ومن خارجها، وتحديد أزمته، وأماكن تقديمها لمنتسبي الجامعة وطلابها.	- إقامة محاضرات وندوات علمية عن الأمن الفكري لمنتسبي الجامعة وللطلبة.
- انعقاد المؤتمرات والندوات العلمية في الجامعة			مؤسسات القطاعين الخاص والعام	إدارة الأمن الفكري	نائب رئيس الجامعة للدراسات والبحوث إدارة الأمن الفكري.	- دراسة مجلس الجامعة لخطوة المؤتمرات والندوات العلمية في الجامعة. - موافقة مجلس الجامعة على خطة المؤتمرات والندوات العلمية في الجامعة.				- إعداد خطط سنوية بالمؤتمرات والندوات العلمية عن الأمن الفكري في الجامعة بعناوينها، وغيرها.	- عقد مؤتمرات علمية عامة للأمن الفكري في الجامعة، موجه للمجتمع، يحضره مختلف قيادات المؤسسات الخاصة والعامة، وسواها.

❖ الهدف الاستراتيجي الثالث: تضمين المناهج التعليمية والمقررات الدراسية للأمن الفكري، بأنشطة مصاحبة صفية ولا صفية في الكليات وفي الجامعة.

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)			برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	يحددها المنفذون			مساند	رئيس						
	خارجي	حكومي									
- ضمنت المناهج التعليمية التجديدات اللازمة عن الأمن الفكري في الجامعة. ضممت المناهج التعليمية الأمن الفكري في الجامعة.			قيادات من المجتمع والقطاع الخاص	الأقسام العلمية	نواب رئيس الجامعة عمداء الكليات	- دراسة مجلس الجامعة للتجديدات اللازمة في المناهج التعليمية عن الأمن الفكري في الجامعة. - إقرار مجلس الجامعة للتجديدات اللازمة في المناهج التعليمية عن الأمن الفكري. - دراسة مجلس الجامعة لمضامين الأمن الفكري التي يجب ادخالها في المقررات الدراسية.				- إدخال التجديدات اللازمة في المناهج التعليمية والمقررات الدراسية عن الأمن الفكري. إدخال التجديدات اللازمة في المناهج التعليمية عن الأمن الفكري في الجامعة. - تشكيل فرق من أساتذة كل كلية لتحديد مضامين الأمن الفكري التي يجب ادخالها في المقررات الدراسية.	
- نفذت الأنشطة التعليمية الخاصة بالأمن الفكري في كليات الجامعة.			منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص	إدارة الأمن الفكري	الأقسام العلمية بالكليات	- عقد مؤتمر علمي للأمن الفكري في الجامعة، لمناقشة التجديدات التي ادخلت على المناهج التعليمية والمقررات الدراسية، والاتفاق بشأنها.				- تطوير الأنشطة التعليمية الخاصة بالأمن الفكري في كل قسم علمي، وفي المقررات الدراسية، والأنشطة الأمن الفكري في الكلية.	

❖ الهدف الاستراتيجي الرابع: تشجيع أعضاء هيئات التدريس على القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالأمن الفكري، كل من زاوية تخصصه، واتخاذها

ضمن الإنتاج العلمي الآخر شرطاً لشغل مراكز قيادية في الكليات أو في الجامعة، أو للترقي.

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)			برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	حكومي	خارجي		مساند	رئيس						
- أعدت البحوث والدراسات عن الأمن الفكري في الجامعة.				عمداء الكليات	نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي	- تقديم رئيس الجامعة، أو نائبه مذكرة رسمية موجهة لأعضاء هيئات التدريس بضرورة إجراء بحوث ودراسات عن الأمن الفكري. - اقتراح مجموعة من العناوين حول الأمن الفكري، يجرها أعضاء هيئات التدريس				- تكليف نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بتوجيه أعضاء هيئات التدريس بضرورة القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالأمن الفكري، كل من زاوية تخصصه.	- توجيه أعضاء هيئات التدريس للقيام بالبحوث والدراسات العلمية عن الأمن الفكري، كل من زاوية تخصصه
- صدور قائمة المواضيع اللازم الكتابة عنها في الأمن الفكري بالجامعة.					نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث	- وضع قائمة بأعضاء هيئات التدريس الذين سيقومون بإجراء البحوث والدراسات				- تعلن نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي عن المواضيع اللازم الكتابة عنها في الأمن الفكري بالجامعة.	
- وزعت الجوائز على أفضل البحوث والدراسات العلمية في الجامعة.			مؤسسات القطاع الخاص	إدارة الأمن الفكري	نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي	- تعلن الجامعة عن جائزة مغربية سنوية لأفضل بحث أو دراسة يجرها أعضاء هيئات التدريس				- ترصد الجامعة جائزتين أو ثلاث جوائز مغربية سنوية لأفضل بحث أو دراسة يجرها أعضاء هيئات التدريس	- تخصص الجامعة جائزة سنوية لأفضل بحث علمي عن الأمن الفكري
- ضمن لائحة الجامعة شرط معرفة واسعة عن الأمن الفكري لمن يشغل مراكز قيادية في الكليات أو في الجامعة.				إدارة الأمن الفكري	الشؤون القانونية	- دراسة مجلس الجامعة لللائحة الجديدة يقر مجلس الجامعة اللائحة الجديدة				- تكليف إدارة الشؤون القانونية وإدارة الموظفين وبعض المختصين بتضمينها معرفة بالأمن الفكري لمن يشغل مراكز قيادية في الكليات أو في الجامعة.	- تجديد لائحة الجامعة، بتضمينها شرط معرفة واسعة عن الأمن الفكري لمن يشغل مراكز قيادية في الكليات أو في الجامعة.

❖ الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير مهام المراكز البحثية والعلمية لتشمل الأمن الفكري بوصفه ضرورة يجب القيام به.

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)				برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	يحددها المنفذون	حكومي		مساند	رئيس							
							خارجي					
- طورت مهام المراكز البحثية والعلمية المتضمنة للأمن الفكري.			إدارة الأمن الفكري	الشؤون القانونية	الدراسات العليا والبحث العلمي	- دراسة مجلس الجامعة للتصور المقترح تطوير مهام المراكز البحثية والعلمية المتضمنة للأمن الفكري. - موافقة مجلس الجامعة للتصور المقترح تطوير مهام المراكز البحثية والعلمية المتضمنة للأمن الفكري.					- تكليف نائبا رئيس الجامعة بتقديم تصور عن تطوير مهام المراكز البحثية والعلمية المتضمنة للأمن الفكري.	- تطوير مهام المراكز البحثية والعلمية المتضمنة للأمن الفكري.
- نفذت المراكز البحثية والعلمية خطط أنشطة الأمن الفكري			إدارة الأمن الفكري	الدراسات العليا والبحث العلمي	الدراسات العليا والبحث العلمي	- عقد لقاء بين رؤساء المراكز البحثية والعلمية لإقرار خطط أنشطة الأمن الفكري فيها. - إقرار مجلس الجامعة لخطط المراكز البحثية والعلمية حول أنشطة الأمن الفكري.					- تكليف رؤساء المراكز البحثية والعلمية بوضع خطط لأنشطة الأمن الفكري فيها	- تضع المراكز البحثية والعلمية خطط لأنشطة الأمن الفكري فيها.
- نفذت المراكز البحثية والعلمية الخطط السنوية للأمن الفكري.			إدارة الأمن الفكري	الدراسات العليا والبحث العلمي	الدراسات العليا والبحث العلمي	- عقد لقاء بين رؤساء المراكز البحثية والعلمية لإقرار سنوية خطط أنشطة الأمن الفكري فيها. - إقرار مجلس الجامعة للخطط السنوية للمراكز البحثية والعلمية السنوية للأمن الفكري					- تكليف رؤساء المراكز البحثية والعلمية بترجمة خطة أنشطة الأمن الفكري إلى خطط سنوية.	- متابعة الجامعة لمستجدات الأمن الفكري
- تابعت المراكز البحثية والعلمية مستجدات الأمن الفكري انعكست في تطويره.			إدارة الأمن الفكري	الدراسات العليا والبحث العلمي	الدراسات العليا والبحث العلمي	- عقد لقاءات دورية تجمع رؤساء المراكز البحثية والعلمية، لتوزيع مستجدات الأمن الفكري فيما بينها.					- تكليف رؤساء المراكز البحثية والعلمية بمتابعة مستجدات الأمن الفكري.	

❖ الهدف الاستراتيجي السادس: تطوير الأنشطة الخاصة بالأمن الفكري في الجامعة، وفي الكليات.

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)			برامج و أنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	يحددها المنفذون			مساند	رئيس						
	خارجي	حكومي									
- صدور لائحة الأنشطة الطلابية.			خبير قانوني	مدير إدارة الأمن الفكري	مدير إدارة الأنشطة الطلابية وإدارة الشؤون القانونية	- دراسة اللائحة الجديدة للأنشطة الطلابية. - إقرار لائحة الأنشطة الطلابية.				- تكليف شؤون الموظفين بالجامعة بتضمين أسس الأمن الفكري لائحة الأنشطة الطلابية.	- تجديد اللائحة الداخلية لإدارة الأنشطة الطلابية وفروعها في الكليات، لتضمينها أنشطة الأمن الفكري.
- صدور لوائح الأنشطة الطلابية في كليات الجامعة.				إدارة الأمن الفكري	الشؤون القانونية	- دراسة مجلس الجامعة اللائحة الأنشطة الطلابية في كليات الجامعة				- تكليف شؤون الموظفين بالجامعة بإعداد لائحة الأنشطة الطلابية لكل كلية.	
- صدور لائحة الأنشطة الطلابية في كليات الجامعة.				إدارة الأمن الفكري	الشؤون القانونية	- إقرار مجلس الجامعة لوائح الأنشطة الطلابية في كليات الجامعة					
- إقامة المسابقات الشعرية والأدبية عن الأمن الفكري بين طلبة الجامعة.				مدير إدارة الأمن الفكري	مدير إدارة الأنشطة الطلابية وإدارة الشؤون القانونية	- دراسة مجلس الجامعة للجدول الزمني لإجراء المسابقات الشعرية. - إقرار مجلس الجامعة الجدول الزمني لإجراء المسابقات الشعرية.				- تكليف مختصين في إدارة الأنشطة الطلابية بوضع جدول زمني لإجراء المسابقات الشعرية والأدبية أو البحثية المزمع إقامتها خلال العام الجامعي.	- إقامة مسابقات شعرية وأدبية عن الأمن الفكري بين طلبة الجامعة.
										- تجهيز متطلبات إجراء المسابقات الشعرية	
- صدور كتيب الأمن الفكري.				إدارة الأمن الفكري		- دراسة مجلس الجامعة لمواضيع كتيب الأمن الفكري - إقرار مجلس الجامعة لمواضيع كتيب الأمن الفكري. - توزيع كتيب الأمن الفكري على طلبة الجامعة.				- تكليف إدارة الأمن الفكري، وبعض المختصين بوضع كتيب صغير عن الأمن الفكري	- إصدار كتيب عن الأمن الفكري، وسلبات التطرف والإرهاب.

تعزير الأمن الفكري في الجامعات

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (يحدده المنفذون)				برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية			
	يحددها المنفذون			مساند	رئيس										
	خارجي	حكومي													
- إقامة معارض علمية وفنية عن الأمن الفكري في الجامعة.			إدارة الأمن الفكري	نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة	- دراسة نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة لخطة إقامة معارض علمية وفنية عن الأمن الفكري في الجامعة. - إقرار نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة لخطة إقامة معارض علمية وفنية عن الأمن الفكري في الجامعة.									- تكليف إدارة الأنشطة الطلابية بوضع خطة سنوية لإقامة معارض علمية وفنية عن الأمن الفكري في الجامعة.	- إقامة معارض علمية وفنية عن الأمن الفكري في الجامعة.
- إقامة حفلات موسيقية عن الأمن الفكري والتطرف.			إدارة الأمن الفكري	إدارة الأنشطة الطلابية	- دراسة نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة لخطة إقامة حفلات موسيقية عن الأمن الفكري والتطرف والإرهاب. - إقرار نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة لخطة إقامة حفلات موسيقية عن الأمن الفكري.									- تكليف إدارة الأنشطة الطلابية بوضع خطة سنوية لإقامة حفلات موسيقية عن الأمن الفكري والتطرف والإرهاب	- إقامة حفلات موسيقية عن الأمن الفكري والتطرف والإرهاب.
- قدمت برامج في الإذاعة والقنوات الفضائية عن الأمن الفكري.			إدارة الأمن الفكري	إدارة الأنشطة الطلابية	- دراسة نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة لخطة تقديم برامج في الإذاعة والقنوات الفضائية عن الأمن الفكري. - إقرار نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة لخطة تقديم برامج في الإذاعة والقنوات الفضائية عن الأمن الفكري.					- تكليف إدارة الأنشطة الطلابية بوضع خطة تقديم برامج في الإذاعة والقنوات الفضائية عن الأمن الفكري	- تقديم برامج في الإذاعة والقنوات الفضائية عن الأمن الفكري.				
- أوفد بعض الطلبة إلى الجامعات العربية والأجنبية التي لديها خبرات واسعة في الأمن الفكري.			إدارة الأمن الفكري	إدارة الأنشطة الطلابية	- دراسة نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة لمعايير اختيار لاختيار طلبة من كليات الجامعة لإيفادهم إلى بعض الجامعات العربية والأجنبية. - إقرار دراسة نيابة رئيس الجامعة لشؤون الطلبة لمعايير اختيار طلبة من كليات الجامعة لإيفادهم إلى بعض الجامعات العربية والأجنبية					- تكليف إدارة الأنشطة الطلابية بوضع معايير لاختيار طلبة من كليات الجامعة لإيفادهم إلى بعض الجامعات العربية والأجنبية التي لديها خبرات واسعة في الأمن الفكري.	- ابتعث طلبة إلى الجامعات العربية والأجنبية التي لديها خبرات واسعة في الأمن الفكري: لاحتكاكهم بها.				

❖ الهدف الاستراتيجي السابع: توسيع مشاركة مختلف الأطراف المجتمعية في تفعيل الأمن الفكري، ومواجهة التطرف والإرهاب.

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة يحددها المنفذون		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ (حدده المنفذون)		برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	حكومي	خارجي		مساند	رئيس					
- الاتصال بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- إرسال أشخاص من الهيئة التدريسية، ومن إدارة الأمن الفكري إلى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ لتحديد نواح مشاركتها في تفعيل الأمن الفكري في الجامعة. - وضع قائمة بمشاركة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تفعيل الأمن الفكري في الجامعة.			- تكليف فريق من قيادة الجامعة، ومن إدارة الأمن الفكري بالاتصال بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ لتحديد نواح مشاركتها في تفعيل الأمن الفكري في الجامعة.	- فتح قنوات اتصال بمختلف الأطراف المجتمعية، وتقديم تصور بنواح مشاركتها في تفعيل الأمن الفكري في الجامعة.
- شاركت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير الأمن الفكري في الجامعة.				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- إبلاغ المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بنواح مشاركتها في تطوير الأمن الفكري في الجامعة.			- تحديد نواح مشاركة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير الأمن الفكري في الجامعة.	
- تم متابعة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير الأمن الفكري في الجامعة.				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- متابعة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالاتزام بنواحي مشاركتها في تطوير الأمن الفكري في الجامعة.			- تقديم جدول بنواح مشاركة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تفعيل الأمن الفكري في الجامعة.	- إشراك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مختلف أنشطة الأمن الفكري التي تقوم بها الجامعة.
- وضعت قائمة بمواضيع المحاضرات اللازمة عن الأمن الفكري.				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- اتصال إدارة الأمن الفكري بالمفكرين والساسة الذين سيلقون محاضرات عن الأمن الفكري لطلبة الجامعة.			- تكليف إدارة الأمن الفكري، وإدارة العلاقات العام بتحديد مواضيع المحاضرات اللازمة عن الأمن الفكري	- دعوة كبار المفكرين والساسة؛ لإلقاء محاضرات عن الأمن الفكري لطلبة الجامعة.
- وضعت قائمة بالمفكرين والساسة الذين سيلقون محاضرات عن الأمن الفكري لطلبة الجامعة.				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- تحرير إدارة الأمن الفكري مذكرات من الجامعة للمفكرين والساسة لإلقاء محاضرات عن الأمن الفكري.			- تكليف إدارة الأمن الفكري بوضع قائمة بكبار المفكرين والساسة الذين سيلقون محاضرات عن الأمن الفكري لطلبة الجامعة.	
- أقيمت محاضرات عن الأمن الفكري في الجامعة.				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- موافقة إدارة الأمن الفكري على المفكرين والساسة الذين سيلقون محاضرات عن الأمن الفكري لطلبة الجامعة.			- تكليف إدارة الأمن الفكري بالاختيار الدقيق للمفكرين والساسة الذين سيلقون محاضرات عن الأمن الفكري	

تعزير الأمن الفكري في الجامعات

مؤشرات تحقيق الهدف	التكلفة		الدعم الخارجي	المنفذون		أساليب وإجراءات التنفيذ	زمن التنفيذ				برامج وأنشطة تنفيذها	الأهداف التفصيلية
	يحددها المنفذون			مساند	رئيس		حدده المنفذون					
	خارجي	حكومي										
						- إجراء المحاضرات العامة عن الأمن الفكري في مواعيدها المحددة في الجامعة.					طلبة الجامعة.	
- عقد لقاء سنوي بين اتحادات الجامعة، ومنظمات المجتمع المدني. تم التعرف على مستجدات الأمن الفكري.				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- تدرس إدارة الأمن الفكري عقد لقاء سنوي بين اتحادات الجامعة، ومنظمات المجتمع المدني؛ للتعرف على مستجدات الأمن الفكري. - توافق إدارة الأمن الفكري على لقاء سنوي بين اتحادات الجامعة، ومنظمات المجتمع المدني؛ للتعرف على مستجدات الأمن الفكري. - تعقد إدارة الأمن الفكري لقاءً سنويًا بين اتحادات الجامعة، ومنظمات المجتمع المدني؛ للتعرف على مستجدات الأمن الفكري.					- تكليف إدارة الأمن الفكري بإقامة لقاء سنوي بين اتحادات الجامعة، ومنظمات المجتمع المدني؛ للتعرف على مستجدات الأمن الفكري.	- إقامة لقاء سنوي بين اتحادات الجامعة، ومنظمات المجتمع المدني؛ للتعرف على مستجدات الأمن الفكري، ونتائج التطرف والإرهاب.
- استضافة بعض أساتذة الجامعة				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- تحرير إدارة الأمن الفكري مذكرات رسمية إلى بعض الجامعات العربية والأجنبية تطلب فيها استضافة بعض أعضاء هيئات التدريس، والطلبة					- تكليف إدارة الأمن الفكري بالاتصال ببعض الجامعات العربية والأجنبية التي لديها خبرات لاستضافة أعضاء هيئات التدريس، والطلبة	- استضافة أعضاء هيئات التدريس، والطلبة من جامعات عربية لها خبرات في الأمن الفكري.
- تم الاتصال				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- تحرير إدارة الأمن الفكري طلبات باستضافة العلماء والمفكرين العرب؛ لإلقاء ندوات ومحاضرات عن الأمن الفكري. - استلام إدارة الأمن الفكري موافقة العلماء والمفكرين العرب؛ لإلقاء ندوات ومحاضرات عن الأمن الفكري					- تكليف إدارة الأمن الفكري بالاتصال بكبار العلماء والمفكرين العرب؛ لإلقاء ندوات ومحاضرات عن الأمن الفكري والتطرف والإرهاب.	- استضافة بعض كبار العلماء والمفكرين العرب؛ لإلقاء ندوات ومحاضرات عن الأمن الفكري والتطرف والإرهاب.
- عقدت الندوات والمحاضرات للمفكرين العرب عن الأمن الفكري.				إدارة العلاقات العامة	إدارة الأمن الفكري	- تعقد إدارة الأمن الفكري الندوات والمحاضرات للمفكرين العرب عن الأمن الفكري.						

3. تحديد الآماد الزمنية لتنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية:

سبق تحديد أزمنة تنفيذ البرامج والمشروعات في الجداول السابقة، بيد أن هذا غير كاف، فيما أن تنفيذ الأهداف التفصيلية يتم وفقاً لأولويات معينة، وعلى خط يمتد بامتداد سنوات الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري ضمن خطة الجامعة الاستراتيجية، فيجب إعادة تحديد الآماد الزمنية لتنفيذ البرامج والمشروعات، وذلك بفصلها تبعاً لآماد تنفيذها في جداول منفصلة؛ حتى يسهل تنفيذها، حيث يمكن تنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية في ثلاث مراحل زمنية قصيرة (بين ستة أشهر وسنة وأكثر)، ومتوسطة (بين سنتين وخمس سنوات)، وطويلة المدى (المدة المتبقية من الخطة الاستراتيجية)، ويمكن أن تكون أكثر، وذلك بإعادة ترتيب البرامج والمشروعات المذكورة في الجداول المذكورة آنفاً تبعاً لأولوياتها، وإخراجها في جداول جديدة، مرتبة وفقاً لآماد تنفيذها، أولها: الخطط التفصيلية التنفيذية القصيرة المدى. وثانيها: الخطط التفصيلية التنفيذية المتوسطة المدى. وثالثها: الخطط التفصيلية التنفيذية طويلة المدى، ومبين في كل منها التفاصيل الكاملة للتنفيذ، كما في الجداول المذكورة آنفاً.

وللفائدة يستحسن استطلاع آراء المنفذين المشاركين في وضع الخطط التفصيلية التنفيذية حول صعوبة تنفيذ بعض خطط البرامج والمشروعات، وطرح بدائل لكيفية التغلب عليها.

4. تحديد موازنة تنفيذ الخطط الفصلية التنفيذية:

توضيحاً لما سبقت الإشارة إليه في نفقات تنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية، يتم هنا تجميع نفقات تنفيذ الخطط، وإجراء الموازنة بينها، تمهيداً لوضع الميزانيات الخاصة بكل منها. وتعد الميزانية بياناً في صورة نقدية، يمثل النفقات المطلوبة لتنفيذ البرامج والمشروعات، أو الخطط التفصيلية التنفيذية، ومصادرها.

وتُعرف الموازنة بأنها: خطة مالية مترجمة إلى لغة الأرقام، تحتوي على بنود الإنفاق لتنفيذ الخطط المختلفة خلال فترة زمنية محددة، والكيفية التي يتم الحصول بموجبها على الأموال المطلوبة، حيث يتم رصد المخصصات المالية لكل مستوى تنفيذي، ثم ككل، مع مراعاة تحقيق الترابط بين الموازنات المختلفة للخطط التفصيلية التنفيذية في صورة موازنة واحدة لخطة الأمن الفكري ضمن خطة الجامعة الاستراتيجية، متضمنة إلى جانب الموازنات التشغيلية موازنة الطوارئ؛ لمواجهة أية مخاطر قد تعترض تنفيذ خططها التفصيلية التنفيذية.

والأهم في هذا الشأن هو توزيع موازنة تنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية لخطة الأمن الفكري الاستراتيجية إلى خطط مالية سنوية، تبين كل خطة مالية سنوية مختلف نواحي الصرف لكل مستويات التنفيذ، بمعنى إعادة فرز المبالغ المحددة في جداول الخطط التفصيلية التنفيذية، وتجميعها سنويًا، أي لسنة معينة، وهكذا للسنوات الأخرى، شريطة أن تكون الخطط المالية السنوية ضمن الآماد المحددة لتنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية لخطة الأمن الفكري.

5. تحديد السياسات والإجراءات:

- السياسات العامة: هي مجموعة المبادئ والقواعد التي توجه الجامعة وتحكم سير عملياتها، وتتقيد بها المستويات التنظيمية المختلفة عند اتخاذ القرارات، ويسترشد بها العاملون في المستويات المختلفة عند اتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية؛ بما يكفل حشد الطاقات والإمكانات لإنجازها. وهناك ثلاثة مستويات من السياسات التي تتبعها الجامعة، هي:
 - السياسة العامة للجامعة: وتعد امتدادًا للسياسة العامة في البلد، وترجمة لها في واقع هذه الجامعة، تمارسها الإدارة العليا للجامعة؛ لتوجيهها طبقًا للمبادئ والأسس التي تضمنتها السياسة العامة للدولة، وذلك لإصدار القرارات الاستراتيجية أو العامة بالجامعة ككل، سواء في اتخاذ القرارات لوضع الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، أم في القيام بالمهام والأنشطة؛ بما يمكنها من تحقيق أهدافها، وهي بذلك تشكل المرجعية التشريعية والسند القانوني الذي يتيح للجامعة وضع الخطط الاستراتيجية وتنفيذها.
 - السياسات الفرعية: وهي مشتقة من السياسة العامة للجامعة ومنفذة لها، وتستخدمها عادة الإدارات والأقسام والكليات لاتخاذ القرارات، والقيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليها.
 - السياسات التنفيذية أو التشغيلية: وهي مستمدة من السياسات الفرعية، ولكنها أكثر تفصيلاً لها، ويطبقها العاملون في الجامعة لتسيير النشاطات والإجراءات اليومية والشهرية.
2. أما الإجراءات، فبعد مناقشة ميزانية الخطط التفصيلية والموافقة عليها، يجب إعداد الإجراءات اللازمة لتوجيه العاملين نحو أعمالهم المتصلة بالخطط التفصيلية التنفيذية، سواء الأسبوعية أم الشهرية أم الفصلية، أم السنوية. والإجراءات هي: خطوات متتابعة تُفصل طريقة أداء مهمة أو وظيفة معينة، وتصف

بالتفصيل الأنشطة التي يجب أداءها لتنفيذ البرامج والمشروعات السابق وضعها، وهي بذلك سلسلة من المهام التي يتم تنفيذها من قبل عدة أشخاص بصورة متتالية أو متوازنة⁽¹⁹⁹⁾. وبذلك فالإجراءات هي أكثر تحديداً من السياسات؛ كون الإجراءات تسعى إلى تفصيل التصرفات، وتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ السياسات.

ونظراً لأهمية هذه الإجراءات، فينبغي دراستها من آن لآخر؛ لإعادة تحديدها وتجديدها لتحقيق التحسين المطلوب لتنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية. ومن الأهمية بمكان أن يتم فحص البرنامج الزمني للخطة الاستراتيجية للأمن الفكري وتدقيقه؛ للتأكد من مدى شمول الخطط التفصيلية التنفيذية للبرامج والمشروعات قبل إعطاء إشارة البدء بالتنفيذ، وذلك من حيث:

- مدى تحديد المتطلبات اللازمة لتنفيذ الخطط، سواء المتعلقة بتطوير التنظيم الإداري للجامعة، أم المتطلبات المادية (من أدوات وأجهزة، وسواها)، أم المتطلبات البشرية، أم متطلبات نظم المعلومات، وغيرها.
- مدى تضمن البرنامج الزمني لأساليب وأدوات تنفيذ البرامج والمشروعات، وتحديد الأنشطة والإجراءات التفصيلية للتنفيذ.
- تحديد المسؤولين في الكليات والإدارات والأقسام والأفراد عن التنفيذ.
- تحديد مواقيت وأزمنة التنفيذ بالدقة المطلوبة.
- تحديد الاختصاصات والمسؤولين اللازمين للتنفيذ.
- التأكد من شمول البرنامج الزمني للجداول الخاصة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة، مع تحديد الجدول الخاص بكل هدف استراتيجي، والمبينة فيه التفاصيل اللازمة لتنفيذه خلال سنوات الخطة الاستراتيجية.

6. وضع خطط الطوارئ:

ما دامت الخطط التفصيلية التنفيذية لا تزال في طور الفكر، أو الأمنيات المكتوبة، وتغيرات المستقبل تنطوي على احتمالات عديدة، فقد يواجه تنفيذها عوائق وأحداث طارئة - لم تكن في الحسبان - قد تعصف بالكثير مما خطط له؛ لذلك يجب وضع خطط تفصيلية تنفيذية لمواجهة الحالات الطارئة،

(199) أحمد ماهر (2001): التخطيط الاستراتيجي المدرسي، دليل المديرين في كيفية إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات، النهضة العربية، القاهرة ص 73.

ولاسيما للخطط التي يحتمل أن تواجهها أخطار تبدو محققة، كنوع من الحلول التي تجعل الجامعة في حالة يقظة واستعداد دائم لمواجهة كافة الاحتمالات ومخاطرها، وذلك بخفض أعداد البرامج والمشروعات، أو بتأجيل تنفيذ بعضها، وإما بخفض سقف التطلعات، وربما تغييرها كلية إذا كان حجم الأحداث الطارئة ونوعها كبير (200) والتي قد تصل إلى إجراء تغييرات جوهرية في الاستراتيجية والتخطيط لها؛ حتى يمكن تحقيق الحد الأدنى من التطلعات، دون إعلان الفشل؛ نتيجة لما سيترتب على ذلك من نتائج خطيرة لخطة الأمن الفكري في الجامعة والمستفيدين منها التي قد تمتد آثارها إلى آمام بعيدة، وفي مقدمتها فقدان الأمل بالتخطيط الاستراتيجي، ومن ثم العودة إلى ما كان مألوفًا ومتبعًا.

والخطط البديلة هي: خطط مختصرة لكل خطة تنفيذ موضوعة، والمحتمل أن تواجه مخاطر تحول دون تنفيذها، سواء أكانت هذه المخاطر محدودة، ولكن آثارها كبيرة، أم كانت هذه المخاطر كبيرة، ولكن آثارها قليلة، أو توقع حدوث متغيرات مفاجئة لم تكن في الحسبان مطلقًا (201)؛ ولذلك يجب إعداد خطط بديلة لوضعها موضع التنفيذ في حالة ظهور تلك العوائق، ووضع مؤشرات البدء بتنفيذ هذه البديل أو ذاك، عند حدوث التغيرات الطارئة المتوقعة منها وغير المتوقعة، كما يُفضل الخروج بأكثر من بديل لتلك الخطط، ثم ترتيب هذه البدائل، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية (202):

- مدى استفادة كل بديل بشكل أفضل من الموارد المتاحة.
- مدى تحقيقه لأكبر عائد، مقابل تلاشي احتمالات المجازفة.
- مدى استفادة كل منها من الفرص المتاحة للجامعة.
- مدى تلبية كل منها لاحتياجات الجامعة الحالية والمتوقعة.
- وضع نظام معلومات فعال للتنفيذ والمتابعة والتقييم.

7. وضع معايير الأداء ومؤشرات القياس:

ويتم تحديدها من الخطط التشغيلية التنفيذية التي بينت نوع الأداء المطلوب لتنفيذ خطط البرامج والمشروعات، والمبينة في أساليب وأنشطة التنفيذ (المذكورة في الجداول المشار إليها آنفًا)، والنتائج المراد

(200) أحمد العلي، وعبد الرحمن الغامدي (2008): الحقيبة التدريبية لبرنامج التخطيط التربوي، الموقع: www.shamela.ws.

(201) محمد السيد عباس (2005): الخطة الاستراتيجية المدرسية دليل عمل إرشادي، دبي، دار القلم للنشر والتوزيع، ص 109.

(202) أحمد علي الحاج: (2013) نموذج لخطة استراتيجية لمدارس التعليم، مرجع سابق، ص 198.

متابعتها بصفة عامة، حيث يتم نقل وتفصيل أداء المهام والإجراءات والأنشطة المختلفة لكل مستوى تنفيذي إلى معايير أداء في صورة مؤشرات كمية وكيفية، تقيس أداء الأقسام والإدارات في الجامعة وكل منفيها؛ بما يمكن من متابعة التنفيذ، وقياس الأداء وتقويمه، ومن ثم تحديد نقاط الضعف والقوة؛ بغرض البحث عن فرص التحسين والتطوير، وتلافي المخاطر المتوقعة لكل مجال من مجالات التنفيذ الرئيسية.

وتصاغ معايير الأداء في صورة مقاييس لتنفيذ للأهداف التفصيلية؛ كي تتيح متابعة التنفيذ، ومقارنة التنفيذ وفقاً لما خطط له، وتشمل هذه المقاييس (203):

- مقياس زمني: يحدد فترة زمنية محددة لإنهاء العمل المطلوب (السرعة).
 - مقياس كمي: يحدد الحجم والكمية المراد تنفيذها خلال فترة زمنية.
 - مقياس نوعي: يحدد النوعية التي يجب أن يظهر عليها الأداء خلال مدة التنفيذ (الجودة).
- وشريطة أن تتصف مؤشرات القياس المراد جمعها بما يأتي:
- أن تكون ذا علاقة بما يراد قياسه، كأن تكون ذات علاقة بالأهداف الاستراتيجية، أو الأهداف التفصيلية، أو خدمة معينة.
 - أن يُعرف مؤشر الأداء بشكل واضح وصريح؛ بما يفيد في مدى توافق المؤشر، وما يراد قياسه، ووجود عدالة في المقارنة.
 - أن تكون سهلة الفهم والاستخدام، وذا مصداقية، وتتصف بالتوافق بين المقياس والعملية، أو الأداء المراد قياسه، وتقيس بالفعل ما يراد قياسه.
 - أن تتصف بالثبات، أي أن تعطي نفس النتائج إذا تم قياس المؤشر لعدة مرات.
 - أن توفر المعلومات في الوقت المناسب للمخططين، ولصناع القرار؛ لكي يتم اتخاذ القرارات التصحيحية، بحيث إذا تأخر أي مؤشر عن وقته، فقد يجعل فائدته محدودة.
 - أن يكون لكل مؤشر أداء مستهدف يقاس في ضوءه المؤشر؛ للنظر في مدى بعده، أو اقترابه من المستهدفات المحددة سلفاً.
 - ألا تكون ذا تكلفة عالية في جمع البيانات في ظل نفع قليل، أو حتى معدوم.

ويفيد تحديد مؤشرات الأداء في الوقوف على مدى تحقق الأهداف المرسومة، وتساعد على تركيز العمل والأداء، وتحفز المسؤولين والعاملين في خطة الأمن الفكري في الجامعة على الاهتمام بالمستهدف على حساب المصالح الشخصية، وتحدد متى يقوم المسؤولون بالتدخل في العمل؟ وتصحيح مساره، وذلك وفق خطة للمتابعة والتقييم.

وعلى أساس معايير الأداء تلك يمكن وضع أساليب وأدوات المتابعة، وقياس كل مؤشر، وإجراء التقييم، سواء المرهلي، أم النهائي، بحيث يتم وضع معايير مكتوبة للمنفذين، بما فهم المستوى الإداري الأعلى، على أن يتم تحديد معايير الأداء لجميع الأعمال التي ستؤدي إلى نجاح الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، مع اختيار آلية لقياس الأداء، ومتابعة إنجاز كافة أعمال الخطة، وإيجاد آلية لقياس ما تم تحقيقه، حتى تستطيع جهات المتابعة من قياس الأداء، ومراقبة التقدم في تنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية، والتعرف على مستوى الأداء والإنجاز أولاً بأول، وما يتطلبه ذلك من وضع نظام حوافز لرفع مستوى الأداء والإنجاز.

8. تشكيل فريق المتابعة والتقييم:

يتم اختيار فريق للمتابعة والتقييم بالتشاور مع رئيس الجامعة ونوابه، وغيرهم، ومن خيرة الكفايات التي تتمتع بمعرفة في الأمن الفكري، ويفضل أن يتكون هذا الفريق من أربعة إلى ستة أشخاص من أعضاء الهيئة التدريسية، ومن الإداريين والفنيين، وعضو من مجلس الأمناء، وعضوان أو أكثر من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، شريطة أن يتمتع فريق المتابعة هذا بالكفايات الإدارية والتخطيطية، والقدرات الشخصية المتميزة والسمعة الطيبة.

وحتى يقوم فريق المتابعة والتقييم بمهامه، ينبغي أن يضع خطة عمل سنوية، أو خطة عمل للمدة الزمنية الأولى لتنفيذ الخطط التفصيلية، للقيام بالمتابعة والتقييم، وما يتطلبه تنفيذها من مهام وأنشطة، ومن مستلزمات ونفقات، يتم الاتفاق بشأنها وإقرارها رسمياً.

وبعد ذلك يصبح فريق المتابعة والتقييم جزءاً عاملاً ضمن فريق الخطة للقيام بالمراحل اللاحقة لخطة الأمن الفكري في الجامعة.

9. تحديد مؤشرات المراجعة الاستراتيجية لخطة الأمن الفكري في الجامعة:

يقتضي النجاح في أية خطة استراتيجية القيام بالمراجعة الاستراتيجية، وذلك بتحديد جملة من المؤشرات، إذا ظهرت، فيجب القيام بها.

بمعنى إذا أخذت مشكلات التنفيذ تزايد من هنا وهناك، وكثرت أخطاؤه، وتزايدت التعديلات والتصحيحات هنا وهناك، وعندما يتأكد لدى أكثر من طرف تنفيذي أن السبب الرئيس ليس في التنفيذ؛ بمقارنة ما نفذ بما خطط له، بصورة تتجاوز المسموح به في التنفيذ، فيجب القيام بالمراجعة الاستراتيجية لخطة الأمن الفكري؛ وذلك بإعادة فحص وتقويم أسس وعمليات بناء الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري من رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية، وعملية ترجمتها إلى أهداف تفصيلية، وترجمة الأخيرة إلى برامج ومشروعات، ثم القيام بالتعديل أو الحذف والإضافة، أو بالتأخير؛ تبعاً لما يتطلبه الموقف، أو في متطلبات تنفيذها، أو في تطوير السياسات والمهام الضرورية للتنفيذ، أو في تطوير أساليب ووسائل جديدة إلى غير ذلك، وكذا تقويم معايير الأداء المطبقة، وبيان عيوبها وثغراتها؛ وذلك بصياغة معايير مرغوبة في ضوء الاحتمالات الممكنة تحقيقها، ومتفق عليها بين المخططين والمنفذين، وكذا قياس الأداء، سواء من حيث زمن القياس، أم من حيث كم الأداء ونوعه، أم من حيث عملية قياس أداء الأشخاص والإدارات والأقسام، ثم أداء الجامعة ككل.

ومن المفيد أن تشمل المراجعة الاستراتيجية كل كبيرة وصغيرة في الخطة الاستراتيجية ابتداءً وانتهاءً، أبرزها بوجه عام التأكد من أن الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري:

- سليمة البناء شكلاً ومضموناً، ومبينة لمراحل وخطوات تنفيذها جملة وتفصيلاً، ومحدودة لكافة مهام وأساليب ووسائل التنفيذ، والمتابعة والتقويم.
- التأكد من أسس بناء الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، ويشمل هذا المجال فحص ومراجعة مدى اقتناع الإدارة العليا بضرورة هذه الخطة، ومدى وعي العاملين بالجامعة بأهمية الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري ودورها، ومدى استعداد العاملين بالجامعة للقيام بواجباتهم في تنفيذها.
- مدى اشتغال الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري على أهداف واقعية، تعكس حاجات حقيقة للجامعة، وقابلة للتنفيذ والقياس.
- مدى ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف فرعية في صورة برامج ومشروعات محددة مكاناً وزمناً وتكلفة، وفق جدول زمني محدد الأمد العاجلة والآجلة.
- تضمنت التشريعات والقرارات والسياسات التي تلزم الجميع بتنفيذ الخطط التفصيلية، وتحمل المسؤولية، وبيان مستوى الصلاحيات لاتخاذ القرارات، وإصدار التعليمات.

- وزعت المهام والمسؤوليات بين العاملين في الجامعة تبعاً لمهام التنفيذ، وما يتطلبه التنفيذ من مهارات وقدرات، ومن كفايات شخصية.
- حددت مواصفات الأداء، وتضمنت معايير موضوعية وواقعية؛ لتقويم أداء تنفيذ الخطط التفصيلية.
- احتوت على نظام للمكافآت والترقية في ضوء طبيعة العمل، ونوعية الأداء والإنجاز والعقاب الرادع؛ للحد من الأخطاء والتصريفات غير المرغوبة في تنفيذ الخطط التفصيلية.
- وضع نظام متكامل للبيانات والمعلومات والاتصالات بين مستويات التنفيذ والتخطيط، وبينهم، والبيئة الخارجية.

ويتحدد إطار المراجعة الاستراتيجية في ثلاث خطوات رئيسية، هي⁽²⁰⁴⁾ .:

- مراجعة الأسس التي بنيت عليها الخطة الاستراتيجية: حيث يتم دراسة عناصر البيئة الداخلية ومراجعتها؛ للتعرف على نقاط القوة والضعف، والتغيرات التي طرأت عليها، وكذا التعرف على الفرص والمخاطر، وما طرأ عليها من تغيرات.
- قياس الأداء التنظيمي: وذلك بوضع معايير متفق عليها، لمقارنة الأداء من خلالها، حيث يتم أولاً: صياغة معايير مرغوبة في ضوء الاحتمالات الممكنة تحقيقها، وقياس الأداء، سواء من حيث تحديد زمن القياس، أم من حيث كم الأداء، ونوعه، أم من حيث عملية قياس أداء الجامعة. وثانياً: مقارنة معايير الأداء الفعلي بالمعايير المرغوبة. وثالثاً: اتخاذ القرار المناسب إزاء الأداء.
- اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية: سواء في حالة وجود اختلافات جوهرية عند مراجعة الخطوات الرئيسية للخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، أم للاستراتيجية ذاتها، أم جوانب منها، أم في حالة التنفيذ اليومي للأنشطة؛ وذلك بمقارنة أداء الأفراد والمجموعات بالأدوار المتوقعة منهم. وعندما تظهر الانحرافات بين معايير الأداء المستهدفة، والأداء الواقعي، فمن السهولة معرفة أسباب تلك الانحرافات، ومن ثم تصحيحها.

وبتحديد مؤشرات المراجعة الاستراتيجية تكون الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري قد اكتملت كل شروط بنائها، وأصبحت جاهزة لوضع التنفيذ، بعدها يعقد رئيس الجامعة اجتماعاً يضم فريق الخطة والمتابعة والتقويم، وممثلين عن الطلبة، والشركاء الداعين من المجتمع، وغيرهم، لوضع اللمسات

(204) عبد الحميد المغربي، مرجع سابق، ص، ص 262 ، 264.

الأخيرة على مشروع خطة الأمن الفكري في الجامعة، على أن ينتهي الاجتماع بإصدار قرار رسمي باعتماد مشروع الخطة، يوقع عليه المجتمعون، عندها تصبح الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري جاهزة للتنفيذ، وعلى الجميع تحمل المسؤولية لإنجاحها.

10. إخراج الوثيقة الأولية لخطة الجامعة الاستراتيجية للأمن الفكري:

استكمالاً للجهود المضنية السابقة وخاتمة لها، طبعي إخراج وثيقة الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة، وذلك بتجميع وثائق المراحل والخطوات السابقة، وترتيبها حسب تسلسل القيام بها، واستكمال الجوانب الشكلية لإخراج وثيقة الخطة في كتيب يحمل عنوان الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في جامعة (أسم الجامعة) للأعوام 2024 - 2030 مثلاً.

11. تهيئة بيئة الجامعة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري:

بانتهاؤ المهام السابقة تكون الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري ضمن خطة الجامعة الاستراتيجية قد استكملت مقومات بنائها وشروط وضعها موضع التنفيذ، ولكن قبل وضعها موضع التنفيذ، يجب تحضير واقع الجامعة لتنفيذ خطة الأمن الفكري في الجامعة، وذلك بتهيئة الطريق ليصبح التنفيذ أمراً ميسراً. وعلى وجه الإجمال تتضمن هذه الخطوة القيام بالآتي⁽²⁰⁵⁾:

- إصدار القرارات بإجراء التغييرات في الهيكل التنظيمي للجامعة، وفي إعادة توزيع الكفايات الإدارية والفنية حسب المهام والاختصاصات الجديدة التي يتطلبها تنفيذ الخطط التفصيلية.
- إصدار التشريعات والتعليمات بإنشاء وحدات تنظيمية للأمن الفكري، ولنظم المعلومات والبيانات، والمتابعة والتقويم، وغيرها من التجديدات في تنظيمات الجامعة وفيمن يشغلها.
- تنفيذ بعض الدورات التدريبية للمستوى الإداري المتوسط (مديرو الإدارات ورؤساء الأقسام، ورؤساء الأقسام العلمية في كليات الجامعة) وربما المستوى الإداري الأعلى (نواب رئيس الجامعة...إلخ)، وبعض أعضاء الهيئة التدريسية والفنيين، وغيرهم الذين حددتهم الخطط التفصيلية التنفيذية.
- توفير متطلبات التنفيذ للمستويات التنظيمية المختلطة للمرحلة الأولى من مستلزمات تنفيذ، من قرطاسيه، ومن مبالغ مالية كما هو مخطط.

(205) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد علي الحاج (2012): مرجع سابق، ص 213.

- إصدار قرار بمباشرة فريق المتابعة والتقييم تنفيذ مهامه، وفقاً لخطة العمل المقررة سلفاً حال بدء تنفيذ الخطط التفصيلية.
- دعوة الشركاء الداعمين من خارج الجامعة بتنفيذ ما عليهم من التزامات أقرت سلفاً.
- البدء بحملة توعية داخل الجامعة بإصدار النشرات عن خطة الأمن الفكري في الجامعة، واستضافة خبراء في الأمن الفكري؛ لإلقاء المحاضرات العامة عن مخاطر الأمن الفكري، وكتابة المقالات في الصحف، وفي الإذاعة، وفي القنوات الفضائية عن خطة الأمن الفكري في الجامعة إلى غير ذلك.
- إجراء مسح شامل لبيئة الجامعة؛ للتأكد من أن كل شيء جاهز، وفي انتظار إشارة البدء بالتنفيذ.
- إعطاء إشارة البدء بتنفيذ الخطط التفصيلية، ويفضل هنا إقامة حفل رسمي يحضره كل مستويات التنفيذ في الجامعة، ودعوة عمداء الكليات ومديري الإدارات، بحيث يمكن اعتبار هذا الحفل إيذاناً بإشارة البدء بتنفيذ الخطط التفصيلية من اليوم التالي للحفل.

المرحلة الرابعة: تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومتابعتها وتقييمها:

في هذه المرحلة يتم توزيع الخطط التفصيلية التنفيذية للمدة الزمنية قصيرة المدى على كل مستويات التنفيذ بالجامعة، الجماعية منها والفردية، إذناً ببدء التنفيذ وفقاً لما حددته الخطط التنفيذية، شريطة أن تشترك إدارة الأمن الفكري مع المنفذين، حتى تكون البداية صحيحة، وأن يلتزم المنفذون بما هو مخطط. غير أن ذلك لا يعني أن كل طرف سيقوم بتنفيذ ما يخصه منها بفاعلية عالية، ولا يعني أن كل شيء سوف يمر كما هو مخطط له، ودون اختلالات وأوجه قصور؛ بمعنى أن العبرة تكمن في متابعة التنفيذ وتصحيح الاختلالات أولاً بأول، وفي مخرجات التنفيذ حجماً ومستوى، وما أضافه أو قدمه من تدخلات للأطراف التنفيذية الأخرى.

وبطبيعة الحال، فبعد توزيع الخطط التفصيلية التنفيذية في المدى القصير على المعنيين إيذاناً ببدء التنفيذ، وتوفير الإمكانيات اللازمة للتنفيذ، تتم المتابعة والتقييم بمراقبة سير التنفيذ، وملاحظة نوعية الأداء، وذلك بتطبيق أساليب أدوات متابعة التنفيذ لكل مستويات التنفيذ، وكل منفذ، وأساليب قياس أداء المنفذين حسب خطة العمل، وتحليل مخرجات التنفيذ وانعكاسها على تنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية الأخرى في الأمدين المتوسط والطويل الأجل، ثم إجراء المقارنة الدائمة بين ما هو مخطط، والواقع الفعلي للتنفيذ. وتُصنف المتابعة إلى ثلاثة مستويات هي⁽²⁰⁶⁾:

(206) عبد العزيز الدوري (2005): مرجع سابق، ص 322.

1. المتابعة على المستوى الاستراتيجي: وتهدف إلى إحكام المتابعة على الاتجاه الاستراتيجي العام للأمن الفكري نحو المستقبل وعلاقتها مع الجامعة.
2. المتابعة على المستوى التكتيكي: وتهدف إلى إحكام المتابعة على عملية تنفيذ الخطط التفصيلية، والتأكد من مطابقة الأداء مع الأهداف الموضوعية.
3. المتابعة على المستوى التشغيلي: وتهدف إلى إحكام الرقابة على النشاطات والخطط قصيرة الأمد.

ولضمان سير التنفيذ في الاتجاه السليم، يتم قياس النجاح بصورة مستمرة؛ وذلك بقياس مدى تنفيذ الأهداف الفرعية للأهداف الاستراتيجية بنجاح، والمقارنة الدائمة بين ما هو مخطط بالواقع الفعلي للتنفيذ، وما يستلزمه ذلك من تطوير أساليب ووسائل جديدة، أو إجراء تغيير وتبديل في مواقع الكوادر البشرية، أو إجراء تغيير في أنماط العلاقات، وغيرها من الأمور لم تشير إليها الخطة، وما يتطلبه ذلك من توافر إمكانية قياس هذه النتائج بشكل موضوعي وثابت لكل عملية من عمليات التنفيذ، ثم تطبيق معايير ومؤشرات القياس، وذلك لقياس أداء تنفيذ الخطط التفصيلية التنفيذية المختلفة داخل الجامعة.

ثم تستمر عملية المتابعة على النحو الآتي⁽²⁰⁷⁾.

- متابعة التقدم في التنفيذ بشكل دوري، وقياس النجاح؛ للتأكد من أن العمل مساوياً لما خطط له، وأن التنفيذ يسير وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، والتعرف السريع على حدوث أي خلل؛ لإعادة التنفيذ إلى مساره الصحيح، وكذا الاعتناء بعملية التحولات الجارية، أي التركيز على النتائج والمنجزات التي تحدث تغييرات ملحوظة تدعم جهود المنفذين الآخرين، وتحثهم على الإنجاز، وما يتطلبه ذلك من دعم إيجابيات التنفيذ، والحد من سلبياته.
- وصف نتائج التنفيذ؛ للتأكد من سلامة التنفيذ وسيره في الاتجاه المخطط له، وذلك بالتحقق من مدى تنفيذ البرامج والمشروعات في الأزمنة والأماكن والتكلفة المحددة سلفاً، وانعكاس مخرجات تنفيذ هذه البرامج والمشروعات على دعم الأطراف التنفيذية الأخرى، وتشجيعها على بذل المزيد من الجهد لتنفيذ ما يخصها من برامج ومشروعات.

(207) أحمد علي الحاج (2010): المرجع السابق، ص 201، ومحمد السيد عباس (2005): الخطة الاستراتيجية المدرسية دليل عمل إرشادي، مرجع سابق، ص 181.

■ تحليل الأداء الحالي لمستويات التنفيذ، وقياسه أولاً بأول، ورفع التقارير الدورية الشهرية، أو كل ثلاثة أشهر، وربما كل ستة أشهر إذا اقتضى واقع التنفيذ ذلك؛ بقصد معالجة أوجه الانحرافات وتلافي الأخطاء.

■ رصد المخاطر التي تعترض تنفيذ الخطط التنفيذية ومصدرها، والعمل على حلها.

■ استخدام التحفيز للأداء والإنجاز المتميز، يتدرج وفقاً لمن أبدع أفكاراً وحلولاً جديدة للمشكلات التي واجهته، ومدى الالتزام بالعمل، وتحمل المسؤولية والشفافية، والإخلاص، والجهد المتميز في العمل، والعمل بروح الفريق... إلخ.

ويسير مع ذلك قياس الأداء الفعلي للأنشطة المختلفة باستخدام المعايير والمؤشرات السابق تحديدها في أوقات محددة سلفاً، وذلك بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له؛ بقصد تحديد الانحرافات إن وجدت، مع ملاحظة ضرورة وجود مدى سماح محدد مقبول بين الأداء الفعلي والأداء المخطط له. أما إذا كان خارج المدى المسموح به، فيجب تحديد أسباب وجود الانحرافات في الأداء الفعلي، وتحديد مصدره، ثم القيام بتصحيح الانحرافات إذا كانت خارج المدى المسموح به والمحدد سلفاً، مع بيان أسباب وجود الانحرافات في الأداء الفعلي من خلال التعرف على كيفية تنفيذ العمليات والأنشطة المختلفة، وما إذا كانت تتم بشكل صحيح أم لا؟ ومدى ملائمة العمليات والأنشطة المختلفة مع الأهداف المرجو تحقيقها؟

وبعد ذلك يتم تقويم أداء المنفذين بالجامعة، بوصفه مؤشراً ذا دلالة على سلامة التنفيذ وسيره في الاتجاه المخطط له، إلا أن الأهم من هذا هو وصف ناتج التنفيذ أو مخرجاته التي تدل على سلامة التنفيذ من جهة، وما تقدمه من مدخلات لتنفيذ الخطط الأخرى، ورفع كفاية التنفيذ، وما تتطلبه هذه البرامج أو تلك المشروعات من تعديلات، أو تحسينات، أو اتخاذ قرار بشأن إنهاءها، أو الاستمرار فيها!! وهناك معياران لتقويم هذه المخرجات أحدهما: مدى تحقق هذه البرامج والأنشطة وما أضافته مخرجاتها من مدخلات لتنفيذ البرامج والأنشطة الأخرى. ويتم تحقيق هذا التقويم باستخدام أدوات قياس مباشرة بعد الانتهاء من البرنامج. والآخر: مدى تحقيق أهداف البرنامج وانعكاس مخرجاته على تنفيذ أهداف البرامج الأخرى في الأمد المتوسطة والبعيدة المدى. ويتم تحقيق هذا التقويم عن طريق المتابعة وتحليل العمل.

وطبيعي أن يسفر التقويم عن تقديم التغذية في الوقت والمكان الملائمين لمستويات التنفيذ، ولكل شخص فيها. والتغذية الراجعة: هي عملية توفير بيانات معلومات عن مدى التقدم الذي يتم إحرازه في

إنجاز أهداف الخطط التنفيذية للجامعة، بحيث تساعد هذه البيانات والمعلومات في الحكم على صلاحية التنفيذ والجهد المبذول، وفي اكتشاف جوانب القصور أو الخلل في العمل، وما تحتاجه إلى جهد إضافي، أو أساليب جديدة، أو اللجوء إلى بدائل لتلك الخطط، وذلك وفق خطة العمل المحددة سلفاً؛ بغرض التصحيح والتحسين، أو تعميم نشاط ما على فئات مستهدفة أخرى.

ومن سمات التغذية الراجعة الفاعلة ما يأتي:

- تنطلق من الواقع الحالي لأداء المستويات التنفيذية لخطة الأمن الفكري في الجامعة.
- إيجابية في التشخيص، وبناءة التوجيه في التعديل أو التغيير.
- محددة للإصلاح أو التغيير حجمًا ونوعًا، مكانًا وزمانًا.
- تقترح صورة للمستقبل وردود أفعاله.
- أن تكون ضمن خطة واضحة، وموافق عليها من فريق الخطة.

❖ القيام بالمراجعة الاستراتيجية:

ويتم القيام بالمراجعة الاستراتيجية وفقًا لما تم تحديده سلفاً، فإذا أخذت مشكلات التنفيذ تتزايد من هنا وهناك، وكثرت أخطاؤه، وتزايدت التعديلات والتصحيحات، وعندما يتأكد لدى أكثر من طرف تنفيذي أن السبب الرئيس ليس في التنفيذ؛ بمقارنة ما نفذ بما خطط له، بصورة تتجاوز المسموح به في التنفيذ، فيجب القيام بالمراجعة الاستراتيجية لخطة الأمن الفكري؛ وذلك بإعادة فحص وتقويم أسس وعمليات بنائها من رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية، وكذا إعادة تحليل وتشخيص بيئي الجامعة الداخلية والخارجية، والتحليل الاستراتيجي، واختيار الاستراتيجية، إذ قد تحدث تغيرات من داخل الجامعة، ومن خارجها غير متوقعة، ولاسيما على المدى البعيد تؤثر في نقاط القوة والضعف، وفي الفرص والمخاطر، التي ارتكز عليها الخيار الاستراتيجي، عندها ستكشف المراجعة الاستراتيجية مكانم الخطاء وأوجه القصور وأسبابه، وبالتالي سوف تتضح كيفية مواجهتها؛ باتخاذ القرارات التصحيحية، وإجراء الإصلاحات الضرورية في المكان والوقت المناسبين، قبل أن تستفحل مشكلات التنفيذ؛ لإعادة الأمور إلى نصابها، وتصويب التوجه الاستراتيجي للجامعة، قبل أن تتعرض خطة الجامعة الاستراتيجية للفشل. ولذلك ينبغي أن تتم المراجعة الاستراتيجية من حين لآخر؛ للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقًا للتوجه الاستراتيجي للجامعة، وما يستلزمه ذلك من تصويب مسار التنفيذ في الاتجاه الاستراتيجي لخطة الأمن الفكري للجامعة.

سابعًا: متطلبات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري في الجامعة:

يتوقف تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري على قدرة الإدارة العليا على توفير الموارد المخصصة للوحدات الإدارية والأكاديمية في الجامعة، وعلى إجراء التعديلات والتغيرات في الهيكل التنظيمي، وعلى السياسات والمهام، وعلى النظم الإدارية الأخرى، هي وغيرها التي تسهل عمليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

وتخصيصًا لما تقدم، يحتاج التنفيذ الناجح لخطة الأمن الفكري إلى عدة متطلبات أهمها:

- تهيئة الجامعة للقيام بوضع الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري من خلال تعميق اقتناع الإدارة العليا بأهميتها، والتعرف على حقيقة الموقف الحالي للجامعة، والتأكد من تفاعل كل المستويات التنفيذية في الجامعة أفقيًا ورأسيًا.
- إعطاء الإدارة العليا الأولوية للخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، بتخصيص وقت أكبر لعملية إعداد الخطة وتنفيذها وتقويمها.
- إصدار النشرات والتعليمات التي تزود المخططين والمنفذين بالمعلومات والمهارات الجديدة، وترشدهم إلى المحاذير والمخاطر المحتملة التي قد تعترضهم، وغير ذلك.
- توفير هيكل تنظيمي مناسب، والتخصيص المتوازن للموارد والنشاطات التنفيذية المختلفة.
- توفير المعلومات الضرورية عن عناصر البيئة الداخلية والخارجية، ومصادر الحصول عليها، وأساليب وأدوات تحليلها، وكيفية الاستفادة منها، وحفظها ومتابعة تحديثها.
- أن يكون عدد الاستراتيجيات والتغيرات المطلوبة فيها محددة قدر الإمكان؛ حتى يتسنى للإدارة العليا السيطرة على عمليات التنفيذ.
- تحديد نقاط قياس الأداء الاستراتيجي بوضوح.
- تحديد مقاييس الأداء وآليات الرقابة والسيطرة المناسبة.
- التطوير المستمر للنظم والأساليب لإدارية، والعمل على استخدام أساليب الإدارة الحديثة مثل: الإدارة التشاركية، وإدارة الفرق، وإدارة التغيير.. إلخ
- أن تتوافق ممارسات إدارة الأمن الفكري مع القيم التي تشتمل عليها ثقافة الجامعة التنظيمية.

- أن تعمل الإدارة العليا على إيجاد قوى عاملة متميزة، لديها ولاء وانتماء للجامعة، وما يتطلبه ذلك من برامج وسياسات في مجال الحفز الإنساني، وتوفير مناخ عمل تنظيمي مناسب، وحتى يغدو مكان العمل محبب لنفوس العاملين، يجب أن يكون قضية استراتيجية⁽²⁰⁸⁾.
- مراجعة الخطط التنفيذية بصفة دورية كل ثلاثة أشهر؛ لقياس مدى تقدمها، إذ قد تتكشف أن هناك مساحة لوضع أهداف جديدة لتحل محل أهداف غير مناسبة، وقد تفرض الحاجة إلى خطط جديدة لبعض الأهداف، شريطة ألا تكون عرضة للتغيير المستمر فتفقد جوهرها؛ كون التغييرات المستمرة والمفاجئة تثير الكثير من ردود الفعل في نفوس منفيديها، وكذلك مراجعة القرارات والتعديلات التي تتم في الخطة خلال فترة تنفيذها.
- يتم استخدام نقاط مقارنة لتحليل وإقرار التقدم الذي تم إحرازه في الخطط التنفيذية، وأن تتابع إدارة الأمن الفكري المعايير والمؤشرات الرئيسة للإدارة، وتضع توقعاتها على الأمدين القريب والبعيد، ومقارنة ذلك بالجامعات المنافسة.
- تحديث برامج وسياسات الأمن الفكري باستمرار؛ لجعلها منسجمة مع الاتجاهات المعاصرة المتعلقة بالأمن الفكري، كأحد أهم عناصر مدخلات التنفيذ، ونجاح الجامعة.
- يتوجب على من يضع الخطة الاستراتيجية للأمن الفكري، أن يكون مؤهلاً أكاديمياً، ومتخصص ومحترف في شؤون الأمن الفكري، فلم يعد يسمح بالعمل في هذا المجال سوى للذين لديهم معرفة علمية وخبرة في مجال إدارة الأمن الفكري.
- ضمان استمرار التأييد والدعم الإداري والسياسي لخطة الأمن الفكري الاستراتيجية من الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، ومن مؤسسات القطاعين الخاص والعام.
- أن يصاحب خطة الأمن الفكري الاستراتيجية تصميماً وتنفيذاً والقيام بحملة إعلامية داعمة لها في وسائل الإعلام المختلفة.

(208) مصطفى محمد أبو بكر (2000): دليل التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الاستراتيجية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 21-29.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، دار الدعوة، تحقيق مجمع اللغة العربية.
2. أحمد بن فارس القزويني (1423): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون. اتحاد الكتاب العرب. القاهرة.
3. أحمد بن محمد العسقلاني (1321): فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام، الرياض.
4. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ١٩٩
5. أحمد عبد الله العلي الزهراني (2008): ممارسة الإدارة بالمفهوم الاستراتيجي في المؤسسات التربوية وأثره على فاعليتها مع تقديم نموذج مقترح لدليل الخطة الاستراتيجية لمدير المدرسة، دراسة ميدانية على إدارة التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة. تعليم جدة والمدارس التابعة لها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
6. أحمد علي الحاج محمد (1999): التعليم اليمني جذور تشكله واتجاهات تطوره، دمشق، دار الفكر المعاصر.
7. أحمد علي الحاج محمد (2000): استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في اليمن ، في ضوء استراتيجية التنمية البشرية ، دراسة بتكليف من (UNDP) ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن.
8. أحمد علي الحاج محمد (2001) : مسيرة التعليم المهني والتقني في اليمن من قيود الأسر إلى تحديات الحاضر فاستراتيجية التطوير، حائز على جائزة مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة لعام 1999 ، منشورات مؤسسة السعيد، تعز
9. أحمد علي الحاج محمد (2001) أصول التربية، عمان، الأردن دار المناهج للنشر والتوزيع.
10. أحمد علي الحاج محمد (2001): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق، صنعاء، دار الشوكاني للطباعة والنشر.
11. أحمد علي الحاج محمد (2006): مسيرة تحديث التعليم في اليمن واقعه واستراتيجية تطوير، صنعاء، أبرار للطباعة والنشر. ط1.
12. أحمد علي الحاج محمد (2007): التعليم الجامعي اليمني. الواقع والتحديات. خيارات المستقبل. استراتيجية التطوير، صنعاء، دار المنار..
13. أحمد علي الحاج محمد (2007): مسيرة تحديث التعليم في اليمن واقعه الحالي وتحدياته المستقبلية واستراتيجية تطويره، صنعاء، أبرار للطباعة والنشر. ط2
14. أحمد علي الحاج محمد (2007): نحو استراتيجية لتطوير مصادر تمويل جديدة لمدارس المستقبل في مملكة البحرين، دراسة مقدمة لمكتب التربية العربي لدول الخليج.
15. أحمد علي الحاج محمد (2009): مسيرة التعليم الأساسي والثانوي في البلاد العربية، حائز على جائزة مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة لعام 2009 ، منشورات مؤسسة السعيد، تعز.
16. أحمد علي الحاج محمد (2010): دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة، صنعاء، المتفوق للطباعة والنشر.
17. أحمد علي الحاج محمد (2010): مسيرة تحديث التعليم في اليمن، صنعاء، المتفوق للطباعة والنشر والتوزيع. ط3

18. أحمد علي الحاج محمد (2011): نحو آلية لزيادة الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي والإنصاف بين الجنسين والتوسع في فرص تعليم المهتمين في الجمهورية اليمنية، بحث مقدم إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم للدول العربية في الخليج المكتب الإقليمي. مكتب الدوحة، مرجعية لدراسة تجربة اليمن ضمن ثمان دول تواجه مشكلات في الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي والنوع الاجتماعي والمهتمين.
19. أحمد علي الحاج محمد (2013): التخطيط التربوي الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية، الأردن، دار المسيرة.
20. أحمد علي المجاهد (2009): فننه الحوثي: المصادر الفكرية والمشروع السياسي، صنعاء، دار الكتب.
21. أحمد محمد الهزاع الصمادي (2008): أساسيات بحوث العمليات، عمان _ الأردن.
22. أحمد نجم عيد لروس (2005): إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي كمدخل لفاعلية الإدارة المرتكزة إلى المدرسة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد 11، العدد 4.
23. الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (2007): الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2007، منظور شبابي.
24. أمنة السعدي (1425): لأمن الفكري: المفهوم والمحددات وكيفية التحقيق، بحث مقدم للاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول "الأمن الفكري"، الذي نظّمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمدينة المنورة خلال الفترة من 6 - 8 / 1425.
25. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp (2008): التنمية البشرية لعام 2007/2008.
26. البنك الدولي (2007): تقرير التنمية لعام 2007، التنمية والجيل القادم، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
27. البنك الدولي، واشنطن العاصمة (2007): تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطريق غير المسلوک. إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص تنفيذي.
28. جاك ديور، وآخرون (1998): التعليم ذلك الكنز المكنوز، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، تعريب جابر عبد الحميد، القاهرة، دار النهضة العربية.
29. الجامع الصحيح للبخاري، تحقيق مصطفى البغا (1407) دار ابن كثير - بيروت، ط (3).
30. الجمهورية اليمنية، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2020): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام 2020/2019، ص 9.
31. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005): التقرير الاقتصادي اليمني، ص 10.
32. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2006): مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2006\2010، أغسطس 2006.
33. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية (1992): الجريدة الرسمية، ملحق العدد الرابع والعشرين الصادر في 21 ديسمبر 1992، قانون رقم (45) لسنة 1992، بشأن القانون العام للتربية والتعليم، المادة 3، فقرات مختلفة.
34. جيف سبرينج (2000): مدارس المستقبل: تحقيق التوازن في: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
35. حامد عمار (2000): مواكبة مناهج التعليم لمتغيرات التقدم العلمي والتكنولوجي (نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الاسلامي)، الاسلام وامتغيرات العصر، القاهرة، المجلس الاعلى للشئون الاسلامية، العدد 63، 2000، ص، 375.

36. حسين عجلان حسن (2008): استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، دار الإثراء للنشر والتوزيع.
37. حيدر عبد الرحمن الحيدر (1423): الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، مصر.
38. خالد إبراهيم العواد، (1418): مؤشرات حول مستقبل التربية في المملكة العربية السعودية، أهما: ندوة استشراف مستقبل العمل التربوي في المملكة العربية السعودية، اللقاء السادس لمديري التعليم بأهما، 1418هـ.
39. خالد منصور الشعبي (1995): مدى استخدام أساليب التنبؤ في تقدير حجم الطلب على المنتجات الصناعية في مدينة جدة، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، العدد 2، سبتمبر 1995.
40. زيد بن زايد أحمد الحارثي (1429): إسهام الإعلام التربوي في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري ووكلاء المدارس والمشرفين التربويين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة أم القرى، السعودية.
41. زين الدين محمد الرازي (1989): معجم مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت.
42. سحر سلمان محمود الجنابي (2003): بناء نموذج تجريبي في تخطيط الإنتاج باستخدام البرمجة الخطية"، رسالة لنيل درجة الماجستير في بحوث العمليات، كلية الرشيد للهندسة والعلوم، الجامعة التكنولوجية.
43. سعدي محمد الصالح (1429): المسؤولية التربوية للأسرة في تحقيق الأمن الفكري، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
44. سلطان بن مسفر الصاعدي الحربي (1432): دور الحوار في تعزيز الأمن الفكري، بحث مقدم لجائزة تعزيز الأمن الفكري، الإدارة العامة للتربية والتعليم، منطقة المدينة المنورة (بنين).
45. سليمان الحميدان وعمر حامد، وحسن حميدة (2002): الأسس الرياضية للبرمجة الخطية -- الرياض - جامعة الملك سعود.
46. سمير مصطفى شعراوي (2005): مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
47. شيماء الجودر (2004): الطلبة يتحكمون بتقدمهم الأكاديمي ويشاركون برؤيتهم في تنمية خبراتهم، مجلة التربية، عدد 7 وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.
48. العباس بلقاسم (2000): مذكرة التنبؤ باستخدام طرق الاتجاه العام، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
49. عبد الرحمن بن معلا اللويحق (1317): الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
50. عبد العزيز بن عبد الله السنبل (2003): استشراف مستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود.
51. عبد الكريم أبو الفتوح درويش (2004): إدارة المعرفة، خارطة الطريق للقيمة المؤسسية المضافة،
52. عبد الله وليد المدلل (2012): تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الحكومية الفلسطينية وأثرها على مستوى الأداء، "دراسة تطبيقية على مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء"، رسالة ماجستير غير منشورة.

53. عبد الله سنان (2008): ظاهرة الإرهاب في اليمن، الأحداث والعمليات والأبعاد، صنعاء: وكالة الإنباء اليمنية سبأ.
54. عفاف بنت حسن مختار الهاشمي (2009): العلاقة بين العمليات الإرهابية والغلو والتطرف، الرياض، دار العاصمة.
55. على هود باعباد (1992): التعلم في الجمهورية اليمنية، منشورات جامعة صنعاء.
56. علي بن فايز الجحني (1403): الأمن في ضوء الإسلام، الرياض، مكتبة المعارف.
57. علي بن فايز الجحني (2007): الفهم المفروض للإرهاب المفروض، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
58. عواس عايش (2008): اليمن والشراكة الدولية في مكافحة الإرهاب، صنعاء، مركز البحوث والمعلومات.
59. عواس عايش (2008): اليمن وظاهرة الإرهاب، صنعاء، دار الكتب.
60. عوض بن شليوب بن وادع المقاطي (2000): السلاسل الزمنية وكيفية بناء نماذج للتنبؤ: دراسة تطبيقية على التعليم الابتدائي بمحافظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة. مكة: جامعة أم القرى.
61. فاروق عبده فلية، وأحمد عبد الفتاح والزكي (2003): الدراسات المستقبلية: منظور تربوي. عمان دار المسيرة.
62. فاضل عباس الطائي، وساندي يوسف هرمز (2011): التنبؤ بالسلسلة الزمنية باستخدام طريقة الجار الأقرب المصعب مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، 2011.
63. فاطمة جمعة (2007): تداعيات الصراع الثقافي العالمي على ثقافة الطالب الجامعي في مصر ودور التربية في مواجهته، المؤتمر القومي الرابع عشر، مركز تطوير التعليم الجامعي، آفاق جديدة في التعليم الجامعي، جامعة عين، شمس، 25-26 نوفمبر، 2007.
64. فائز الجهالي (2008): تطوير مصادر تمويل التعليم العام في اليمن، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة صنعاء.
65. فهد المالكي (2012): نمذجة العلاقات بين مدخل تعلم الإحصاء ومهارات التفكير الناقد والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة جامعة أم القرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة أم القرى بمكة، ص 81.
66. الفيروز آبادي (1400): القاموس المحيط. محمد بن العقرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (3).
67. مارجريت ريل (2000): التعليم في القرن الحادي والعشرين ... التعليم في الوقت المناسب أم جماعات التعلم، في: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، التعليم والعالم العربي.
68. مانع بن حماد الجبني (1420): الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط (4).
69. المجلس الأعلى للجامعات (2000): الإطار الاستراتيجي لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعي والعالي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للتعليم العالي المنعقد في الفترة 1413 فبراير 2000، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات.
70. مجيد على غانم (1990): الإدارة التربوية في اليمن الديمقراطية منذ عام 1967، مجلة التربية الحديثة، الأعداد (2، 3، 4) سبتمبر مارس 1990.
71. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (1426): القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط (8)، القاهرة.
72. محمد صالح أحمد نبيه (2002): المستقبلات والتعليم، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
73. محمد عمارة (1418): الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، بيروت.

74. محمد غنيمه (2009): أغراض التخطيط الاستراتيجي. مجلة دراسات مستقبلية، العدد (35).
75. محمد فالج الجهني (2012): الدراسات المستقبلية شغف العلم وإشكالات المنهج، مجلة المعرفة العدد 175 / 17، يناير 2012.
76. محمود عابدين (2003): قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته، القاهرة، الدار العربية اللبنانية.
77. محيا زيتون (2005): التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
78. مسند الإمام أحمد، عالم الكتب - بيروت. تحقيق السيد أبو المعاطي النوري.
79. مكتب التربية العربي لدول الخليج (2000): وثيقة استشراف العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب العربي لدول الخليج، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
80. منتدى الفكر العربي (1995): تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي السابع للهيئة العامة المنعقد في عمان في الفترة من 12 _ 14 مايو 1995.
81. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2009) رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، صفحات متعددة.
82. المهدي المنجزة (2008): قيمة القيم، ط2، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
83. مولود حشمان (2002): نماذج وتقنيات التقدير قصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
84. نصر طه مصطفى (2009): التمرد الحوثي من الشباب المؤمن حتى مشروع الدولية، صنعاء: سبأ للصحافة والنشر.
85. نعيم نصير (2004): الأساليب الكمية وبحوث العمليات في الإدارة. إربد، عالم الكتب الحديث.
86. والتر فاندل (1983): السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس- جنكز. ترجمة: عبد المرضي حامد عزام (1992). الرياض: دار المريخ.
87. ياسر فتحي الهنداوي (2007): منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية، مجلة التربية والتنمية، السنة 15، العدد 40، إبريل 2007.
88. يوسف القرضاوي (1405): الخصائص العامة للإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (2).
89. يوسف حسن صافي (2009): تعزيز الأمن التربوي كركيزة لأمن وطني وقومي مستدام، ورقة مقدمة إلى اليوم الدراسي، "الأمن التربوي الفلسطيني في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المنعقد في ٢٠٠٩/٤/٢٧، جامعة الأقصى.
90. اليونسكو (1999): التعليم ذلك الكنز المدفون، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.

المراجع الأجنبية:

1. Call, Carolyne Mary. (2004): Intellectual Safety and Epistemological Position in the college Classroom. PH. D. dissertation, United States, New, York, Cornell University,
2. Guzzetti Barbara J.& William, Wayne O.. (2004): Examining Intellectual Safety in the Science Classroom. Journal of Science Teaching. Vol. 33. No.1. 2004
3. Instructional Designs for the New millennium; Balancing the 'High Tech' Interactive Role of Computers with the 'High Touch, Interpersonal Role of teachers to Develop Customized Learning Plans for Students' ,October (2001) Polka, Walter. "Constructivist
4. logy, Diversity and constructivism to Create Appropriate Learning Environments for All Students', Mattai, Rudy P. 'Curriculum Planning in the Twenty-First centuru;Manging Techno & Polka, Walter ,October (2001).
5. Semenov.L(2000); Technology in trons Forming in Education In Waston. D. Communications and Network in education. Boston.Kluwer Academic Press. P33

المراجع المأخوذة من مواقع على الشبكة العالمية (الإنترنت):

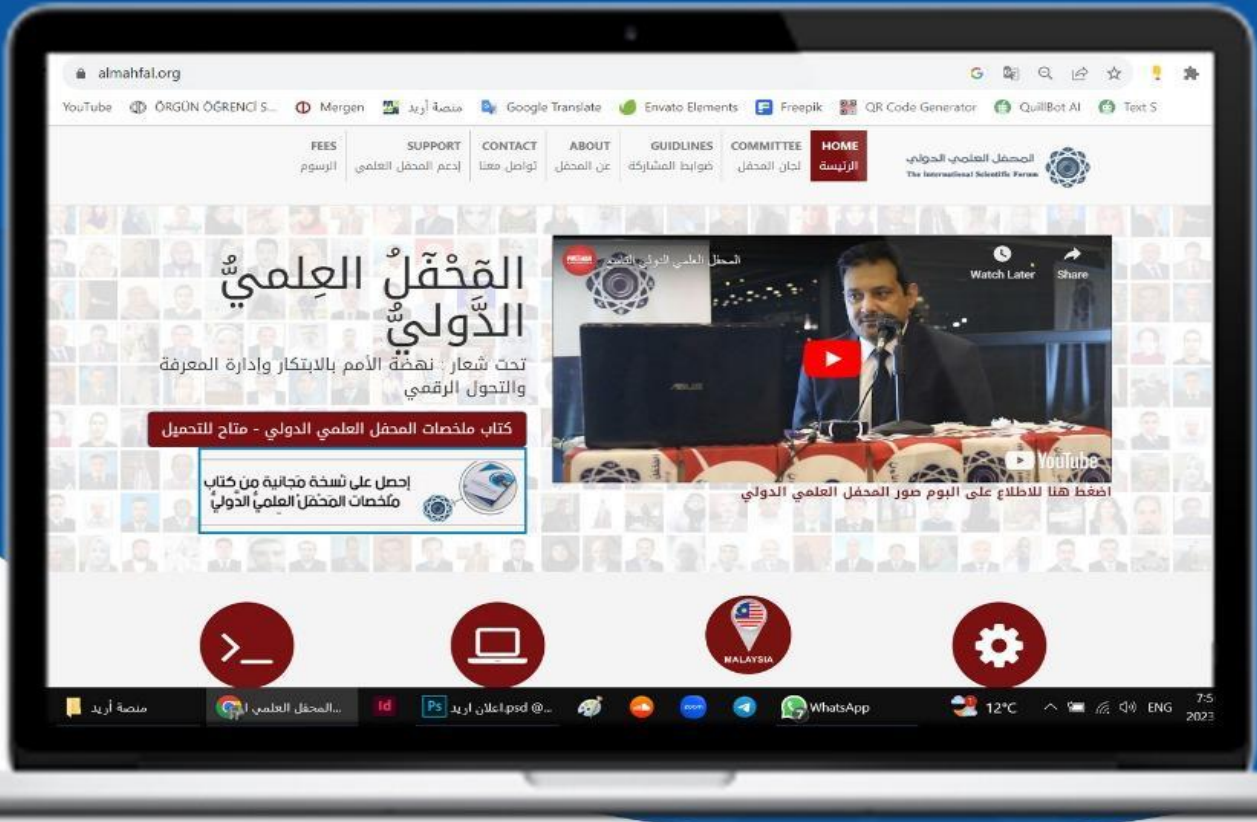
1. إبراهيم الزهراني(2023). الأمن الفكري مفهومه، ضرورته، مجالاته. ورقة عمل بالاجتماع الدوري الخامس لهيئة الأمر بالمعروف والمنهي عن المنكر، موقع السكنية، <http://www.assakina.com> :
2. إبراهيم بن عبد الله الزغير، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات - النماذج) مجلة البيان نشر مبحثاً من الرسالة بعنوان (استشراف المستقبل عند شيخ الإسلام ابن تيمية) في العدد 251، الموقع: <http://www.albayan-magazine.com>
3. أحمد عبد الكريم، دور التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم، www.KKu.edu.sa .
4. تركي عبيدات (2006): التخطيط الاستراتيجي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الأردن، الموقع: www.islamtoday.net
5. تهاني محمد منيب، وعزة محمد سليمان (2007) العنف لدى الشباب الجامعي، الموقع: <http://www.assakina.com>
6. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الموقع <http://www.assakina.com> :
7. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الموقع <http://www.assakina.com> :
8. جمال اليوسف (2009): التنبؤ وتطبيقاته في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، سورية www.12manage.com
9. حسن المتني (2009): التنبؤ وتطبيقاته في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، سورية. www.12manage.com
10. دور الأمن الفكري في الوقاية من الإرهاب، الموقع <http://www.assakina.com> :

11. دور الرئاسة العامة لرعاية الشباب في تعزيز الأمن الفكري: الموقع <http://www.assakina.com> :
12. دور المدرسة الثانوية في تعزيز الأمن الفكري: الموقع: <http://www.assakina.com>
13. صحيفة العارضة الإلكترونية، السعودية الموقع <http://www.amnfkri.com/> :
14. عبد العزيز بن فواز بن فوزان (1430): الأمن الفكري وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم. ورقة عمل مقدمة للملتقى لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم بالمملكة العربية السعودية المقام بالمنطقة الشرقية، 29/1-2/1430. الموقع: <http://www.quran-er.org>
15. عبد المغيث بصير، تجربة علماء المغرب في تحقيق الأمن الفكري والروحي للمجتمع، الموقع: الموقع: <http://www.amnfkri.com/>
16. عدنان ماجد عبد الرحمن بري (2010): طرق الحسابات في بحوث العمليات، الموقع: <http://www.abarry.ws/books/>
17. الفكر في مواجهة العولمة، الموقع: www.islamonline.net
18. كريم أبو حلاوة: أين العرب من مجتمع المعرفة؟ <http://www.mokarabat.com> /
- نداء محمد الصوص، الموقع: ويكيبيديا: <http://ar.wikipedia.org/w/index.php>
19. محمد شوقي محمد (2007): مناهج التنبؤ الإحصائي، منتدى الأخصائيين العرب، الموقع: <http://www.arabicstat.com>
20. محمد نصحي إبراهيم، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات - النماذج) باستخدام إزر ESC ، الموقع: <http://www.arab-api.org>
21. منتديات التربية والتعليم، الاهداف التربوية في التحضير اليومي، عن شبكة الانترنت، www.Moudir.Com
22. موسوعة إدارة الأمن الفكري، <http://www.abahe.co.uk>
23. موقع إدارة التطوير التربوي بالقصيم، <http://www.qassimedu.gov.sa>
24. <http://www.minitab.com>
25. [WWW.gov.edu](http://www.gov.edu)
26. <http://repository.taibahu.edu.Sa>
27. <http://www.ahfir.com>
28. <http://www.alardhapress.org>
29. <http://www.albiladdaily.com>
30. <http://www.al-jazirah.com>
31. <http://www.al-mashreq.org/>
32. <http://www.almotamar.net>
33. <http://www.ammonnews.net>

- <http://www.arab-api.org/course>. 34
- <http://www.assakina.com>. 35
- <http://www.enssup.gov.ma/>. 36
- <http://www.grenc.com>. 37
- <http://www.islamtoday.net>. 38
- <http://www.jmasi.com>. 39
- <http://www.khayma.com/as>. 40
- <http://www.ndc.ye/ar>. 41
- <http://www.ngoce.org>. 42
- <http://www.q8mool.com/articles>. 43
- <http://www.saftagribia.com>. 44
- <http://www.Stat.si.com/>. 45
- <http://www.unesco.org>. 46
- <http://www.infoplease.com>. 47
- <http://www.swb-inc.com>. 48
- <https://intell.wordpress.com>. 49
- <https://rp.abegs.org>. 50
- <https://www.abegs.org>. 51
- <Minnesota.Technology.U.S>. 52
- <ttp://janadryeh.tatweer.edu.sa>. 53
- <www.12manage.com>. 54
- <WWW.aia.org.cae>. 55
- <www.SmartBisns.com>. 56
- <WWW.towson.edu\csme>. 57
- <www.wikipedia.com>. 58
- <www.yemen-nic.info>. 59



المحفل العلمي الدولي



يُعد "المحفل العلمي الدولي" وعاءً علميًّا خاصًّا بأعضاء منصة أريد، يستوعب ما يمكنهم القيام به من أنشطة وفعاليات علمية، وثقافية، وفكرية، وتواصلية، تُحقِّق الفائدة للمنصة وأعضائها في ضوء ما أقرّه أعضاء اللجنة التحضيرية لهذا المحفل من قيم، ورسالة، ورؤية.

منصة أريد العلمية

ARID Scientific Platform



منصة أريد هي منظمة غير ربحية تتيح التسجيل المجاني لتحقيق أهداف علمية متعددة الأوجه. تم تأسيسها من قبل باحثين وخبراء مهتمين بتطوير البحث العلمي.

مقرات المنصة: بريطانيا - ماليزيا - العراق - تركيا (13467806) ARID SCIENTIFIC LTD
All rights reserved - Address: 128 City Road, London, EC1V 2NX

● WWW.ARID.MY للتسجيل مجاناً في المنصة



Arid



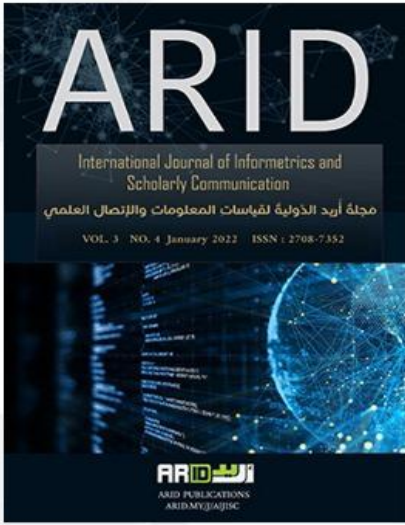
Arid

مجلات أريد الدولية

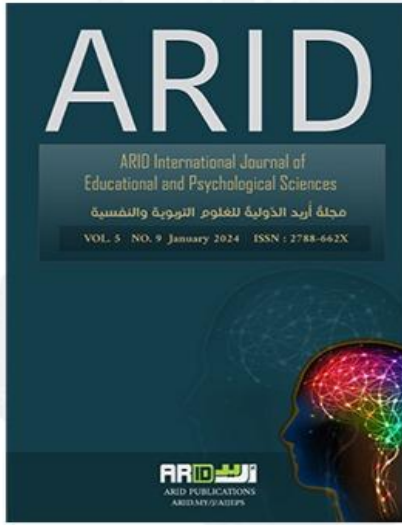
مجلات علمية تهدف الى الرقي بالمستوى العلمي
للساطقين باللغة العربية

WWW.ARID.MY

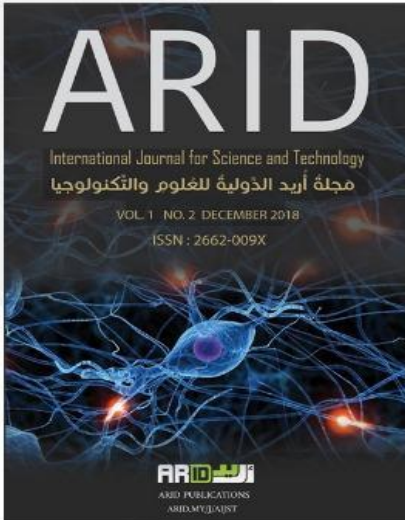
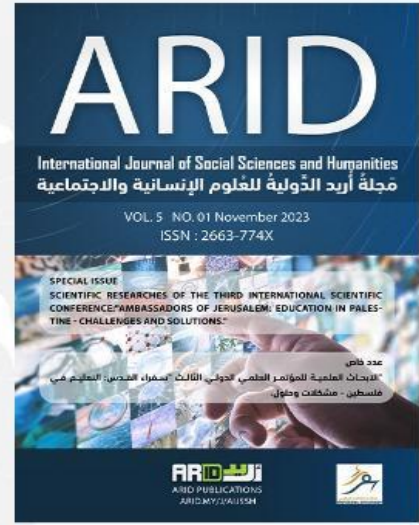
مجلة أريد الدولية لقياسات
المعلومات والاتصال العلمي



مجلة أريد الدولية للعلوم
التربوية والنفسية



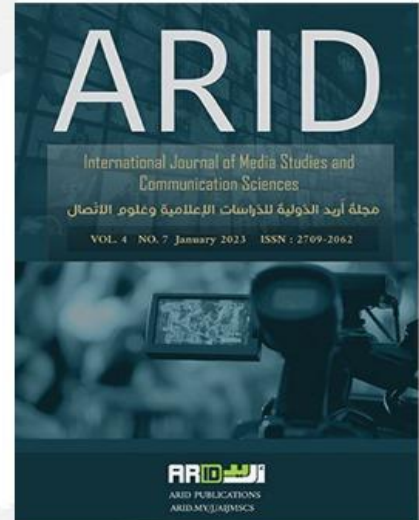
مجلة أريد الدولية للعلوم
الإنسانية والاجتماعية



مجلة أريد الدولية للدراسات
الإعلامية وعلوم الإتصال

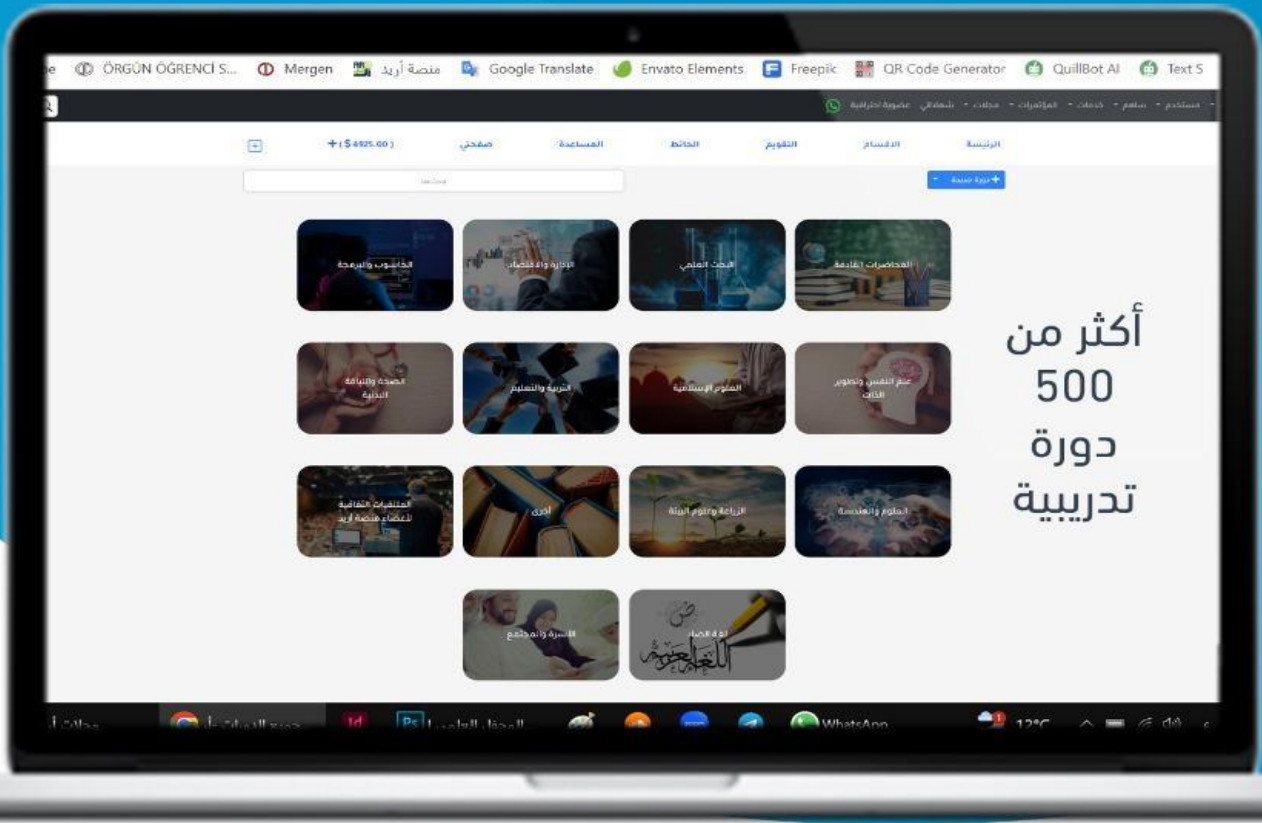


مجلة أريد الدولية للعلوم
والتكنولوجيا



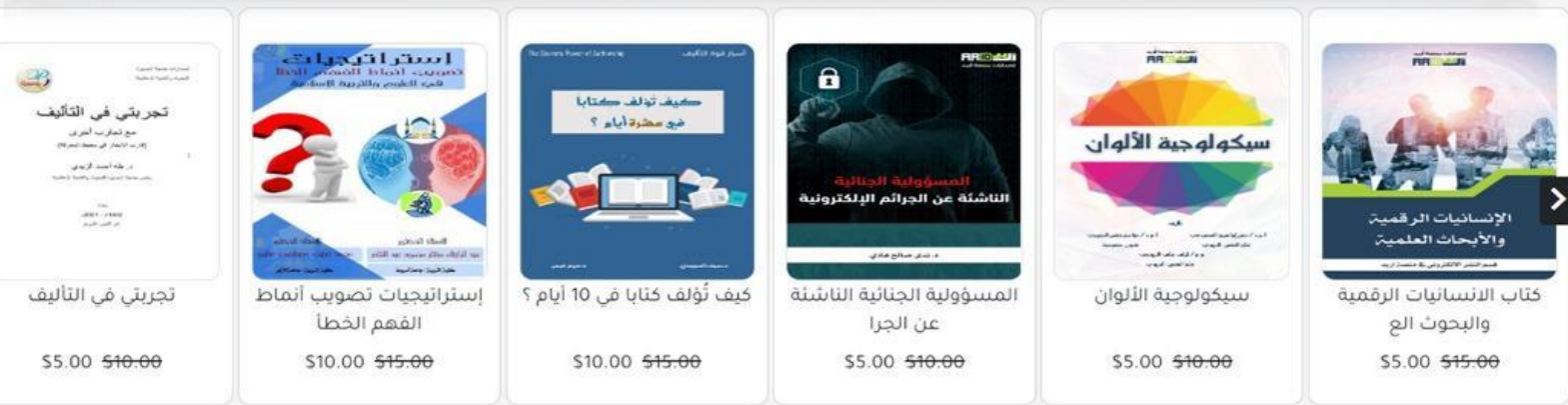
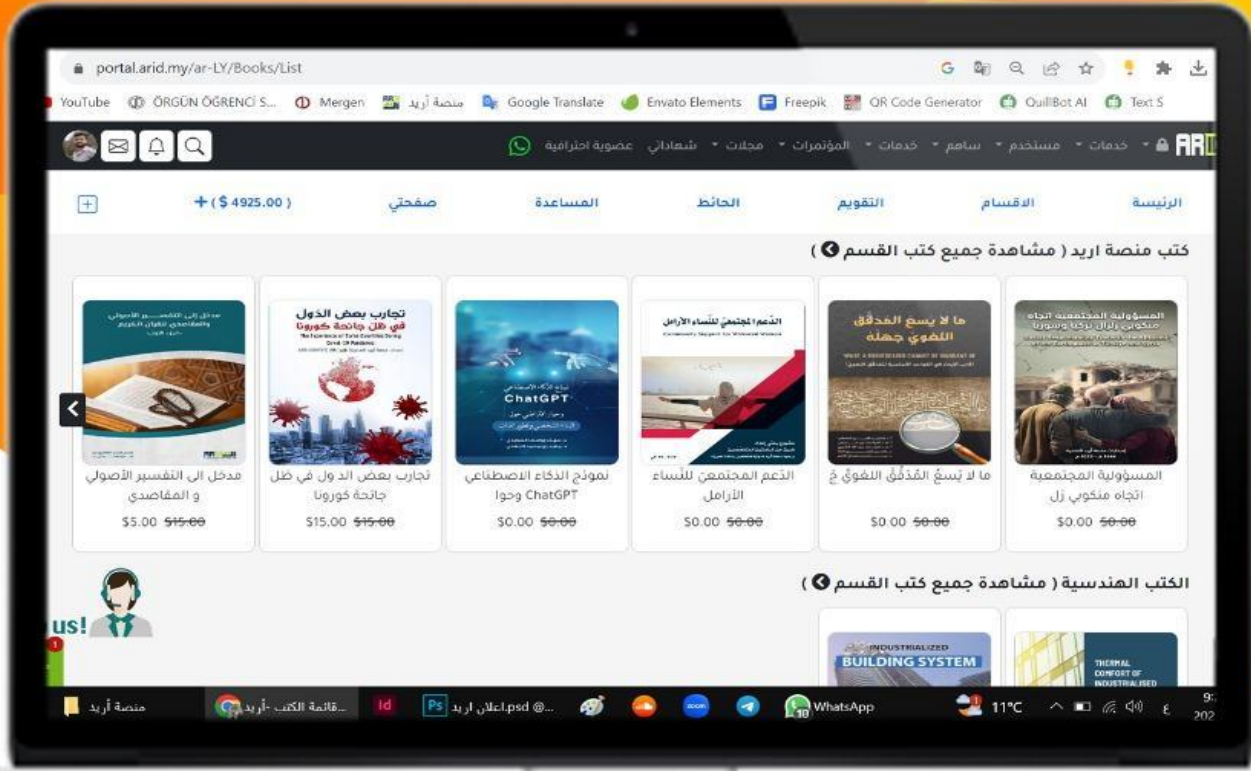
نظام عليم للتعليم الالكتروني في منصة أريد العلمية

أكثر من 500 دورة تدريبية ومحاضرة علمية



المكتبة الرقمية في منصة أريد

مكان واحد لجميع إصدارات أريد العلمية



الموقع الرسمي للمكتبة الرقمية

portal.arid.my/ar-LY/Books/List



أريد
Arabic Researcher ID

WWW.ARID.MY

أوسمة منصة أريد العلمية

سجل في منصة أريد العلمية واحصل على الأوسمة العلمية مع الشواهد وكتب التأييد

سيناريوهات واستراتيجيات لتطوير الأمن الفكري في الجامعات الجامعات اليمنية أنموذجاً

يمثل هذا الكتاب الأول من نوعه الذي يتناول الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، مقدماً رؤى حالية ومستقبلية حول هذا الموضوع الهام. يزود الكتاب الباحثين والقيادات التعليمية اليمنية والعربية بأساسيات الأمن الفكري من الناحية النظرية والتطبيقية، ويعرض بيانات حيوية لصناع القرار حول الواقع الحالي والتحديات التي تواجهه. كما يستشرف الكتاب مستقبل الأمن الفكري في الجامعات اليمنية، ويقدم خطة استراتيجية مقترحة يمكن تكييفها لتناسب احتياجات الجامعات المختلفة.

2024 م - 1445 هـ

